وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلمـي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences Economiques et commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: **السنة الجامعية : 2023/2022**

قسم: العلوم الاقتصادية.

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

دعم النمو الاقتصادي في الجزائر اعتمادا على التجارة الخارجية

–دراسة تحليلية للفترة 2010 –2022 –

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

.....

– تحت إشراف:

د.نوري سميحة

من اعداد الطالبتين:

- **نوري وردة**
- **رقامي أية**

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ
الصَّالِحِينَ
[سورة النمل ١٩]

ملخص الدراسة

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقديم كيفية دعم النمو الاقتصادي الجزائري بالاعتماد على التجارة الخارجية حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية يعتمد الاقتصاد في الجزائر في الغالب على صناعة النفط والغاز، مما يجعلها اقتصادًا ريعيًا .ومع ذلك، لم يكن القطاع الصناعي ناجحًا في المساهمة في النمو الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويؤدي ذلك إلى صعوبة قيام القطاع بدعم الموارد المالية الموجهة نحو برامج تحفيز الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، تجارة خارجية، صادرات، واردات، محروقات.

Résumé

Cette étude vise à présenter comment soutenir la croissance économique Algérienne en s'appuyant sur le commerce extérieur. L'étude a abouti aux résultats suivants. L'économie en Algérie dépend principalement du secteur pétrolier et gazier, ce qui en fait une économie rentière. Cependant, le secteur industriel n'a pas réussi à contribuer à la croissance économique par rapport à d'autres secteurs. Il est donc difficile pour le secteur de soutenir les ressources financières destinées aux programmes de relance des investissements.

Mots clé : **C**roissance **E**conomique, **C**ommerce **E**xtérieur, **I**mportation, **E**xportation, **H**ydrocarbure.

الإهـــداء والشـــكر

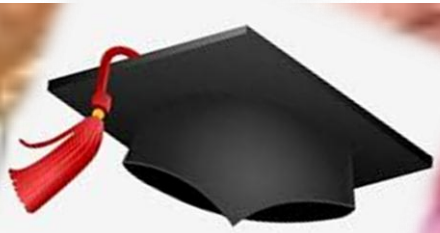

الاهداء

وصلت رحلتي الجامعية الى نهايتها بعد تعب ومشقة وها انا ذا اختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط وامتن لكل من كان له فضل في مسيرتي وساعدني ولو باليسير اتقدم بالإهداء:

الى الذين قال فيهما "الرحمان": "ولا تقل لهما اف ولا تنهرهما "

الى "ابي" و "امي" حفظهم الله ورعاهم واطال في عمرهم

الى إخوتي الذين لم يبخلوا علي وكانوا سند لي في مسيرتي كما لا أنسي زوجاتهم الذين كان لهم الفضل عليا بالدعاء لي بالتوفيق

الى اختي "حنان" و زوجها "عنتر"

الى "جنى"و "نور" ابنتا اخي "يزيد" ولا انسى "تاج الدين" ابن اخي "فارس"

الى اعز صديقاتي "لينا"، "أية"، "شيماء"

الى كل طلبة واساتذة كلية علوم الاقتصاد والتسيير

والى الاصدقاء والأحبة

وردة

الاهداء

﴿ إعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾

أولا أشكر الله الذي وفقني في هذا العمل المتواضع

واهدي ثمرة بهدي الي التي حملتني و منحتني الحياة واحاطتني بحنانها وحرصت على تعليمي و تضحيتها الى من كان دعاؤها سر نجاحي **"امي حبيبة"** حفظها الله

الى الذي دعمني في مشواري الدراسي و كان وراء كل خطوة أخطوها في طريق العلم و المعرفة

"ابي سليم" رعاه الله

سندي الذي لا يميل اخواتي **زكرياء وحسين ، عمار و سميرة** جعلهم الله سندي.

مؤنساتي و رفيقات دربي" **مريم ،وردة ،ايمان** ،الذين أكن لهم كل الاحترام والتقدير

أساتذتي الكرام، كل من علمني حرفا.

وفي الأخير أسأل الله أن يطيل عمري حتى أرد لهم جميلهم هذا.

فشكرا لكم.

أية

شكر وعرفان

الحمد الله حمدا طيبا مباركا فيه والشكر بفضله ومنه ونعمته على ان وفقنا لإنجاز هذا البحث واتمامه وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم مما رواه الامام احمد الترميذي من حديث ابو سعيد الخدري رضي الله عنه قال " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

فانه ليشرفنا ان نتقدما بالشكر والعرفان لمشرفتنا وقدوتنا وسندنا بعد الله الدكتورة "سميحة نوري" على ما قدمته لنا من عون ووقت وجهد ونصح وتوجيه ورعاية حتى اخراج البحث في صورته الحالية فجزاها الله عنا خيرا ومدها بالصحة والعافية وأسعدها في الدارين

كما لا ننسى ان نتقدما بالشكر لأساتذتنا الذين ساهموا في مسيرتنا الدراسية من اول سنة جامعية الى الان

ليشرفني ايضا ان اشكر اصدقاء الذين اعانوني ولو بكلمة او نصيحة او حتى دعوة بارك الله لهم وجزاهم كل خير

قائمة الاشكال، الجداول

والمختصرات

قائمة الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
الشكل رقم:(3-01)	تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2022	(77)
الشكل رقم:(3-02)	التطور السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات (2010-2022)	(82)
الشكل رقم:(3-03)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال فترة (2010-2020)	(84)
الشكل رقم:(3-04)	التطور السلعي لواردات الجزائر خارج المحروقات (2010-2022)	(86)
الشكل رقم:(3-05)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020	(89)
الشكل رقم(3-06)	تطور اهم ارصدة ميزان المدفوعات	(97)
الشكل رقم:(3-07)	تطور احتياطي الصرف	(98)
الشكل رقم:(3-08)	مساهمة قطاع المحروقات في نمو اجمالي الناتج الداخلي	(101)
الشكل رقم:(3-09)	نمو قطاع المحروقات	(101)
الشكل رقم:(3-10)	نمو قطاع المحروقات	(102)
الشكل رقم:(3-11)	التطور السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	(103)
الشكل رقم:(3-12)	نمو قطاع الزراعة	(104)
الشكل رقم:(3-13)	نمو قطاع الصناعة	(105)
الشكل رقم:(3-14)	نمو قطاع البناء والاشغال العمومية	(106)
الشكل رقم:(3-15)	نمو قطاع الخدمات غير المسوقة	(107)
الشكل رقم: (3-16)	نمو قطاع الخدمات المسوقة	(107)
الشكل رقم:(3-17)	تطور النشاط الاقتصادي حسب قطاعات النشاط الرئيسية	(109)

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم:(1-01)	النظريات الكلاسيكية	(18)
الجدول رقم:(2-01)	الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية	(50)
الجدول رقم:(3-01)	تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2022	(76)
الجدول رقم:(3-02)	اهم المستوردين المتعاملين مع الجزائر	(79)
الجدول رقم:(3-03)	التطور السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات 2010-2022	(81)
الجدول رقم:(3-04)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020	(83)
الجدول رقم:(3-05)	التطور السلعي لواردات الجزائر خارج المحروقات 2010-2022	(85)
الجدول رقم:(3-06)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال فترة 2010-2020	(88)
الجدول رقم:(3-07)	نسبة مساهمة مختلف القاطاعات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010-2017	(94)
الجدول رقم:(3-08)	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2017	(95)
الجدول رقم:(3-09)	تطور العملات الرئيسية مقابل وحدة واحدة بالدولار الامريكي بمعدل سنوي	(100)

المختصرات

المختصر	معنى المختصر	الترجمة
BTU	Unité thermique britannique	وحدة حرارية بريطانية
EUR	Euro	اليورو
FOB	Free On Board	اجمالي صادرات البضائع
STPP	Services pétroliers et travaux publics	الخدمات البترولية والاشغال العامة
USD	United States Dollar	الدولار

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	(ب)
الملخص باللغة الأجنبية	(ت)
اهداء	(ث)
شكر وعرفان	(خ)
قائمة الاشكال	(ر)
قائمة الجداول	(ز)
المختصرات	(ش)
فهرس المحتويات	(ظ)
المقدمة	(02)
الفصل الأول: الاطار النظري : للنمو الاقتصادي	**(-)**
تمهيد	(08)
المبحث الأول: اساسيات حول النمو الاقتصادي	(09)
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	(09)
الفرع الأول: تعريف واهمية النمو الاقتصادي	(09)
الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي	(11)
الفرع الثالث: انواع النمو الاقتصادي واهدافه	(11)
الفرع الرابع: مراحل تطور النمو الاقتصادي	(13)
المطلب الثاني: **نظريات النمو الاقتصادي للمدرستين الكلاسيكية والكينزية**	(15)
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية	(15)
الفرع الثاني: نظرية شوم بيتر	(19)
الفرع الثالث: نظرية النمو الاقتصادي عند الكينزيين	(20)
الفرع الرابع: نظريات النمو الحديثة	(21)
المطلب الثالث: **نماذج النمو الاقتصادي التقليدية والحديثة**	(22)
الفرع الأول: نموذج النمو الاقتصادي لهارود – دومار	(22)
الفرع الثاني: نموذج النمو الاقتصادي لشومبيتر	(25)
الفرع ثالث: نموذج النمو الاقتصادي الجديد (الداخلي)	(25)

الفرع رابع: نموذج النمو الاقتصادي لروستو	(26)
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي استراتيجيات بلوغه، محدداته، طرق قياسه، عناصر والتكاليف	(28)
المطلب الأول: استراتيجيات النمو الاقتصادي ومحدداته	(28)
الفرع الاول: استراتيجيات بلوغ النمو الاقتصادي	(28)
الفرع الثاني : محددات بلوغ النمو الاقتصادي	(29)
المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي	(34)
الفرع الأول: طريقة قياس النمو من خلال الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد	(34)
الفرع الثاني: طريقة قياس النمو من خلال مؤشري الاسعار والنمو السكاني	(35)
الفرع الثالث: طريقة قياس النمو من خلال مؤشري البطالة والانفاق الحكومي	(35)
المطلب الثالث: عناصر وتكاليف بلوغ النمو الاقتصادي	(35)
الفرع الأول: عناصر بلوغ النمو الاقتصادي	(35)
الفرع الثاني: تكاليف بلوغ النمو الاقتصادي	(36)
المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي	(38)
المطلب الأول: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	(38)
الفرع الأول: المكاسب التجارية للنمو الاقتصادي	(38)
الفرع الثاني: مساهمات التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي	(39)
الفرع الثالث: الاثار السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	(39)
المطلب الثاني: الواردات والنمو الاقتصادي العلاقة والأهمية	(41)
الفرع الأول: علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي	(41)
الفرع الثاني: أهمية الواردات في رفع مستوى النمو الاقتصادي	(42)
المطلب الثالث: الصادرات والنمو الاقتصادي العلاقة والأهمية	(42)
الفرع الأول: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	(42)
الفرع الثاني: أهمية الصادرات في رفع مستوى النمو الاقتصادي	(42)
خلاصة الفصل	(44)
الفصل الثاني: التجارة الخارجية: إطار نظري	(-)
تمهيد	(46)
المبحث الأول: اساسيات التجارة الخارجية	(47)

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	(47)
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية	(47)
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية	(47)
الفرع الثالث: الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية	(49)
الفرع الرابع: اهداف التجارة الخارجية	(51)
المطلب الثاني: نظريات المفسرة للتجارة الخارجية	(53)
الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة والميزة النسبية	(53)
الفرع الثاني: نظرية الطلب والعرض، العوائد الزائدة والمتباينة، الحماية التجارية	(53)
الفرع الثالث: نظرية النمو الاقتصادي، العلاقات الدولية، الانتاج	(54)
الفرع الرابع: نظرية الاستغلال الاقتصادي، الصناعات الناشئة، التكامل الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي	(55)
المطلب الثالث: تقنيات تمويل التجارة الخارجية	(55)
الفرع الأول: التقنيات الدولية للتسويق، الشحن والنقل، التمويل والضمانات	(55)
الفرع الثاني: التقنيات الدولية الاستيراد والتصدير، التعاقدات الدولية، العمليات اللوجستية	(56)
الفرع الثالث: التقنيات الدولية البورصات والاسواق المالية الدولية، التحليل الاقتصادي والمالي، الاتصالات الدولية	(56)
الفرع الرابع: التقنيات الدولية الحماية القانونية وحل المنازعات، التنظيم الدولي والمعايير، التكنولوجيا الحديثة	(56)
المبحث الثاني: اسباب قيام التجارة الخارجية استراتيجيات تطويرها	(58)
المطلب الأول: اسباب قيام التجارة الخارجية والاسس التي تقوم عليها	(58)
الفرع الأول: اسباب قيام التجارة الخارجية	(58)
الفرع الثاني: الاسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية	(60)
المطلب الثاني: استراتيجيات تطوير التجارة الخارجية	(61)
الفرع الأول: تعريف الاستراتيجية	(61)
الفرع الثاني: استراتيجية احلال الواردات	(61)
الفرع الثالث: استراتيجية التصدير واجراءات تنميتها في الجزائر	(62)
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	(63)
الفرع الأول: انتقال الايدي العاملة	(63)

الفرع الثاني رأس المال	(63)
الفرع الثالث: التكنولوجيا	(64)
المبحث الثالث: تطوير المبادلات التجارية التحديات والمشاكل التي تواجهها	(65)
المطلب الأول: التطور التاريخي للمبادلات التجارية الدولية	(65)
الفرع الأول: أهمية استخدام النقود في المبادلات والمعاملات	(65)
الفرع الثاني: الاستكشافات الجغرافية للحصول على الذهب والفضة في البداية	(65)
الفرع الثالث: الثورة الصناعية	(65)
الفرع الرابع: التنويع والتوسيع للمشروعات ودرجة تركزها العالية	(65)
الفرع الخامس: اختلاف وتطوير في وسائل وطرق النقل والاتصال وكلفته	(65)
الفرع السادس: اختلاف في العلامات التجارية وأساليب الدعاية والترويج	(66)
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التجارة الخارجية	(66)
الفرع الأول: العولمة والتكتلات الاقتصادية	(66)
الفرع الثاني: تحرير التجارة العالمية	(67)
الفرع الثالث: التكتلات الاقتصادية الشراكة الأورو متوسطية كنموذج	(67)
الفرع الرابع: تحديات داخلية خصائص الاقتصاديات المحلية	(67)
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه التجارة الخارجية	(68)
الفرع الأول: المشاكل الداخلية للتجارة الخارجية	(68)
الفرع الثاني: المشاكل المتعلقة بالمدفوعات الخارجية	(69)
الفرع الثالث: اختلاف مشاكل بالنقل المحلي	(69)
الفرع الرابع: تنوع المشاكل بين الدول للتجارة الخارجية	(70)
خلاصة الفصل	(72)
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدعم النمو الاقتصادي بواسطة التجارة الخارجية في الجزائر	(-)
تمهيد	(74)
المبحث الأول: تحليل تركيب التجارة الخارجية في الجزائر	(75)
المطلب الأول: تحليل تركيبة الصادرات في الجزائر	(75)
الفرع الأول: تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2022	(75)
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق خلال الفترة 2010-2022	(83)

المطلب الثاني: تحليل تركيبة الواردات في الجزائر	(85)
الفرع الأول: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2022	(85)
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لواردات الجزائرية حسب المناطق خلال الفترة 2010-2022	(87)
المطلب الثالث: تحليل العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر	(89)
الفرع الأول: التجارة مع افريقيا جنوب جنوب	(89)
الفرع الثاني: التبادل الاقتصادي اسيا (منظمة بريكس)	(90)
المبحث الثاني: تحليل دعائم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010 –2017	(92)
المطلب الأول: مساهمة التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي	(92)
الفرع الأول: ميزان المدفوعات	(92)
الفرع الثاني: الوضعية المالية الخارجية	(92)
الفرع الثالث: سوق الصرف وسعر الصرف	(93)
المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في دعم النمو الاقتصادي	(94)
المطلب الثالث: مساهمة باقي القطاعات في دعم النمو	(95)
الفرع الأول: قطاع الفلاحة	(95)
الفرع الثاني: قطاع الصناعة	(95)
الفرع الثالث: قطاع البناء والأشغال العمومية	(96)
الفرع الرابع: قطاع الخدمات	(96)
المبحث الثالث: تحليل دعائم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2018 –2022	(97)
المطلب الأول: مساهمة التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي	(97)
الفرع الأول: تطور ميزان المدفوعات	(97)
الفرع الثاني: الوضعية المالية الخارجية	(98)
الفرع الثالث: سوق الصرف وسعر الصرف	(99)
المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في دعم النمو الاقتصادي	(100)
المطلب الثالث: مساهمة باقي القطاعات في دعم النمو الاقتصادي	(104)
الفرع الأول: قطاع الفلاحة	(104)
الفرع الثاني: قطاع الصناعة	(105)
الفرع الثالث: قطاع البناء والأشغال العمومية	(106)
الفرع الرابع: قطاع الخدمات	(107)

خلاصة الفصل	(110)
الخاتمة	(112)
قائمة المراجع	(114)

المقدمة

النمو الاقتصادي هو المقياس الرسمي الرئيسي لتقدم الأمة وتقدمها تتميز معظم الدول المتقدمة بمعدلات نمو اقتصادي عالية بينما تتميز الدول النامية بمعدلات نمو منخفضة للغاية، باستثناء بعض الدول البترولية حيث تتحكم عائدات الوقود في معدلات النمو وتنبع أهمية النمو الاقتصادي من التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي الدولة والمجتمع، حيث يوفران حافزًا قويًا للاستثمار الجديد، مما ينتج عنه فرص عمل وزيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع .يولي الاقتصاديون اهتمامًا كبيرًا لمسألة النمو الاقتصادي لأن الدراسات الكلاسيكية تنسب النمو الاقتصادي إلى عوامل العمل ورأس المال، لكن الأبحاث الحديثة المتعلقة بنظرية النمو الداخلي أظهرت أن الاختلافات في النمو الاقتصادي عبر البلدان ناتجة عن عوامل أخرى ، مثل الاستثمارات في رأس المال البشري ورأس المال التكنولوجي والسياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة، بالإضافة إلى العوامل السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية الأخرى لا يكفي تحقيق معدل نمو مرتفع ، بل يجب أن يكون هذا المعدل مستدامًا أيضًا على المدى الطويل

تعتبر التجارة الخارجية وسيلة من وسائل تعزيز وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية من خلال استخدام جزأيها المتمثلين في التصدير والاستيراد، تلعب الصادرات دورًا مهمًا للغاية، حيث تعتبر المصدر الرئيسي والوحيد تقريبًا للعملة الصعبة، وتلعب دورًا مهمًا كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، مثل كل دولة نامية اعتمدت الجزائر منذ استقلالها إجراءات وتدابير لتنظيم قطاع التجارة الخارجية في خدمة الأهداف الاقتصادية التي حددتها البلاد في مختلف الأوقات .تؤدي زيادة الثروة إلى خلق مناخ اجتماعي يزيد من حدة النمو الاقتصادي .لذلك من الضروري تعزيز دور التجارة الخارجية كتنمية الصادرات وتنويعها وترشيد الواردات، ومن هنا فإن أهمية قطاع التصدير يبدو أنه قادر على تلبية الاحتياجات الاجتماعية المتقدمة وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية

- **اشكالية الدراسة**

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

هل يمكن للتجارة الخارجية أن تساهم في دعم نمو الاقتصاد الجزائري؟

على ضوء السؤال الرئيسي يمكن صياغة الاسئلة الفرعية التالية:

-ماهي اهم محددات النمو الاقتصادي؟؛

- ما علاقة الانفتاح الخارجي بالنمو الاقتصادي؟؛

- هل العامل المحدد للنمو الاقتصادي هو قطاع المحروقات؟

- **فرضيات الدراسة**

على ضوء السؤال الرئيسي ومن أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- يعد الاستثمار أحد اهم المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي؛

- التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) لها دور اساسي في دعم النمو الاقتصادي؛

- العامل المحدد للنمو الاقتصادي في الجزائر هو قطاع المحروقات.

- **اهمية الدراسة**

في ظل الأهمية المتزايدة لقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، فقد جاءت دراستنا هذه لتسليط الضوء على كيفية مساهمة التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي، وخاصة دعم نمو الاقتصاد الجزائري.

كما تكمن اهمية الدراسة في ان قطاع المحروقات من اهم القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي.

- **أهداف الدراسة**

نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي:

-تقديم نماذج ونظريات النمو الاقتصادي؛

-تقديم نماذج ونظريات التجارة الخارجية؛

-تقديم دراسة تحليلية لكل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية وهل تساهم التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي.

- **حدود الدراسة**

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمنية و المكانية فيما يلي:

-الحدود الزمنية للدراسة اقتصرت على الفترة الممتدة من2010-2022

-الحدود المكانية للدراسة تمثلت في الجزائر

- **أسباب اختيار الموضوع**

تم اعتماد هذه الدراسة لأسباب شخصية وموضوعية نذكر منها:

-أن هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص؛

-موضوع حديث الساعة؛

-الرغبة في معرفة كيفية مساهمة التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي؛

-المساهمة في إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع؛

-المكانة التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية على المستوى الوطني، والدولي وخاصة في المرحلة الراهنة؛

-النقص في الأعمال المعالجة لهذا الموضوع.

- **المنهج المتبع في الدراسة**

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية وأيضا اختبار صحة الفرضيات وتحليل مختلف أبعاد وجوانب الموضوع اعتمدنا على بعض المناهج التي تتوافق مع طبيعة الموضوع وهي:

-المنهج الوصفي :سمح لنا هذا المنهج باستيعاب الجانب النظري للبحث والمتمثل في الدراسة النظرية لكل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية

-المنهج التحليلي :من خلال تجميع وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر المتوفرة على المواقع الالكترونية الرسمية بنك الجزائر وزارة المالية الديوان الوطني، للإحصائيات الجزائري للفترة الممتدة من (2010 - 2022)

- **صعوبات الدراسة**

كأي بحث علمي واجه انجاز هذا العمل المتواضع بعض الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:

-عدم تفصيل الإحصائيات الخاصة بالبنوك؛

-التناقض في الإحصائيات المعروضة في المواقع الالكترونية؛

-صعوبة الحصول على المراجع والكتب.

- **أدوات الدراسة**

-الكتب أطروحات دكتوراه والمجلات؛

-التقارير السنوية للديوان الوطني، للإحصائيات الجزائري بنك الجزائر مديرية الضرائب وزارة الدالية وزارة التجارة المتاحة على الموقع الالكتروني الخاص بها.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: شليحي الطاهر " التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة 2018-2020 "، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، باتنة 1، المجلد 21، العدد 1، 2020

حاول الباحث دراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية وتطور الميزان التجاري الجزائري وتوصل الى ان تحسين وضعية الميزان التجاري لا يتوقف اساسا على فك القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع فقط، وانما هو التنويع الاقتصادي الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري من جهة، والتخصص الذي يوفر الاساس اللازم لوسيع المبادلات من جهة اخرى.

الدراسة الثانية : محمد نادر ، محددات النمو الاقتصادي في الدول النامية ، مجلة الادارة و الاقتصاد للدراسات و البحوث ، العدد 2، 2014

حاول الباحث دراسة العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الدول العربية كالاستثمار و التجارة و التحول الصناعي و التعليم و غيرها ، حيث توصل الى ان الاستثمار في البنية التحتية هو تطوير الصناعة و زيادة التجارة الخارجية و تحسين بيئة الاعمال

الدراسة الثالثة : بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2 ، الجزائر، 2012

حيث حاولت الباحثة في هذه الدراسة إبراز كيفية تمويل التجارة الخارجية وأهم التطورات التي عرفتها الجزائر وتوصلت إلى حتى تكون عمليات التجارة الخارجية في غنى عن المخاطر المحتملة وغير المتوقعة التي تتعرض لها أثناء مراحل سيرها، فلا بد من إرفاقها بالوثائق اللازمة والضرورية.

- **ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة**

يمكن توضيح ما يميّز الدراسة الحالية عن باقتي الدراسات السابقة من خلال النقاط التالية:

-كزت دراستنا على كيفية دعم النمو الاقتصادي بالاعتماد على التجارة الخارجية في الجزائر

-ما يميز دراستنا على الدراسات السابقة أننا تطرقنا في الجانب التطبيقي الى تحليل دعم النمو الاقتصادي بالاعتماد على التجارة الخارجية خلال الفترة 2010-2022.

هيكل الدراسة

للتمكن من الوصول لتحقيق الأهداف السالفة الذكر والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة على مختلف التساؤلات التي تم نطرحها في نطاق إشكالية الدراسة تم تقسيم هذا العمل البحثي إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: الاطار النظري : للنمو الاقتصادي تم فيه تقسيمه الى ثلاث مباحث تم في المبحث الاول تناول اساسيات حول النمو الاقتصادي، كما تم التطرق في المبحث الثاني النمو الاقتصادي استراتيجيات بلوغه، محدداته، طرق قياسه، عناصر والتكاليف، اما في المبحث الثالث تناولنا علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

الفصل الثاني: التجارة الخارجية : إطار نظري: حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الاول الى اساسيات التجارة الخارجية، اما المبحث الثاني فتطرق فيه الى اسباب قيام التجارة الخارجية استراتيجيات تطويرها، ثم في المبحث الاخير تطرقنا الى تطوير المبادلات التجارية التحديات والمشاكل التي تواجهها.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدعم النمو الاقتصادي بواسطة التجارة الخارجية في الجزائر وقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، في المبحث الاول تطرقنا الى تحليل تركيبة التجارة الخارجية في الجزائر، اما المبحث الثاني تناولنا فيه تحليل دعائم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010 -2017، وفي المبحث الثالث تطرقنا الى تحليل دعائم النمو الاقتصادي للفترة 2018-2022

وفي الاخير تنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن اختبار الفرضيات، واهم النتائج التي توصل إليها ومختلف التوصيات.

الفصل الأول

تمهيد

نظرًا لأهميتها سنلقي نظرة على تحقيق افتراضي لتطور الاقتصاد في هذا القسم وهذا يفسح المجال لزيادة الدخل الحقيقي للفرد، بالإضافة إلى الزيادة في السلع المصنعة التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات البشرية المتنوعة ونتيجة لذلك فإن التقدم الاقتصادي يزيد من قدرة الأفراد على الشراء ويساعد في التخلص من المصاعب الاقتصادية، يرتفع دخل الدولة ويصبح أدائها أكثر كفاءة ويتم تحفيزها لاستكشاف طرق تكنولوجية جديدة لأغراض الإنتاج مع تقييم النمو الاقتصادي من خلال الدخل القومي، تم تناول هذا الهدف من وجهات نظر وتكتيكات مختلفة عبر الثقافات والعصور، تحليل مفهوم النمو الاقتصادي ونظرياته، تم تحديد هذا الفصل في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: اساسيات حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي استراتيجيات بلوغه، محددات، طرق قياسه، عناصر والتكاليف

المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالتجارة الخارجية

المبحث الاول: اساسيات حول النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول وراء تحقيقها إذ لا يمكن تصور عملية تنمية بدون تحقيق معدلات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي من أجل النهوض باقتصادها.

المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي

يحتل النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، وذلك نظرا لأهميته الكبيرة في تطوير وتحسين اقتصاديات الدول، وسنحاول في هذا المطلب التعرف على ماهية النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف وأهمية النمو الاقتصادي

ينقسم هذا الفرع الى جزئيين هما، الاول التعريف حيث توجد عدة تعاريف لنمو الاقتصادي، اما الثاني فهو الاهمية.

أولا: تعرف النمو الاقتصادي

يلعب النمو الاقتصادي دورا أساسيا في نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام GDP Per capita مما يسمح بالتدارك في مستويات القدرة الشرائية ما بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو نذكر بعض التعاريف (سمير، 2021 ، الصفحات 142-143) :

1-حسب :(1969)François Perroux النمو الاقتصادي هو ناتج عن الزيادة المستمرة لفترة أو لعدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية .

2-ونجدSimon Kuznets 1973: حيث يعرف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه الزيادة في القدرة على عرض سلع إقتصادية متنوعة بشكل متزايد لفترة طويلة الأجل .

3-أما بالنسبة ل : Paul A. Samuelson يعتبر النمو الاقتصادي على أنه توسع أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما، أي بمعنى اخر عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج PPF لبلد ما نحو الخارج،. حيث أكد على ان النمو الاقتصادي يرتبط ارتباط قويا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، باعتباره المحدد الرئيسي لارتفاع متوسط الدخل الفردي.

4-وحسب : Dominick Salvatore عرف النمو الاقتصادي على أنه العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي GNP أو الدخل الحقيقي لبلد ما لفترة طويلة الاجل عن طريق الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية

5-أما ل : Peterson النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الإنتاج الفعلي أو الحقيقي للسلع والخدمات.

6-يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، و ناتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للأفراد، وبالتالي فان أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرفقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي (محارب، 2001، صفحة 148)

7-النمو الاقتصادي هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في الدخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء الذرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يحمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية (خليفة، 2001، صفحة 11).

8-النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطردة في إمكانيات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع معبرا عنه بالزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الوطني والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي الحقيقي (دباغ، 2003، صفحة 7).

9-النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ، وهذه الزيادة لا تحدث الا اذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني (قنديل، 2014، صفحة 92) .

من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج ما يلي:

1-زيادة اجمالي الناتج المحلي وحده غير كافي من اجل تحقيق النمو الاقتصادي، بل يجب ان تكون هناك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي بمعنى اخر معدل النمو يجب ان يفوق معدل النمو السكاني، وتبعا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي-معدل النمو السكاني

2-إن الزيادة في دخل الفرد يجب ان تكون حقيقية وليست نقدية، أي بمعنى اخر لا بد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي-معدل التضخم

3-يهدف النمو الاقتصادي الى تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويجب ان تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية لمستوى النشاط الاقتصادي، أي بمعنى اخر ليست زيادة بسبب عوامل ظرفية أو موسمية تزول بزوال مسبباتها أي بصفة مستدامة.

ثانيا: اهمية النمو الاقتصادي

تتمثل أهمية النمو الاقتصادي فيما يلي:

1-النمو هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة، ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني زيادة في مستوى المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

2-يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج. (خليفة، 2001، صفحة 15)

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي (الزهراني، 2004، الصفحات 38-39)

أولا: النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة؛

ثانيا: التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصاد؛

ثالثا: النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فان الفجوة ما بين المستويات في كل منهما تتسع؛

رابعا: يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشة على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفر اد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهول؛

خامسا: النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار؛

سادسا: يلعب النمو الاقتصادي دورا بارزا خاصة في الأمن الوطني.

الفرع الثالث: انوع النمو الاقتصادي وأهدافه .

أولا: انواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي الى الأنواع التالية:

1. النمو الاقتصادي الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل التراكم الأولي لرأس المال، سيادة

الإنتاج السلعي بغرض المبادلة وتكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب (القريشي ع.، 2017، صفحة 36).

2.النمو الاقتصادي التلقائي :الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون اللجوء إلى التخطيط القومي في تحقيقه. ويتصف هذا النوع من النمو بالبطء واحتمال تعرضه لتقلبات عنيفة.

3. النمو الاقتصادي المخطط :هو ذلك الذي يحدث نتيجة عملية التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية تجاه النمو بمعدل سريع .لذا فإن فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعية الخطط والإستراتيجيات المرسومة وفاعلية التنفيذ ومتابعة تحقيقها، ومرونة السياسات المتبعة. والنمو المخطط يعتبر نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو التلقائي ولكنه بمعدلات أسرع من النمو التلقائي (الاقداحي، 2010، صفحة 44).

هو ايضا عبارة عن النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة المستويات (القريشي ع.، 2017).

4.النمو العابر او غير المستقر: وهو يحدث نتيجة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها .وهذا النوع من النمو ليس له صفة الاستمرار، وقد عرف هذا النمو في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات مواتية لتجارتها الخارجية (ارتفاع أسعار البترول). (مسعود، 1997، صفحة 117)

وهو ايضا النمو الذي لا يملك صفة الاستمرار أو الثبات وانما يظهر في ظروف استثنائية كنتيجة لعوامل طارئة خارجية في العادة لا تلبث أن تزول معيدة النمو إلى معدله السابق.يسود هذا النمط من النمو بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات مفاجئة في تجارتها الخارجية لكنه سرعان ما يتلاشى بنفس السرعة التي تظهر بها، وكون هذا النمو يحصل على بنى اجتماعية وثقافية فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعدل وهو يؤدي في أحسن الأحول إلى تكريس ظاهرة النمو بلا قيمة والتي تسود في المجتمعات النامية (جباري، 2015، صفحة 93)

5. النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون الزيادة في الدخل تتم بنفس معدل الزيادة في السكان.

6. النمو الاقتصادي المكثف :يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان ينجم عنه ارتفاع الدخل الفردي والمرور من النمو من النمو الم وسع إلى النمو المكثف، فتتحسن الظروف الاجتماعية (جميلة، 2018، صفحة 20)

ثانيا: اهداف النمو الاقتصادي

تهدف دراسة النمو الاقتصادي إلى معرفة أثره على الفرد والدولة على حد سواء ويتمثل هذا الأثر فيما يلي (العبسي وقطب، 2003، صفحة 316):

1. بالنسبة للفرد :إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر والجهل والمرض ورفع مستوى الحياة البشرية، بما يحقق للفرد كرامته الإنسانية؛

إن أوضاع الفقراء لا تتحسن تلقائيا بل تتطلب سياسات وإجراءات لزيادة فرص العمل، وتمكن ذوي الدخل الضعيف من الحصول على متطلباتهم الأساسية، وهذا ما ينتج عن النمو الاقتصادي، ولكن هذا النمو لا يستطيع لوحده القضاء على البطالة والفقر، وإنما يجب أن يتبعه عدالة في التوزيع الدخل والحد من تفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة؛

2. بالنسبة للدولة :إن النمو الاقتصادي يسهل للدولة بكل مهامها اتجاه المجتمع وعلاقتها مع الخارج، حيث وبفضل زيادة الإنتاج سوف تزيده عائداتها، وهو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وبإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، ومن خلال النمو الاقتصادي تستطيع الدول أن تتخلص من التنمية للخارج ومن الاستغلال، حيث يتيح الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية، وانفصام عن دور الأطراف التابعة للمركز.

إمكانية إنشاء هياكل متكاملة داخليا ومترافقة مع مصلحة مواطنيها، والحد من استتراف الموارد الوطنية لصالح الدول الأخرى، وخاصة العنصر البشري من خلال هجرة الأدمغة وإقامة نظام اجتماعي وسياسي يلبي الحاجيات السياسية للمواطنين، وتسيير موارد الدولة لخدمة الدولة والاتجاه نحو التنويع الاقتصادي، وهذا ما يمنع الدولة من الوقوع في الهيمنة الدولية والشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية العالمية.

الفرع الرابع: مراحل تطور النمو الاقتصادي

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزتها جملة من الإصلاحات وهي:

أولا: مرحلة الانتظار والتصنيع والنمو الاقتصادي من 1962 -1988

ثانيا: مرحلة الإصلاحات و التعديل الهيكلي بين1989 - 2000

ثالثا: مرحلة الإنعاش الاقتصادي2001 -2014

أولا: مرحلة الإنتظار والتصنيع من 1962 –1988

عرف النمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة فترتين (بغداد، 2005)

1.مرحلة الانتظار 1962–1966: عرفت الجزائر نمو متدنيا (19، 68- %) لانها كانت حديثة الاستقلال كما اتسمت بضعف مقوماتها المالية، وكذا تدمير البنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي ، وسرعان ما ارتفعت نسبة تأميم الأراضي المعمرين سنة 1963 حيث تميزت هذه الفترة باستقلال الجزائر وفراغ في النظرية الاقتصادية و النموذج المراد إتباعه ؛

2 مرحلة التصنيع من 1967– 1988 : في هذه المرحلة شهدت تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط و الأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تؤثر على الطلب العالمي للطاقة ، حيث نلاحظ ارتفاعات لمعدل النمو الحقيقي في عام 1974 الذي قدر ب (47،49%) يمكن تفسيره بتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية و ما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط ، وفي عام 1980 انخفض إلى 7،90 %و التي تسمى الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية و أسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية و لكن هذه الأسعار انهارت خلال أزمة 1986 المالية،مما انعكس على معدل النمو بانحدار شديد إلى مستويات وصلت إلى والي % 0.4 بالإضافة إلى سنتي 1987-1988 و التي كان فيها انخفاض ملحوظ في معدلات النمو قدرت ب(% 0.7 -) و (% 1 -)على التوالي مما أدى إلى حدوث انهيار اقتصادي في الجزائر .

ثانيا مرحلة الإصلاحات والتعديلات الهيكلية من1989 – 2000

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر بثلاث مراحل أساسية (قندوسي، 2014، الصفحات 83-84) :

1–مرحلة الإصلاحات المحتشمة: نتيجة لانتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية حيث وصل معدل النمو عام 1989 إلى % 4.4 بالإضافة إلى سنة 1990 انخفض مقارنة ب 1989 إلى4% ؛

2 مرحلة التردد و التراجع في الإصلاح من1992 – 1993 : خلال هذه الفترة طبع مسار الاصطلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، في وقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات، إذ زاد الاستهلاك الحكومي الذي وصل إلى % 2 من الإجمالي الناتج المحلي و هبط الاستثمار بأكثر من % 10 من الناتج المحلي أما بالنسبة للاختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجز قدر % 100 سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت % 5 من الناتج سنة1992- 1993، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة الشد المالي مما أثر على التطورات النقدية و نتيجة

لتفاقم الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و انهيار أسعار النفط انعكس هذا سلبا على النمو الاقتصادي حيث بلغ سنة 1993 (1.2 %) .

3 مرحلة الاصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994 – 2000: تمكنت الجزائر من العودة إلى النمو الاقتصادي الايجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية من 1987 إلى 1994، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره % 4.4 و نمو بمعدل % 5.1سنة 1998وان كان النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر.

وبعدها عاود انخفاض مجددا سنتي 1999 و2000 إلى مستوى % 3.2 و % 2.2 على التوالي، ومن أسباب الانخفاض هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما أو خاصا و يتميز الاستثمار بشكل عام في الجزائر خلال الفترة، يبرز قطاع المحروقات على أنه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر إبان تلك الفترة إذ بلغ متوسط النمو الاقتصادي المحروقات % 2.5 ومتوسط معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات % 2.2 وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

ثالثا: مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014:

تم استغلال هذه الفترة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام 28.32 % سنة 2003 وكان معدل النمو الاقتصادي هو % 6.8 و بالنسبة لمرحلة 2005-2009 فان معدلات النمو تراجعت و كذا في مرحلة من 2010 – 2014 حيث وصل إلى % 3.3 .

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي للمدرستين الكلاسيكية والكينزية

اهتم الفكر الاقتصادي بموضوع النمو الاقتصادي في سبيل البحث عن اسبابه وسبل تطويره

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية

تعتبر النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي بمثابة نقطة الانطلاق بالنسبة للنظريات الحديثة حيث قامت النظرية الكلاسيكية على العديد من الفروض وهي:

-اعتقد الكلاسيك بان الانتاج هو دالة لكل من العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، فالتغير في الانتاج اي النمو يحدث عندما يحصل تغيير في احد هذه العوامل او بعضها او جميعها.

-اعتقدوا بان القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الانتاجي (التقدم التكنولوجي)، وبعملية تكوين رأس المال و حيث توجد علاقة تبادلية بين الاثنين ، إذ ان الحافز الاساسي على التوسع في الانتاج اي النمو يتمثل في الحصول على الارباح و ان هذه الارباح تتأثر بالعديد من العوامل و من ابرزها التقدم في الفن الانتاجي .

-اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي ، فالنمو السكاني يقود الى ظهور تناقص الغلة في الزراعة و يؤدي الى انخفاض عملية تكوين راس المال بالإضافة الى افتراض وجود منافسة كاملة و حالة الاستخدام الكامل و عدم تدخل الدولة و اهم ما جاء في النظرية الكلاسيكية نذكر ما يلي :

أولا : ادم سميث :

نظر ادم سميث الى عملية النمو بوصفها داخلية Endogeneous على نحو شديد مؤكدا على قوة تأثير تقسيم العمل ، حيث يرى في كتابه ثروة الامم الصادر سنة 1776 ان الثروة او النمو يتحقق عن طريق التخصص و تقسيم العمل ، بسبب المزايا العديدة التي تتحقق من جراء ذلك ، اذ يسمح بزيادة انتاجية العمال بشكل واضح عن طريق : (القريشي م.، 2010، صفحة 77)

-التحسن في براعة العاملين .

-الادخار بالوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم العمل و التحول من نوع عمل الى اخر .

-ابتكار آليات محددة او طرائق او وسائل و انظمة يدار بها العمل

حيث ارتكزت نظرية ادم سميث على المبادئ الرئيسية نذكر منها : (سمير، 2021 ، صفحة 153)

-تراكم رأس المال .

-تقسيم العمل .

-القانون الطبيعي و عدم تدخل الدولة {دعه يعمل دعه يمر } .

-الاعوان الاقتصادية و التجارة الحرة .

-التنمية الاقتصادية هي عملية تدريجية و تراكمية تؤدي الى ظهور حالة الثبات .

و حتى يتحقق تخصص و تقسيم العمل ينبغي حسب راي آدم سميث ان يتوفر ما يلي: (خلف، 2006، صفحة 106)

1 تراكم رأس المال : لابد من التوسع في رأس المال ، حتى يمكن التوسع بالتخصيص و تقسيم العمل ، لان عدم وجود قدر كاف من رأس المال يقلل كثير من امكانية تحقيق مدى مهم من التخصيص و تقسيم العمل ، في حين ان زيادة درجة تكوين رأس المال يتيح مدى واسع في ذلك ، و حتى يتم تمويل رأس المال لا بد من الادخار الذي يتم تحويله الى استثمار من دون ان تكون فجوة بينهما ، فزيادة الادخار تؤدي الى زيادة الاستثمار و زيادة هذا الاخير تؤدي الى زيادة الانتاج .

2 السوق : يؤكد آدم سميث في تحليله ان تقييم العمل يتحدد بمدى السوق ، و هذا يعني ان السوق الكبير او الاكبر يولد تقسيم عمل اكبر بين الناس ، و يمكن اسقاط هذا على الشركات فتقسيم عمل اكبر يولد انتاجية عمل اكبر لكل الشركات .

ثانيا : ديفيد ريكاردو

يعد القانون الذي نسميه اليوم قانون العوائد الحدية المتناقصة diminishing marginal return احدى المساهمات العديدة لركاردو (م.شرر، 2001) ، حيث يعتبر ريكاردو ان الزراعة هي القطاع الاهم في لنشاط الاقتصادي ، فعندما تكون الموارد الطبيعية متوفرة بكثرة و يكون عدد السكان قليل تتوفر فرص الربحية بالنسبة للمستثمرين مما يحفزهم على الاستثمار و خاصة في القطاع الزراعي ، و هذا يؤدي الى زيادة الارباح و الانتاج فترتفع الاجور و بالتالي يزيد النمو السكاني الذي يحرض المنافسة على الاراضي الزراعية (الخصبة و الاقل خصوبة) ، مما ينجر عنه ارتفاع اسعار الغذاء و مطالبة العمال برفع الاجور فتنخفض الارباح و التراكم الرأسمالي و يقل الحافز على الاستثمار .

و من خلال ما سبق يقسم ريكاردو المجتمع الى ثلاث فئات : (خلف، 2006، صفحة 110)

1 الرأسماليون : و يعتبر دورهم مركزي في عملية النمو اذ انهم يوفرون رأس المال و مستلزمات و العمل و يدفعون الاجور و يعتبر هدفهم الاساسي في البحث المستمر عن احسن الظروف و الطرق الانتاجية التي تحقق أعلى كفاءة ممكنو في استغلال الموارد التي تحقق اعلى ربح ممكن و اعادة استثمار هذه الارباح من اجل التوسع في رأس المال .

2 العمال : تعتبر هذه المجموعة الاكثر عددا في المجتمع ، و تعتمد هذه الفئة على الاجر الذي يدفع لهم من قبل الفئة الاولى مقابل العمل الذي يؤديه ، و يطلق على الاجر (اجر الكفاف) اي الاجر الذي يكفي لعيش العامل و عائلته و يسمح للعامل بالاستمرار في ممارسة العمل ، لان الزيادة فوق هذا المستوى تؤدي الى زيادة السكان و زيادة عرض العمل بما يقود الى اتجاه الجور نحو الانخفاض و صولا الى مستوى اجر الكفاف ، في حين انخفاض الاجور دون ذلك يؤدي الى انخفاض السكان و قلة عرض العمل بما يؤدي الى اتجاه الاجور نحو الارتفاع .

3 ملاك الاراضي : وهم الذين يملكون الاراضي و يحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يكسبونه من ايجارهم لهذه الاراضي لفئة الرأسماليون ، اذ ان الاراضي الخصبة نادرة و زيادة السكان تزيد هذه الندرة مما يدفع الى استخدام الاراضي الاقل خصوبة نتيجة لظهور قانون تناقص الغلة و بعدها يصل الانتاج الكلي حده الاعلى اين يتوقف هذا الناتج عن الزيادة .

و من خلال تركيزه على نظرية القيمة و التوزيع فنجد ان الدخل النقدي يتوزع كالاتي : (سمير، 2021 ، صفحة 154)

-الاجور تدفع للعمال .

-الريع يدفع لملاك الاراضي .

-اما الارباح فيحصل عليها الرأسماليون لقاء إشرافهم على الملية الانتاجية .

ثالثا : روبرت مالتس

يعتبر النمو الاقتصادي عند روبرت مالتس الفرق بين اقصى ناتج وطني نهائي منتظر والناتج الوطني الفعلي وان الاقتصاد يتكون من قطاعية رئيسيين هما الزراعة و الصناعة، واعتبر ان الزراعة تخضع لقانون تناقص الغلة بسبب ضعف ارتباط التقدم الفني والتكنولوجي بها في حين ان الصناعة لا تخضع لقانون الغلة بسبب ارتباطها بالتقدم التكنولوجي .

ان تحليل مالتس لقطاع الزراعة يقوم على افتراض وجود حالة التشغيل التامة في القطاع.

الجدول رقم (1-01): النظريات الكلاسيكية

النظرية	التحليل
ادم سميث	إن مصدر ثروة الأمم هو الإنتاجية، التي كانت في ازدياد بفضل العمل وتقسيمه، الذي ينتج عنه زيادة في الطاقة الإنتاجية لتكديس رأس المال، المحرك الذي يدير الأعمال الناجحة، ويجب زيادة الأرباح وتخزينها وإعادة استثمارها لاحقًا، من خلال زيادة مستويات الإنتاج، يهدف النمو الاقتصادي إلى رفع الطلب وبالتالي تحقيق مستوى معيشة اعلى
دافيد ركارديو	من أجل إعالة الناس كانت الزراعة ذات قيمة عالية باعتبارها القطاع الاقتصادي الأساسي . مما يشير إلى انخفاض في الإنتاج لكل وحدة إدخال .توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية هو أيضا سمة مميزة يحدد المجتمع نمو الاقتصاد، مما يجعله العنصر الحاسم
روبرت مالتس	الطلب على التنمية يتوقف على حجم السكان، لذلك لا ينبغي إغفال أهمية السكان مع امكانية زيادة الطلب بمرور الوقت، للحفاظ على مستوى الأرباح يجب مراعاة إمكانيات الإنتاج.

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

تقييم النظرية الكلاسيكية:

ان الفكر الكلاسيكي للنمو الاقتصادي يقوم على التحليل الستاتي كي الكلي و الذي تناول جزء من الفائض الاقتصادي المتاح للمجتمع بغرض تراكم رأس المال كهدف محدد للتنمية و في المقابل و بغرض الحفاظ على التوازن الضروري اهمل دور التقدم التكنولوجي و الذي اعتبروه كمتغير خارجي حيث اعتقدوا بمحدودية التطور التكنولوجي رغم اعترافهم بتأثيره فسميث يقول تؤثر التكنولوجيا على تقسيم العمل و ريكاردو يقول تؤثر التكنولوجيا على احلال الآلة

محل العمل و تصوروه على انه لا يتجاوز مجرد تأجيل زمني لمفعول قانون العوائد المتناقصة ، فقد ساد التشاؤم الذي ظهر في تضاؤل الطلب كما اثاره مالتس و دور ذلك في تقييد عملية التوسع الانتاجي و في تدهور الكفاءة الانتاجية للأرض و التي اعتبرت المصدر الرئيسي للدخل الوطني و النمو الاقتصادي ، حيث اشار مالتس الى ان ذلك سيؤدي الى هبوط مستوى معيشة غالبية السكان الى مستوى الكفاف ، فقد كان هذا الفكر بشكل عام بسبب انشغاله بالعرض و القيمة و تصوره حول الريع كان عاجزا عن تقديم تحليل مقبول لمشكلة الطلب الاجمالي، اعتماد الكلاسيك على المنافسة الكاملة و على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كقواعد اساسية للتنمية الاقتصادية ، مع اهمال دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، و تمسكهم بقانون تناقص الغلة و النظرية المالتسية للسكان حيث ترتب عليهما فكرة دوران المجتمعات حول حالة التوازن بينما الواقع اثبت ان النمو الرأسمالي يتم عبر دورات من الانتعاش و الانكماش (مصطفى و سهير، 1999، صفحة 73) .

الفرع ثاني : نظرية شوم بيتر

يعتبر شوم بيتر من بين الكتاب الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي من خلال كتابه نظرية التنمية الاقتصادية في المانيا.

والخلاف بين شوم بيتر ومن سبقوه يتمثل في الخلاف في دلة الانتاج ، أين اعطى دورا مهما واساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية للدورة الاقتصادية من خلال فكرة الهدم الخلاق، حيث لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، لكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية، اي انه بفضل دفع نشاط المقاول، ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار، ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة، مما يشكل لها عدم التوازن، وبالتالي يصبح من الصعب توقع بصفة محددة للتكاليف والايرادات، بالإضافة الى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه الكساد، والذي يؤدي بدوره الى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة من التوازن، يتميز بدالة جديدة للإنتاج و ناتج اجمالي مرتفع ذات هيكل مختلف، ومستوى الأسعار منخفض، وبالإضافة الى ذلك فان حسب هذا الاخير افن كل دورة تمثل في انشاء مجموعة من الابتكارات، ويذهب كذلك في تفسير الفترات الطويلة (40- 50 سنة) للابتكارات المسماة بدورات (صواليلي ، 2006/2005، صفحة 12).**Erreur ! Signet non défini**.

و يتضمن الابتكار عند شوم بيتر عدة اشياء منها : (القريشي م.، 2007، صفحة 69)

-تقديم منتج جديد .

-تقديم طريقة جديدة للإنتاج.

-الدخول في سوق جديد.

-الحصول على مصدر جديد لمواد الخام .

-إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار .

من خلال ما سبق يؤكد شوم بيتر على دور المنظم المبتكر فهو يتحرك بدافع الرغبة لإثبات تفوقه و الحصول على متعة الانجاز ، و يشترط وجود المعرفة بالإضافة وجود تمويل عن طريق الائتمان .

و قد ميز شوم بيتر بين نوعين من الاستثمار : (القريشي م.، 2007، صفحة 70)

-الاول الاستثمار التلقائي و الذي يتحدد بعوامل مستقل عن النشاط الاقتصادي .

-و الثاني الاستثمار التابع و الدي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي ، فالاستثمار التابع او المحفز يتحدد بالربح و الفائدة و حجم رأس المال ، و في هذا يقترب شوم بيتر من التحليل الكلاسيكي السابق.

و يعتبر الاستثمار التلقائي المحدد الاساسي للنمو الاقتصادي في نظره في الاجل الطويل ، و لا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي .

الفرع ثالث : نظرية النمو الاقتصادي عند الكنيزين

تعتبر ازمة الكساد خلال الفترة (1930- 1939) النقطة التي حولت الاهتمام بالنمو الاقتصادي على المستوى الجزئي الى المستوى الكلي عن طريق الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز و من يؤمنون بأفكاره .

تعتمد هذه النظرية في النمو الاقتصادي على تحفيز الطلب الفعال ، حيث يرتفع الدخل بشكل مضاعف من خلال آلية المضاعف (الكواز، 2011، صفحة 8) ، و يعرف الطلب الكلي بأنه عبارة عن مجموع الانفاق الكلي على السلع و الخدمات بالاسعار الجارية : (الموسوي، 1992، صفحة 20)

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

حيث :

Y : تمثل الناتج الوطني .

C : الانفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية) .

I : الانفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمارية) .

G : الانفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية) .

(X-M) : صافي المعاملات مع القطاع الخارجي .

وفي هذا الاطار يؤكد كينز على اهمية الطب الفعال بالنسبة للنمو الاقتصادي من خلال آلية المضاعف الذي يفسر تغيرات الطلب على جانب العرض ، عكس ما كان يفترضه الكلاسيك من خلال قانون ساي (العرض يخلق الطلب عليه) .

الفرع رابع : نظريات النمو الحديثة

اعتمد رواد هذه النظريات على افكار الكلاسيكيين و كذا افكار الكنزين في النمو الاقتصادي ، فكانت بمثابة القاعدة التي انطلقوا منها في بناء نظرياتهم حول النمو الاقتصادي .

اولا :نظرية مراحل النمو : (بودخدخ، 2009-2010، الصفحات 117-118)

ظهرت هذه النظرية مع نشر الاقتصادي روستو w .Rostow كتابه مراحل النمو سنة 1960، حيث يقسم روستو مراحل النمو الى خمسة مراحل كما يلي :

1.مرحلة المجتمع التقليدي : يعاني النظام الاقتصادي بها من التخلف و سيطرة القطاع الزراعي عليه ، و تتميز بضعف الدخل الفردي بسبب انخفاض مستوى الانتاجية و هيمنة النظام الاقطاعي اتركز ملكية الاراضي الزراعية لدى عدد محدود من المالكين .

2.مرحلة التهيؤ للإقلاع : خلال هذه المرحلة ترتفع معدلات الاستثمار نتيجة الثروة الصناعية و ذلك عن طريق استبدال وسائل الانتاج القديمة بوسائل اكثر انتاجية و التوجه للإنتاج الصناعي و تحول العمالة من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي .

3.مرحلة الاقلاع : تتميز هذه المرحلة بتحرك النمو الاقتصادي نتيجة تغيير اساليب الانتاج و تخطي العوائق التي وقفت في الماضي امامها ، و يركز روستو على أهمية هذه المرحلة من خلال قيادة احد القطاعات الصناعية الرائدة هذه المرحلة مثل ما حدث في قطاع النسيج في بريطانيا خلال القرن السابع عشر .

4.مرحلة النضوج : تتميز هذه المرحلة بنمو الاستثمارات و خاصة في القطاع التكنولوجي الذي يسيطر على هذه المرحلة ، و من مظاهر هذه المرحلة زيادة انتاجية كافة القطاعات و خاصة القطاعات الرائدة مثل الحديد و الصلب و الصناعات الكهربائية و ازدهار التجارة و ارتفاع مستوى الدخل .

5.مرحلة الاستهلاك التوفير : يتحل اهتمام المجتمع في هذه المرحلة نحو تحسين مستوى المعيشة و تحقيق الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية من خلال انتاج و استهلاك سلع الرفاهية بكميات كبيرة .

ثانيا : نظرية النمو الداخلي (نظرية النمو الجديدة) :

ظهرت هذه النظرية منتصف الثمانيات و تركز في تفسرها للنمو الاقتصادي على مجموعة من المتغيرات : اثر الخبرة ، النشاطات الحكومية ، رأس المال البشري ،

ان المرحلة الاولى في نظريات النمو الجديدة ابتدأت بدراسات رومر Romer ، ففي عام 1986 اعطى رومر نفسا جديد للنظرية النيوكلاسيكية عندما قام بدراسة أثر الخبرة على الانتاجية ، مفترضا ادخال عامل التعلم عن طريق التمرن ، فتوصل الى ان التعلم و كذا البحث و التطوير يمنعان انتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض .

كما توصل لوكس Lucas سنة 1988الى الاثر الايجابي لراس المال البشري على النمو الاقتصادي .

و في عام 1990 قدم بارو Barro نموذجه الذي يفترض وجود وفرات خارجية متناسبة مع تكوين راس المال البشري .

و تتسم هذه النظرية بالانتقائية ، اي انها تختلف و تتفق مع النظريات السابقة للنمو الاقتصادي ، و كما سبق الاشارة ان هذه النظريات تعطي اهمية كبيرة لتكوين راس المال البشري من تعليم و تكوين و تدريب و بحث و تطوير ، كما تركز على القطاع العام في قيادة النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي التقليدية و الحديثة .

ان النمو الاقتصادي يحتاج الى تحليل المتغيرات الاساسية لاقتصاد ما بحيث تبين هذه الاداة كيفية ترابط و تركيب المتغيرات مما اثر على الاهداف المتوخاة و هذا ما نسميه "بالنموذج (model) ، و يفترض ان يكون واقعيا و ان يستند على تحليل معين .

الفرع اول: نموذج النمو الاقتصادي لهارود – دومار

اولا :نموذج النمو الاقتصادي لهارود :

يعتبر الاقتصادي البريطاني روي فورياس هارود RF Harrod من الاوائل الذين طوروا الفكر الكنزي حيث بدأ ابحاثه في محاولات ايجاد نموذج للنمو في سنوات الثلاثينات من القرن الماضي انتاجية راس المال بحيث يرى هارود ان الادخار الصافي ينثل نسبة من الدخل حيث يطلق على هذا الاسم بالادخار الفعلي و هو يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن و ان نسبة الدخل المستمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية و قد طرح هارود في نموذجه ثلاثة اشكال لمعدل النمو :

1.معدل النمو الفعلي (G) : و هو يمثل نسبة الادخار الى معامل راس المال اي (قانة، 2012، الصفحات 95-96) :

$$G = S / C$$

حيث:

S : حجم الادخار الكلي

C: معامل راس المال

و يعادل $\frac{1}{\Delta Y}$ حيث : 1 يمثل الاستثمارات المنفذة وΔY : تمثل التغير في الدخل .

2.معدل النمو المضمون (GW) : يمثل نسبة الادخار الى معامل راس المال المحقق لمعدل النمو المضمون و عليه: GW = S / CR

حيث :CR معامل رأسمال الذي يمكن تحقيق معدل النمو المضمون

3.معدل النمو الطبيعي (GN) : و هو ذلك النمو الذي يرتبط بتغيرات الدخل او بالنمو السكاني و تتمثل $S \neq$ او $= GN \times CR$ (الحجار، 2003، صفحة 42)

ثانيا : نموذج النمو الاقتصادي لدومار

بنى دومار نموذجه حول النمو وفق الاشكالية التالية :

بما ان الاستثمار يزيد الطاقة الانتاجية و يزيد الدخل في الوقت نفسه ، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الانتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع ؟ و اعتمد دومار في نموذجه على الافتراضات التالية :

1.جميع مفاهيم الدخل و الاستثمار و الادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل الا قيما صافيا .

2.جميع القرارات الاقتصادية تتم انيا و بدون فواصل زمنية .

3.ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترات التحليل . (قانة، 2012)

و للمحافظة على نفس المستوى من العمالة الكاملة فان الدخل القومي و الطاقة الانتاجية يجب ان ينمو بنفس المعدل ، و بما ان الزيادة السنوية في الطاقة الانتاجية المتوقعة تساوي $(I \times \sigma)$ و الزيادة السنوية في الدخل الحقيقي تساوي $1 / \alpha(\Delta I)$ فانه للمحافظة على العمالة الكاملة يجب ان تساوي القيمتان المذكورتان و ذلك وفق المعادلة :

$$1/\alpha(\Delta I) = I\sigma$$

و بالتالي يمثل الزيادة السنوية في الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني الجانب الايمن و هو يشكل جانب العرض في النموذج و الجانب الايسر يمثل الزيادة السنوية في الدخل و هو جانب الطلب .

و لتحديد معدل النمو السنوي لكل من الاستثمار و الادخار نجد من خلال المعادلة السابقة في المقدر a تصبح:

$$(\Delta I) = I\sigma\alpha$$

$$\Delta I/I = \alpha\sigma$$

و للمحافظة على مستوى العمالة الكاملة يجب ان ينمو الاستثمار و الدخل بمعدل مئوي ثابت كاف او مساوي لا نتاج الميل للادخار و الانتاج المتوسط للاستثمار .

يمكن صياغة المعادلة على الاشكال الاتية :

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y}$$

$$\frac{I}{Y} = \frac{S}{Y}$$

$$I = S$$

في هذه الحالة يؤكد هارود ان الاستثمار يجب ان يساوي الادخار و يجب ان نشير في هذا الصدد الى ان الادخار يعتمد على مستوى الدخل و يحصل التوازن وفق الصورة الاتية :

$$CW = Cr$$

و بالتالي Cr تشير الى كمية راس المال المرغوب فيها بالنسبة الى الزيادة في الدخل من اجل المحافظة على معدل التقدم المرغوب فيه الذي يبلغ المقدار CW . (النجفي، 2001، الصفحات 328-329)

و بصورة عامة فان كلا النموذجين **هارود – دومار** توصلا في النهاية الى ان للمحافظة على مستوى العمالة الكاملة يقتضي التساوي بين المدخرات و الاستثمارات . (بخاري، صفحة 42)

اذا اعتبرنا ان :

SP : الادخار المرغوب فيه الذي يمكن الحصول عليه من خلال الميل الحدي للادخار مضروبا في الدخل .

IP : الاستثمار المرغوب فيه الذي يمكن الحصول عليه من خلال معامل راس المال .

V : مضروبا في الدخل و تكون المعادلة وفق :

$$SP = aY$$

$$IP = V\Delta Y$$

و من المعادلة يتضح انه للمحافظة على معدل النمو المناسب و المتزايد سنويا يقتضي ان ينمو الدخل بنسبة مئوية و هذا ما اشار اليه (هارود) بالرمز (CW) و بنفس المفهوم اشار اليه (دومار) و ذلك بالرمز $(a\sigma)$. (النجفي، 2001)

الفرع الثاني : نموذج النمو الاقتصادي لشومبيتر

يعتبر شومبيتر من ابرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي و الذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه " نظرية في التنمية الاقتصادية في المانيا عام 1911 " .

ان اتجاه النمو عند شومبيتر ليس مستمرا بل يصل سريعا الى حدوده و هذه الاخيرة هي عندما تكون بيئة الاستثمار و الابتكار غير مواتية و ذلك نتيجة :

-توسع الائتمان حتى يصل الى حدوده .

-توسع الانتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الاسعار و الدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار.

قام شومبيتر بالاهتمام بالعوامل التنظيمية و الفنية في عملية النمو الاقتصادي و ركز على المنظم (Entrepreneur) و اعتبره من اهم عناصر النمو ، فالإنتاج لديه دالة للعمل و راس المال و الموارد الطبيعية التنظيم و الفن الانتاجي ، فالمنظم هو المبتكر الذي يقدم شيئا جديدا . الا ان عرض المنظمين يعتمد اساسا على معدل الارباح و الظروف الاجتماعية التي تمكنهم من اداء عملهم .

و قد ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار :

-الاستثمار التلقائي : و الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي .

-الاستثمار التابع : يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي

الفرع الثالث: نموذج النمو الاقتصادي الجديد (الداخلي) ((New Growth Theory(Endogenous))

ان الاداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الامد قد قاد الى عدم الرضا عن تلك النماذج في نهاية الثمانيات و بداية التسعينيات و التي تؤكد انه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها

تنمو لفترات طويلة ، الامر الذي دفع الى ظهور نظرية جديدة هي " نظرية النمو الجديدة " و التي تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الانتاج و مستوى دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة و قد ابتدأ هذه النماذج الاقتصاديات (RLucus) في 1988 و (Paul Romer) عام 1986 و يفترض وجود وفورات خارجية مترافقة من تكوين راس المال البشري و التي تمنح الناتج الحدي لراس المال من الانخفاض .

ان اول اختبار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما اذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات اسرع من البلدان الغنية و قد تم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة الاتية :

$$gi = a + b1(PCY)$$

حيث ان :

gi معدل نمو الانتاج للفرد بالنسبة للبلد

(i):لعدد من السنوات و (PCY) : يمثل المستوى الاولي من معدل دخل الفرد ، و التالي اذا إشارة المعامل موجبة فسوف يكون هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المتخلفة و سوف تتأكد نظرية النمو الجديدة .

لكن رغم ان هذه النظرية لا تزال في مراحلها التكوينية افنها مع ذلك تساهم في توفير فهم افضل لاختلافات النمو طويل الامد في تجربة البلدان المتقدمة و النامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادية الداخلي . (القريشي م.، 2007، الصفحات 69-70)

الفرع الرابع : نموذج النمو الاقتصادي لروستو

ان جوهر نظرية روستو هي انه يدعي بانه يمكن منطقيا و عمليا تشخيص مراحل معينة للتنمية و تصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل و يفرق روستو بين خمسة مراحل للنمو : " المجتمع التقليدي ، الظروف المتهيئة للانطلاق ، الانطلاق ، النضوج ، الاستهلاك الواسع " و فيما يلي شرح موجز لتلك المراحل : (الكوري، 2004، صفحة 17)

اولا :مرحلة المجتمع التقليدي (القديم) : يتضمن اسالب الانتاج البدائية و لكنه لا يعد ساكنا اذ يمكن لاقتصاد هذه المرحلة ان يتوسع باستخدام الاراضي الزراعية و توظيف الطاقات الانتاجية .

ثانيا :مرحلة الظروف المهيئة للانطلاق : يعتقد روستو ان الانتقال الى هذه المرحلة يجب ان يكون الانتاج اكبر من عدد السكان ، و ان يتوفر جانبان اساسيان في المجتمع : جانب اقتصادي يضم المجتمع تغيرات فعالة في الانتاج ، و جوانب غير اقتصادية كتوفير الاداريين و المنظمين و القدرة على المخاطرة ، و بالتالي وجود نمو اقتصادي .

ثالثا مرحلة الانطلاق : تعد من اهم المراحل التنموية و التي تتطلب قدرا من الوسائل و الاساليب التقنية في مجال النشاط الانتاجي مما يتطلب معها ارتفاع الاهمية النسبية للاستثمار ، و احيانا يدخل اقتصاد دولة ما في هذه المرحلة نتيجة تغيرات في القوة الانتاجية او التوسع في الاسواق المحلية و العالمية ، و هو ما ادى الى ظهور المؤسسات الاجتماعية و الثقافية الجديدة .

رابع: مرحلة النضوج الاقتصادي : هي مرحلة التي يتم من خلالها تطبيق الاساليب الفنية الحديثة في معظم موارد المجتمع، بحيث تتميز بارتفاع معدل النمو و استمراره لفترة طويلة (صغير، 2003، صفحة 20) .

خامسا: مرحلة الاستهلاك الواسع: وتسمى ايضا مرحلة الاستهلاك الوفير المتسمة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو انتاج السلع الاستهلاكية والخدمية ليعيش السكان بدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك. ويتحول المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية من مظاهره :

1. ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (استهلاك السيارات الفخمة) .

2. زيادة الانتاج الفكري والادبي.

المبحث الثاني :النمو الاقتصادي استراتيجيات بلوغه ، محدداته ، طرق قياسه ، عناصر و التكاليف

سنتطرق في هذا المبحث الى استراتيجيات بلوغ النمو الاقتصادي و أيضا محدداته و كذلك طرق قياسه و في الاخير عناصر و تكاليف النمو الاقتصادي .

المطلب الاول : استراتيجيات بلوغ النمو الاقتصادي ومحدداته

الفرع الاول : استراتيجيات بلوغ النمو الاقتصادي

تتعدد الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكن هناك بعض المحددات التي يجب النظر إليها عند تطبيق أي استراتيجية منها. وفيما يلي بعض الاستراتيجيات الشائعة لتحقيق النمو الاقتصادي والمحددات المرتبطة بها: (بارو، روبرت، 1991)

اولا :استراتيجية التحول الصناعي لبلوغ النمو الاقتصادي

يتمثل هذا النهج في التحول من اقتصاد يعتمد على الزراعة والصناعات التقليدية إلى اقتصاد صناعي يعتمد على الصناعات الحديثة والتكنولوجيا العالية. ومن المحددات المرتبطة بهذا النهج هي توافر الرأسمال والتكنولوجيا المتطورة والقدرة على تطوير الصناعات الحديثة.

ثانيا :استراتيجية التحول الزراعي لبلوغ النمو الاقتصادي

يهدف هذا النهج إلى زيادة إنتاجية القطاع الزراعي وتحسين جودة المنتجات الزراعية وتطوير الصناعات الزراعية المرتبطة بها. ومن المحددات المرتبطة بهذا النهج هي توافر الموارد الزراعية والمياه والتقنيات الحديثة.

ثالثا : استراتيجية التحول الخدمي لبلوغ النمو الاقتصادي

يركز هذا النهج على تنمية القطاع الخدمي، بما في ذلك السياحة والتجارة والخدمات المالية والصحية والتعليمية. ومن المحددات المرتبطة بهذا النهج هي توافر البنية التحتية والخبرات والمهارات اللازمة لتطوير القطاع الخدمي.

رابعا :استراتيجية التحول الاجتماعي لبلوغ النمو الاقتصادي .

يركز هذا النهج على تحسين مستوى المعيشة للفئات الفقيرة والمحرومة، وتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة. ومن المحددات المرتبطة بهذا النهج هي الاستثمار في البنية التحت. (أرتور, دولار، ديفيد، وكراي، 2002)

الفرع الثاني : محددات بلوغ النمو الاقتصادي

وتنقسم محددات النمو الاقتصادي إلي محددات اقتصادية وغير اقتصادية وهي كالآتي:

أولا: محددات اقتصادية

1. الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية من المحددات الاقتصادية الهامة التي تؤثر على النمو الاقتصادي للدول، حيث تشمل هذه الموارد موارد الطاقة والمعادن والمياه والغابات والأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والأسماك والحيوانات البرية وغيرها من الموارد الطبيعية.

تعتبر الموارد الطبيعية مصدراً هاماً للدخل الوطني والعملة الصعبة للدول، حيث يمكن استخدام هذه الموارد لتوليد الطاقة وتصنيع المنتجات وتوفير المواد الخام للصناعات المختلفة. وتعد بعض الموارد الطبيعية مصادر هامة للصادرات للدول، مثل النفط والغاز والمعادن والأسماك والمنتجات الزراعية.

ومع ذلك، فإن استخدام الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام يؤدي إلى نفاد هذه الموارد وتلوث البيئة وتدهور الحياة البرية والحياة البحرية. ولذلك، يجب على الدول العمل على تطوير استراتيجيات مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

وتشمل هذه الاستراتيجيات استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لتحسين استخدام الموارد الطبيعية وتقليل التلوث، وتطوير الممارسات الزراعية المستدامة وتحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة والاستخدام الفعال للمياه وغيرها من الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تنمية الصناعات المحلية المستدامة وتشجيع الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير لتحسين استخدام الموارد الطبيعية بشكل عام. (محمد, نادر، مرجع سابق، 2014، الصفحات 23-38)

2.الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث تشير هذه المصطلحات إلى الموارد الإنسانية المتاحة في المجتمع، والتي تشمل المعرفة والمهارات والخبرات والصحة والقدرات الإبداعية التي يمتلكها الأفراد.

تعتبر الموارد البشرية أساسية للنمو الاقتصادي لعدة أسباب، من بينها:

-الإنتاجية: تساهم الموارد البشرية في زيادة الإنتاجية من خلال تطوير المهارات والخبرات الفنية اللازمة لتحسين جودة المنتجات وتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية.

-الابتكار: يمكن للموارد البشرية المتفوقة في المجالات العلمية والتقنية والفنية تحفيز الابتكار والتطوير وتحسين الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للدول.

-العمل: تشكل الموارد البشرية مصدراً هاماً للعمل، حيث توفر الفرص الوظيفية للأفراد وتساهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليل معدلات البطالة.

-التعليم: يمكن للتعليم والتدريب المناسب للموارد البشرية تحسين المهارات والخبرات وزيادة الإنتاجية والتحفيز على الابتكار والتطوير.

-الصحة: تساهم الصحة الجيدة للموارد البشرية في زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة وتقليل معدلات الغياب عن العمل.

لذلك، من المهم للدول العمل على تطوير الموارد البشرية وتحسين مستوى التعليم والتدريب والصحة وتوفير فرص العمل وتحفيز الابتكار والتطوير. وتتطلب هذه الجهود الاستثمار في التعليم والتدريب وتحسين البنية التحتية الصحية وتشجيع الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير، بالإضافة إلى تطوير سوق العمل من خلال تحسين سياسات التوظيف وتشجيع ريادة الأعمال وتطوير الصناعات المحلية. (محمد, نادر، مرجع سابق، 2014، صفحة 41)

3.تكوين رأس المال

تكوين رأس المال يشير إلى العملية التي يتم فيها تجميع الموارد المالية والاستثمار فيها لإنتاج السلع والخدمات. ويمكن أن يكون التكوين الرأسمالي على مستوى الشركة، حيث يتم جمع الموارد المالية من المساهمين والمستثمرين واستخدامها لشراء المعدات والمصادر اللازمة لإنتاج السلع والخدمات. ويمكن أيضا أن يكون التكوين الرأسمالي على مستوى الدولة، حيث يتم جمع الموارد المالية من الضرائب والرسوم والديون واستخدامها لتمويل المشاريع الحكومية والاستثمارات العامة.

وتعتبر عملية تكوين رأس المال أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي لأنها تسمح بزيادة الإنتاجية وتطوير البنية التحتية وتحسين المعيشة. ويتم تحسين جودة الإنتاج وخفض التكاليف عن طريق تحسين التقنيات وتنمية الموارد البشرية وزيادة رأس المال. وتساعد الاستثمارات في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية وتنمية الاقتصاد. وبالتالي فإن تكوين رأس المال يلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين مستوى المعيشة للناس. (محمد، 2010، الصفحات 1-26)

4.التقدم التكنولوجي

التقدم التكنولوجي يلعب دورا حاسما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يساعد على تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف وتحسين جودة المنتجات والخدمات، مما يزيد من الربحية وتعزز النمو الاقتصادي. ويمكن للتقدم التكنولوجي أن يؤدي إلى تحسين فرص العمل وتوفير فرص جديدة في الاقتصاد، حيث يتطلب التطور التكنولوجي مهارات جديدة وتدريب وتعليم جديد.

وتساعد التكنولوجيا في تحسين العمليات الإنتاجية وزيادة الإنتاجية، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة والأجهزة والمعدات الأكثر كفاءة وتحسين تصميم المنتجات وتطوير التقنيات الجديدة. وبالتالي، تزيد التكنولوجيا من الإنتاجية وتحسن جودة المنتجات، مما يزيد من فرص الشركات للتنافسية والنمو.

وتؤدي التكنولوجيا أيضا إلى توفير فرص العمل في القطاعات الحديثة والمتطورة، مثل الصناعات الإلكترونية والبرمجيات والاتصالات وغيرها، وذلك بفضل الطلب المتزايد على المهارات الجديدة والتخصصات المتطورة. وبالتالي، يتطلب التقدم التكنولوجي تحديث وتطوير الموارد البشرية وتدريب العمالة على المهارات الجديدة والتخصصات المتطورة.

ومن الجوانب المهمة للتقدم التكنولوجي أيضا هو تحسين الخدمات والمنتجات المتاحة للجمهور، والتي تساعد على تحسين مستوى المعيشة ورفاهية المجتمعات. وتؤدي التكنولوجيا أيضا إلى تطوير البنية التحتية والتحسين في النقل والاتصالات والطاقة وغيرها، مما يساعد على تحسين جودة الحياة في المجتمعات.

وعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي يلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أنه يمكن أن يؤدي أيضا إلى بعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مثل زيادة البطالة في بعض القطاعات وتدهور بعض المهن التقليدية وتزايد الفوارق الاجتماعية بين الفئات المختلفة من المجتمع. لذلك يجب على الحكومات والشركات والمجتمعات العمل سويا لتحقيق التوازن بين التقدم التكنولوجي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، من خلال تطوير السياسات الحكومية والإجراءات التي تحافظ على حقوق العمالة وتساعد على تطوير المهارات وتعزيز التكوين المستمر، بالإضافة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الابتكار والابداع. ويجب أيضا على المجتمعات تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة والتجارب وتحسين الوعي بأهمية التنمية المستدامة والتكنولوجيا المستدامة. (سعدون، عبدالله، 2018، الصفحات 33-50)

ثانيا: العوامل الغير اقتصادية لمحددات النمو الاقتصادي

تشمل العوامل الغير اقتصادية التي تؤثر على محددات النمو الاقتصادي عدة عوامل، منها:

1.العوامل الديموغرافية: تتضمن العوامل العمرية والجنسية والنمو السكاني، حيث يؤثر التغير في هذه العوامل على العرض العمالي والاستهلاك والإنتاجية والادخار.

2.العوامل الاجتماعية والثقافية: تشمل القيم والعادات والتقاليد والتعليم والصحة والتكنولوجيا والثقافة، حيث يؤثر التغير في هذه العوامل على الاستثمار والابتكار والإنتاجية والاستهلاك والتجارة.

3.العوامل السياسية والقانونية: تشمل الحكومة والقوانين والتشريعات والسياسات الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية، حيث يؤثر التغير في هذه العوامل على التوزيع العادل للدخل والثروة والاستثمار والإنتاجية والتجارة.

4.العوامل البيئية: تشمل الظواهر الطبيعية مثل الكوارث الطبيعية وتلوث الهواء والمياه والتربة، حيث يؤثر التغير في هذه العوامل على الإنتاجية والصحة والجودة البيئية والتكاليف الاقتصادية لمواجهة هذه الظواهر.

5.يجب ملاحظة أن هذه العوامل تتفاعل وتتأثر ببعضها البعض، وبالتالي فإن تحليل المحددات الاقتصادية يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه العوامل الغير اقتصادية وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

6.العوامل التكنولوجية: تشمل التطور التكنولوجي والابتكار والاختراعات والتحسينات الفنية، حيث تؤثر هذه العوامل على الإنتاجية والتنافسية والاستثمار والتجارة.

7.العوامل الجيوسياسية: تتعلق بالعلاقات الدولية والتعاون الدولي والنزاعات والصراعات، حيث يؤثر التغير في هذه العوامل على الاستثمار والتجارة والأمن الاقتصادي.

8.العوامل الثقافية والدينية: تشمل القيم والمعتقدات والممارسات الدينية والثقافية، حيث يؤثر التغير في هذه العوامل على السلوك الاستهلاكي والاستثماري والإنتاجي والتجاري.

9.العوامل النفسية: تشمل العوامل النفسية المتعلقة بالثقة والتفاؤل والتشاؤم والخوف والقلق، حيث يؤثر التغير في هذه العوامل على الاستثمار والإنتاجية والتجارة والسلوك الاستهلاكي.

جميع هذه العوامل تؤثر على محددات النمو الاقتصادي، وتعد مهمة للغاية في تحليل وفهم النمو الاقتصادي وتطوير السياسات الاقتصادية الفعالة. (السويدي، 2016، صفحة 154)

تتأثر محددات النمو الاقتصادي بالعديد من العوامل المختلفة، ومن أهم هذه العوامل:

1.الإستثمار: يعد الاستثمار أحد أهم المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث يساهم الاستثمار في زيادة الإنتاجية وتطوير البنية التحتية وتحسين التكنولوجيا.

2.العمالة: تعد القوى العاملة أحد العوامل الأساسية في النمو الاقتصادي، حيث تزيد العمالة الإنتاجية وتساهم في تطوير الاقتصاد.

3.التكنولوجيا: تحسن التكنولوجيا يعتبر عاملاً مهماً في تحسين الإنتاجية وتطوير الابتكارات التي تؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر.

4.الإنفاق الحكومي: يمكن أن يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل كبير على النمو الاقتصادي، حيث يتم توجيه الإنفاق الحكومي نحو تحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة وتعزيز الاستثمارات على المدى الطويل.

5.الاستقرار السياسي والاجتماعي: يعتبر الاستقرار السياسي والاجتماعي أحد العوامل المهمة للنمو الاقتصادي، حيث يؤدي الاستقرار إلى جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.

6.الصادرات: يمكن أن تساهم الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاجية وتعزيز التجارة الدولية.

7.السياسات الاقتصادية: يمكن أن تؤثر السياسات الاقتصادية الحكومية على النمو الاقتصادي، حيث يمكن تحديد السياسات النقدية والمالية والضريبية والتجارية بما يدعم النمو الاقتصادي.

8.الموارد الطبيعية: بعض الدول تمتلك موارد طبيعية ثرية مثل النفط والغاز والمعادن، ويمكن أن تساهم هذه الموارد في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تنمية الصناعات المرتبطة بهذه الموارد.

9.الثقافة الريادية: يمكن أن تؤدي الثقافة الريادية والابتكارية إلى تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تساهم الشركات الناشئة والمبتكرة في تطوير الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

10.العلاقات الدولية: يمكن أن تؤثر العلاقات الدولية على النمو الاقتصادي، حيث تعتمد بعض الدول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الأداء الاقتصادي.

11.البيئة الاقتصادية: تلعب البيئة الاقتصادية دورًا هامًا في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يحتاج الاقتصاد إلى بيئة ملائمة للأعمال وتحفيز الاستثمارات.

12.التعليم والتدريب: يمكن أن يؤثر التعليم والتدريب على النمو الاقتصادي، حيث يساعد التعليم والتدريب على تحسين مهارات العمالة وزيادة الإنتاجية وتطوير التكنولوجيا.

هذه بعض المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، ويمكن أن تتفاوت أهميتها وتأثيرها على النمو الاقتصادي حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كل دولة.

تتأثر الدول بعدد من المحددات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، ومن أهم هذه المحددات: المؤسسات، والتكنولوجيا، والرأسمال، والعمل، والتجارة، والموارد الطبيعية، والثقافة الريادية، والعلاقات الدولية، والبيئة الاقتصادية، والتعليم والتدريب. بالإضافة إلى ذلك، هناك محددات أخرى مثل البنية التحتية والديموغرافيا والسياسة النقدية والمالية والاستهلاك والإنفاق الخاص والتضخم والاستقرار النقدي والاستثمار الأجنبي والاستقرار الاجتماعي والحكم الرشيد. يتفاوت تأثير هذه المحددات على النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، ولذلك يجب على الدول أن تعمل على تحسين هذه المحددات وتوفير بيئة اقتصادية ملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي. (Sachs, J. D., & Warner, 1995, pp. 1-118)

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

يمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام العديد من المؤشرات والمتغيرات، ومن بينها: (الزعبي، عبد الرزاق، 2004)

الفرع الاول : طريقة قياس النمو من خلال الناتج المحلي الإجمالي و متوسط دخل الفرد

اولا :طريقة قياس النمو من خلال الناتج المحلي الاجمالي : يقيس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل البلد خلال فترة زمنية محددة، ويعد من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس النمو الاقتصادي.

ثانيا : طريقة قياس النمو من خلال متوسط دخل الفرد: يمثل المبلغ الذي يتقاضاه الفرد في المجتمع بشكل متوسط، ويعتبر هذا المؤشر مهمًا لتحديد مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية للفرد.

الفرع الثاني : طريقة قياس النمو من خلال مؤشر الأسعار و النمو السكاني

اولا : طريقة قياس النمو من خلال مؤشر الاسعار : يعبر عن تغير مستوى الأسعار للسلع والخدمات المختلفة في البلد، ويساعد في فهم مستوى التضخم وتأثيره على الاقتصاد.

ثانيا : طريقة قياس النمو من خلال مؤشر النمو السكاني : يعبر عن نسبة التغير في عدد السكان في البلد، ويمكن أن يؤثر على مختلف جوانب الاقتصاد مثل الإنتاجية والاستهلاك.

الفرع الثالث : طريقة قياس النمو من خلال مؤشر البطالة و الانفاق الحكومي

اولا :طريقة قياس النمو من خلال مؤشر البطالة: يعبر عن نسبة الأشخاص الذين يبحثون عن عمل ولم يجدوا، ويمكن أن يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي والإنفاق.

ثانيا: طريقة قياس النمو من خلال مؤشر الإنفاق الحكومي : يعبر عن المبلغ الذي تنفقه الحكومة على السلع والخدمات والمشاريع الحكومية، ويمكن أن يؤثر على الاقتصاد من خلال تحفيز الإنفاق وتوفير فرص العمل.

هذه بعض الطرق الشائعة لقياس النمو الاقتصادي، ويمكن استخدام المزيد من المؤشرات حسب الحاجة والأهداف المرجوة. (الشريف.)

المطلب الثالث: عناصر وتكاليف بلوغ النمو الاقتصادي

الفرع الاول : عناصر بلوغ النمو الاقتصادي

يمكن تقسيم عناصر النمو الاقتصادي إلى عدة فئات، ومن بينها: (بوجمعة)

اولا: الرأسمالية: وهي المورد الأساسي الذي يتطلبه النمو الاقتصادي. يتمثل الرأسمالية في المعدات والآلات والمصانع والمباني والأراضي والتكنولوجيا، ويتم الاستثمار فيها لتحسين الإنتاجية والجودة والكفاءة والإنتاجية. وتكلفة الرأسمالية تتألف من التكاليف الرأسمالية والتكاليف التشغيلية.

ثانيا: العمالة: وهي العنصر الأساسي الثاني في النمو الاقتصادي. ويتم استخدام العمالة في الإنتاج والخدمات ويتطلب تدريبها وتأهيلها. وتكلفة العمالة تتألف من أجور العمال وتكاليف التدريب والتأهيل والإدارة.

ثالثا: الموارد الطبيعية: وتشمل الموارد الطبيعية المتاحة للإنتاج، مثل المياه والطاقة والمواد الخام والتربة. وتكلفة الموارد الطبيعية تتألف من التكاليف البيئية وتكاليف استخراجها وتكاليف تجهيزها.

رابعا: التكنولوجيا: وتشمل التكنولوجيا الحديثة والابتكارات التقنية التي تساعد على تحسين الإنتاجية والكفاءة والجودة. وتكلفة التكنولوجيا تتألف من تكاليف البحث والتطوير وتكاليف تطبيقها وصيانتها.

خامسا: الحكومة: وتتمثل دور الحكومة في توفير بيئة استثمارية ملائمة وتشجيع الإنتاج والاستثمار، وتوفير البنية التحتية اللازمة والخدمات العامة. وتكلفة الحكومة تتألف من التكاليف الإدارية والتكاليف الاستثمارية وتكاليف.

الفرع الثاني : تكاليف بلوغ النمو الاقتصادي

ويتأثر النمو الاقتصادي أيضاً بالتكاليف التي يتم دفعها لتحقيق هذا النمو، وتشمل بعض هذه التكاليف التالية: (البديوي.)

اولا: التكاليف الاجتماعية: وتشمل التكاليف الناجمة عن التلوث والتدهور البيئي والمخاطر الصحية والتعليمية والخدمات العامة الأخرى التي تحتاجها المجتمعات للحفاظ على رفاهيتها وتحسين مستواها المعيشي.

ثانيا: التكاليف الاقتصادية: وتشمل التكاليف الناجمة عن الاستثمار في المشاريع الكبيرة والتطوير الاقتصادي وتطوير البنية التحتية والتكنولوجيا وتوفير العمالة المدربة والمواد الخام والمعدات.

ثالثا: التكاليف السياسية: وتشمل التكاليف الناجمة عن الإصلاحات السياسية والتغييرات في السياسات الاقتصادية والتحول الاقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري وتطوير القوانين واللوائح وتحسين الحوكمة.

رابعا: التكاليف الشخصية: وتشمل التكاليف الناجمة عن الجهد والوقت والمال والتضحيات التي يقوم بها المستثمرون ورجال الأعمال والعاملين لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للفرد والمجتمع.

يجب أن يتم تحديد التكاليف والعوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي بشكل دقيق والعمل على تحسينها وتقليل التكاليف السلبية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن.

يعتبر النمو الاقتصادي مهم جدًا للدول والمجتمعات، حيث يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية والإيرادات الحكومية، وتحقيق التنمية المستدامة في المدى البعيد. ومن أجل تحقيق ذلك، تعمل الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية على تعزيز عوامل النمو الاقتصادي، مثل:

1.الاستثمار: يعتبر الاستثمار في المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة من أهم عوامل النمو الاقتصادي، حيث يساهم في تحسين الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتحقيق النمو المستدام.

2.التكنولوجيا: يعتبر الاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير من العوامل المهمة في تحسين الإنتاجية وتوفير الفرص الوظيفية والتحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة.

3.العمالة المدربة: يعتبر توفير العمالة المدربة والمؤهلة من العوامل الأساسية لتحسين الإنتاجية وتطوير القطاعات الحيوية في الاقتصاد.

4.البنية التحتية: يعتبر تطوير البنية التحتية، مثل الطرق والجسور والموانئ والمطارات، من العوامل الأساسية لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يسهم في تحسين الإنتاجية والتجارة وتحسين الخدمات العامة.

5.الحوكمة: يلعب تحسين الحوكمة والقوانين واللوائح دورًا هامًا في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يساهم في تحسين المناخ الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات.

6.التجارة الدولية: هي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول والمناطق الاقتصادية المختلفة. وتعتبر التجارة الدولية أحد العوامل الرئيسية التي تحفز النمو الاقتصادي في الدول، حيث تمثل فرصة لزيادة الإيرادات وتوسيع الأسواق وتوفير الوظائف. (المحرر.)

المبحث الثالث : علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

سنطرق في هذا المبحث الى كل من اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي و العلاقة بين كل من الصادرات و الواردات و بين النمو الاقتصادي

المطلب الاول :اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي .

تعد التجارة الخارجية احدى الركائز الاساسية للنمو الاقتصادي ، من خلال ما توفره من مكاسب و مساهمات تخص النمو الاقتصادي (الاثار الايجابية)، كما قد تسبب في تبعات تعيق معدلات هذا النمو (الاثار السلبية).

الفرع الاول : المكاسب التجارية للنمو الاقتصادي

تبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية ، و تتلخص هذه المكاسب التجارية في ما يلي (العبابدلي، 2005):

اولا : المكاسب الساكنة او الصافية للنمو الاقتصادي : و هي المكاسب التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لدفيد ريكاردو نتيجة التخصص الدولي ، حيث ان كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية ، و تجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الانتاج بالسلع التي لا تتمتع في انتاجها بميزة نسبية ، و نتيجة لتقسيم العمل يزداد الانتاج .

ثانيا : المكاسب الحركية للنمو الاقتصادي : و هي النوع الثاني من المكاسب التي تحصل عليها الدول من التجارة الخارجية وفق المدرسة الكلاسيكية ، و تتمثل هذه المكاسب في ان التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها ، و من المكاسب الحركية الاخرى التي تجنيها الدولة من التجارة الخارجية تكمن في ان التجارة تمثل حافزا للمنافسة .

ثالثا : مكاسب تجارية من خلال فائض الانتاج للنمو الاقتصادي: و يعود هذا المبدأ لادم سميث حيث اكد على اهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الانتاج مما يؤدي الى تعزيز تقسيم العمل و رفع مستوى الانتاجية ، و مضمون هذا النوع من المكاسب ينطوي على ان التجارة الخارجية تعتبر منفذا او مصرفا لفائض المنتجات الى الاسواق العالمية ، و التي لو بقيت في السوق المحلي فانه لن يتم بيعها و بالتالي تصبح هدرا للموارد الاقتصادية .

الفرع ثاني : مساهمات التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي .

من خلال المكاسب السابقة يمكن للتجارة الخارجية من تحقيق الاسهامات الاتية في النمو الاقتصادي (القريشي م.، 2010، الصفحات 245-246):

اولا : ان التجارة الخارجية يمكن ان تفود الى الاستغلال الكامل للموارد المحلية التي تكون عاطلة عي حالة غياب التجارة الخارجية .

ثانيا : من خلال توسع حجم السوق تستفيد الدول من اقتصاديات الحجم ، و هذا امر مهم على نحو خاص و قد حصل هذا فعلا في انتاج الصناعات الخفيفة في اقتصاديات صغيرة مثل تايوان .

ثالثا : تعد التجارة الخارجية وسيلة او اداة اتحول الافكار الجديدة و التكنولوجيا الجديدة و المهارات الادارية وغير الادارية.

رابعا : تقوم التجارة بتحفيز و تسهيل التدفق الدولي لراس المال من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية .

خامسا : تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا من خلال توفير رؤوس الاموال الانتاجية عن طريق الاستيراد لإقامة مشاريع استثمارية تولد معدلات نمو مرتفعة .

سادسا : تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها نتيجة النمو الحاصل في حجم الانتاج .

سابعا : توفير المنتجات التي انخفض انتاجها محليا بسبب هجرة العمالة الى القطاعات الاخرى .

ثامنا : يمكن للتجارة الخارجية ان تكون سلاحا ممتازا ضد الاحتكار لانها تحفر على ان يكون المنتجون المحليون اكثر كفاءة لمواجهة المنافسة الاجنبية .

تاسعا : تقديم منتجات و خدمات جديدة .

الفرع ثالث : الاثار السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي .

رغم الاثار الايجابية سالفة الذكر للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ، إلا أنها قد تتسبب في إعاقة النمو الاقتصادي عن طريق بعض الاثار السلبية الاتية (ساحة، 2010 -2011 ، صفحة 27):

اولا : قد تكون التجارة الخارجية سببا في استيراد التضخم من الخارج عن طريق الواردات سواء الاستهلاكية او الاستثمارية .

فالواردات الاستهلاكية يؤثر ارتفاع اسعارها على القدرة الشرائية للمحليين و هو ما يدفعهم لسحب ارصدتهم المدخرة لغرض تحسين القدرة الشرائية و بالتالي تنقص المدخرات مما يؤثر سلبا على الاستثمار فيتراجع الانتاج الوطني و بالتالي تتراجع معدلات النمو الاقتصادي .

اما ارتفاع اسعار الواردات الاستثمارية فيؤثر سلبا على ربحية المشاريع الاستثمارية من خلال ارتفاع تكاليف التوسع و انشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة و بالتالي تتأثر عملية تراكم راس المال و من ثم تتراجع معدلات النمو الاقتصادي .

ثانيا : قد تتسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي ، هذه المنافسة تكون غير متكافئة اذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في اسواق الدول النامية، و هنا تكون التجارة الخارجية في إعاقة النمو الاقتصادي .فالتجارة الخارجية في كثير من الاحيان ما تنطوي على اثار ايجابية لصالح الدول المتقدمة

ثالثا : تؤدي التجارة الخارجية في ظل التخلف الذي تعرفه الاجهزة الانتاجية في الدول النامية الى دفع هذه الدول الى تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة كنتيجة لعدم القدرة على تصنيعها محليا تحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الاجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد و هذ ما يجعل الاستفادة من هذه المواد اقل ، لأنه لا يتحقق لدى هذه الدول قيمة مضاعفة من خلال تحويل هذه الموارد في شكلها الخام الى شكل مصنع ، و تجبر هذه الدول على استيراد المواد المصنعة من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة و بالتالي تتأثر بالفوائض المالية المحققة و التي كان من الممكن توظيفها في زيادة الاستثمار و زيادة الانتاج و ينتج عنه تراجع معدلات النمو الاقتصادي .

كما ان زيادة الواردات نتيجة النمو الاقتصادي تجعل أسعار الواردات ترتفع مما يؤدي الى تدهور معدلات التبادل و من ثم حدوث ظاهرة النمو المفقر و بالتالي تنخفض المكاسب من التجارة الخارجية. و تقف وراء هذه الظاهرة مجموعة من الاسباب أهمها (عدنان، 2010، صفحة 122):

1.انخفاض مرونة الطلب السعرية من المنتجات من سلع الاولية بسبب طبيعة هذه السلع ؛ إذ ان انخفاض اسعار هذه المنتجات لا يؤدي الى تحريض الطلب بقدر كبير من طرف الدول المستوردة ، بالإضافة الى مرونة عرض هذه المواد منخفضة بالنسبة للدول النامية مما يجعلها في وضع تساومي اضعف لأنها إذا قامت بالإنتاج وجب عليها تصريف منتجاتها باي سعر.

2.انخفاض مرونة الطلب الداخلية على السلع التي تصدرها الدول النامية ؛ اي ان ارتفاع الدخل في الدول المتقدمة لا يقابله زيادة الطلب ، بالمقابل ارتفاع مرونة الطلب الداخلية على المنتجات التي تصدرها الدول المتقدمة ، هذا ما يجعل قانون الطلب المتبادل يعمل لصالح الدول المتقدمة في تحديد معدل التبادل بينهما

3.التقدم التكنولوجي في البلدان المتقدمة يسمح له بادخار المواد الأولية اي الاتجاه نحو استخدام المركبات الصناعية بدلا من استخدام المواد الاولية مما يدفع الى انخفاض الطلب على المواد الاولية للدول النامية .

4.ان بنية السوق للسلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة هو اقرب للاحتكار من المنافسة مما يؤثر على اسعار هذه السلع بالارتفاع .

رابعا : المرض الهولندي : و يطلق عليه لعنة الموارد و يتمثل في الاثار السلبية التي تؤثر على الحالة الاقتصادية للبلد نتيجة الطفرة المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار الموارد الطبيعية التي يصدرها ، و تتلخص هذه الاثار السلبية في نوعين ، يرتبط النوع الاول بحركة الموارد ؛ حيث تجذب القطاعات ذات الصلة بالقطاع التصديري المزدهر اليد العاملة نتيجة ارتفاع الاجور التي لا تتحملها باقي القطاعات و ما ينتج عنه من انخفاض مستوى انتاج القطاعات الاخرى ، بينما يرتبط النوع الثاني بالإنفاق على السلع الاساسية المستوردة نظرا لتدني قيمتها اما السلع الوطنية . و ينتج عن هذه الاثار السلبية تنافسية الصناعات الوطنية و الاتجاه نحو عدم التصنيع .

المطلب الثاني : الواردات و النمو الاقتصادي العلاقة و الاهمية

تؤكد النظرية الاقتصادية على اهمية الواردات بوصفها اداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية من خلال توفير الموارد الضرورية للنمو الاقتصادي ، لذا اتبعت الدول النامية استراتيجية احلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي و تقليص التبعية لسوق الدولية .

الفرع الاول : علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي .

تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية و المواد الوسطية الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية و التي تقود الى تحسين الانتاجية المحلية و رفع مستوى لإنتاج و بالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي، و بدوره يقود النمو الاقتصادي الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة وسط دخل الفرد و ترتبط الواردات براس المال الاجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة و المواد المطلوبة في عملية الانتاج للبلد المضيف ، حيث ترتكز فرضية " الواردات تقود الى نمو اقتصادي " على عملية التحديث و نقل التكنولوجيا و المواد الضرورية للإنتاج (بن البار ، 2012، صفحة 102).

و على الجانب الاخر تعتبر الواردات تسرب و عبء على الاقتصاد الامر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الاجنبية ، لذا لابد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين منافع و تكاليف الواردات ، لجعل الواردات تخدم الاهداف التنموية اكثر من ان تكون عبئا على الاقتصاد ، خاصة على الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات على الناتج المحلي الاجمالي ، و التي تمتاز بضعف قطاع الانتاج الذي يقود الى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات .

الفرع الثاني : اهمية الواردات في رفع مستوى النمو الاقتصادي

تعتبر الواردات مصدر لتوفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ البرامج الاستثمارية المقررة، وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه زيادة الطلب الفردي على السلع نتيجة لزيادة الدخل الفردي وهذا تحريك للنمو الاقتصادي.
من جهة أخرى تعتبر الواردات عبئ على الدولة من خلال ما تؤثره على احتياطها من العملة الأجنبية، خاصة إذا كانت المواد المستوردة غير ضرورية
كما ترتبط الواردات كذلك برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة والتي أصبحت شيئا ضروريا في العملية الإنتاجية التي تؤدي في النهاية إلى حدوث نمو اقتصادي. (مرغيدو و يعيشي، 2020، الصفحات 14-15)

المطلب الثالث :الصادرات و النمو الاقتصادي العلاقة و الاهمية

للصادرات اهمية اقتصادية بالغة في اقتصاد اي دولة و خاصة في الدول النامية منها التي تعتبرها محرك للنمو ، لذا بدأ الاهتمام باستراتيجية تشجيع الصادرات كبديل لاستراتيجية احلال الواردات .

الفرع الاول : علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

توصلت العديد من الدراسات التحليلية و القياسية الى ان النمو السريع لصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي ، كما اثبت ذلك تجارب بعض الدول النامية التي تبنت هذه الاستراتيجية .و لقد تزايد اهتمام الاقتصاديين باستراتيجية تشجيع الصادرات و تركزت جهودهم في بحث و تحليل العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي و توضيح اسباب هذه الظاهرة (سرحان، 2010-2011).

الفرع الثاني : اهمية الصادرات في النمو الاقتصادي

لصادرات اهمية كبير على النمو الاقتصادي و ذلك من خلال الاثار الايجابية للصادرات على النمو الاقتصادي و المتمثلة في (المختار، الصفحات 80-81) :

اولا :ان التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في انتاج و تصدير السلع و الخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية ، مما يؤدي الى تحقيق توزيع افضل للموارد المتاحة .

ثانيا :ان سياسة التوسع في الصادرات تساعد على التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها و ميزانها التجاري . و ما يرتبط بذلك من صعوبات اخرى مثل العجز في حساب النقد الاجنبي .

ثالثا :ان التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الانتاجية للدول ، من خلال تفعيل مبدئ المنافسة بين عوامل الانتاج المتاحة . و من خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الانتاجية .فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الاجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية لتحسين الانتاجية و من ثم تحسين معدلات النمو .

رابعا :زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين و الجانب مما يؤدي الى زيادة مخترعات و الى تحسين الكفاءة الانتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية .

خامسا :توفر البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية التي تسعى الى استغلال مزايا نسبية لدولة مما يؤدي الى تحسين القدرات الانتاجية و زيادة وفرة الموارد الانتاجية .

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نجد أن النمو الاقتصادي هو ناتج عن جملة من العوامل ترتكز في الأساس على عوامل الإنتاج المتمثلة في العمل، رأس المال و التكنولوجيا حيث يكون لهذه العوامل تأثير على حجم الناتج و من ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية و فقط، لان التكاليف البيئية و الصحية تكون في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف و التضحيات في المستقبل.

و إنطلاقا من نظريات نماذج النمو الاقتصادي و التي اختلفت في نظرتها و تفسيرها لعملية النمو الاقتصادي، حيث ركزت النظرية التقليدية لنمو الاقتصادي على عملية التراكم الرأسمالي، و نفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين متمثلين في نموذج هارد–دومار، إلا أن التحليل الكينري و نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو

الفصل الثاني

تمهيد

منذ العصور القديمة كانت التجارة الدولية جانبًا أساسيًا من جوانب الاقتصاد العالمي ، مع ذلك يمكن إرجاع الأصل الحقيقي للتجارة الخارجية إلى الثورة الصناعية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر، بشرت هذه الفترة بالطلب على المواد الخام لتغذية الصناعة والحاجة إلى تسويق البضائع الجاهزة في الخارج ، حيث شهد القرن التاسع عشر طفرة غير مسبوقة في التجارة الخارجية مع تقدم أنظمة النقل والاتصالات ، مما أدى إلى خلق سوق عالمي عملاق و نتيجة ذلك اصبح سوقًا واحدًا . شهدت معظم الدول النامية اقبال على الانفتاح التجاري وزيادة مفاجئة التجارية خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي.

على المستويين المحلي والدولي ، تلعب التجارة الخارجية دورًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية للبلد لذلك تسعى الدول جاهدة لتعزيز سياساتها التجارية لإدارة علاقاتها الاقتصادية الدولية بشكل فعال. يتم اتباع هذا النهج بشكل شائع حيث تعمل البلدان على أساس الاعتقاد بأن سياساتها في التجارة الخارجية سيكون لها تأثير كبير على أدائها الاقتصادي العام، و عليه تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اساسيات التجارة الخارجية .

المبحث الثاني : التجارة الخارجية استراتيجيات تطويرها ، اسباب قيامها و الاسس التي تقوم عليها ، العوامل المؤثرة فيها

المبحث الثالث : تطوير المبادلات التجارية التحديات و المشاكل التي تواجهها

المبحث الأول: أساسيات التجارة الخارجية

التجارة الخارجية تعتبر من اهم الوسائل والركائز الاساسية يقوم عليها اقتصاد كل دولة عن طريق الاستيراد و التصدير بين الدول و من خلال هذا المبحث سنتعرف على مختلف مفاهيم التجارة الخارجية

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

تتم التجارة الخارجية عن طريق الصادرات والواردات، حيث يقوم البلد المصدر للسلع والخدمات بعملية الصادرات والبلد المستورد يقوم بعملية الواردات، وتتم هذه العملية بواسطة الصفقات والعقود التجارية بين الشركات والمؤسسات في الدول المختلفة. (الشابي.)

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

التجارة الخارجية هي عملية بيع وشراء السلع والخدمات بين دول مختلفة، وتشمل عادةً تبادل البضائع بين البلدان عن طريق الصادرات والواردات. وتشمل الصادرات بيع السلع والخدمات من البلد المصدر إلى البلد المستورد، بينما تشمل الواردات شراء السلع والخدمات من البلد المصدر. (الجدايل.)

يمكن أن يكون التجارة الخارجية بين الدول متباينة بشكل كبير، حيث يمكن أن تشمل صادرات بعض الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي والفحم، بينما يمكن لبعض الدول الأخرى تصدير السلع الزراعية والغذائية والصناعية والخدمات المالية والسياحية والتكنولوجية وغيرها.

وتعتبر التجارة الخارجية أساسية للاقتصاد العالمي، حيث تسمح بتحسين فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الفقر. كما أنها تسمح للدول بتوسيع نطاق الأسواق المتاحة للبيع والشراء والتعاون في الاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى زيادة الازدهار والاستقرار في المجتمعات.

الفرع الثاني: اهمية التجارة الخارجية

تتمثل أهمية التجارة الخارجية في ما يلي: (الخميس.)

أولا : توفير فرص جديدة للأعمال: تعمل التجارة الخارجية على توفير فرص جديدة للأعمال وزيادة الإيرادات، وهذا يشجع المشترين والبائعين على البحث عن شركاء تجاريين في دول أخرى.

ثانيا : تحسين الكفاءة الإنتاجية: تساعد التجارة الخارجية في تحسين الكفاءة الإنتاجية وتطوير التقنيات والمنتجات، وبالتالي تعزز الإنتاجية والجودة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوفير المزيد من الوظائف.

ثالثا : توسيع الأسواق: تعمل التجارة الخارجية على توسيع الأسواق للمنتجات والخدمات، وهذا يزيد من الإيرادات ويعزز النمو الاقتصادي.

رابعا : تعزيز التنافسية: تفرض التجارة الخارجية تحديًا للشركات والصناعات الوطنية في الدول، مما يحفزها لتحسين جودة المنتجات والخدمات وتطوير تقنيات جديدة.

خامسا : تحقيق مزايا تجارية: يمكن للتجارة الخارجية أن تتيح للشركات الحصول على مزايا تجارية، مثل الحصول على خامات ومواد أولية بتكلفة أقل، وتحقيق مزيد من العوائد والأرباح.

سادسا : نقل التكنولوجيا: يمكن للتجارة الخارجية أن تساعد في نقل التكنولوجيا والخبرات بين الدول، مما يساعد في تطوير الصناعات والخدمات في الدول النامية.

بالإضافة إلى ما تم ذكره أعلاه، فإن التجارة الخارجية تلعب دورًا حاسمًا في العديد من المجالات، ومنها: (تأليف عبد الرحمن الحمدان)

1.توسيع السوق: يمكن للتجارة الخارجية أن تساعد الشركات والصناعات المحلية على الوصول إلى أسواق جديدة، مما يتيح لها فرصًا جديدة للتوسع والنمو.

2.تنويع الاقتصاد: يمكن للتجارة الخارجية أن تساعد على تنويع الاقتصاد، حيث يتم تصدير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، ويتم استيراد منتجات وخدمات مختلفة من الدول المختلفة.

3.تحسين الجودة والكفاءة: يمكن للتجارة الخارجية أن تسمح للدول بتحسين جودة منتجاتها وزيادة كفاءتها في الإنتاج، حيث يتم المنافسة مع الدول الأخرى على جودة المنتجات والأسعار.

4.توفير الموارد الطبيعية: يمكن للتجارة الخارجية أن تسمح للدول بتصدير الموارد الطبيعية المتوفرة لديها، مما يتيح لها الحصول على العملات الأجنبية التي تحتاجها لتمويل البرامج الحكومية وتطوير الاقتصاد.

5.تحقيق الاقتصاديات من حجم الإنتاج: يمكن للتجارة الخارجية أن تسمح للشركات والصناعات المحلية بتحقيق الاقتصاديات من حجم الإنتاج، حيث يتم زيادة الإنتاج لتلبية الطلب الخارجي، مما يسمح بتحقيق التكلفة المناسبة.

6.تحسين العلاقات الدولية: يمكن للتجارة الخارجية أن تساعد على تحسين العلاقات الدولية بين الدول، حيث يتم تبادل الخبرات والمعرفة وتعزيز التعاون.

الفرع الثالث: الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

التجارة الداخلية تشير إلى التجارة التي تحدث بين الأفراد والشركات والمؤسسات الاقتصادية داخل نطاق البلد أو السوق المحلي، بينما التجارة الخارجية تشير إلى التجارة التي تحدث بين دول أو مناطق اقتصادية مختلفة. (موقع)

تتميز التجارة الداخلية بأنها تتم بعملة واحدة وتخضع لنفس الأنظمة والتشريعات القانونية والضريبية داخل الدولة، وتحتوي على تكاليف أقل للشحن والتأمين والضرائب مقارنة بالتجارة الخارجية. ومن الجوانب الإيجابية للتجارة الداخلية أنها تساهم في توفير السلع والخدمات المطلوبة داخل البلد، كما تسهم في توفير فرص العمل وتحسين الاقتصاد المحلي.

أما التجارة الخارجية، فتتميز بأنها تشمل تداول السلع والخدمات بين دول مختلفة، وتتطلب الالتزام بأنظمة وقوانين مختلفة، بما في ذلك الجمارك والرسوم والتصاريح والتشريعات البيئية والصحية والعمل. كما يتضمن التجارة الخارجية مخاطر تتعلق بتذبذب أسعار الصرف وتقلبات الأسواق الدولية والتغيرات السياسية والمناخية، ولكنها توفر فرصًا كبيرة لتوسيع السوق وزيادة الإنتاجية والربحية للشركات وتعزز التعاون الاقتصادي بين الدول.

ويمكن أن تكون التجارة الخارجية مفيدة للدول التي تمتلك موارد طبيعية ومنتجات تصنيعية وخدمات تجارية تفوق الحاجة المحلية، ويمكن للتجارة الخارجية أن تعزز نمو الاقتصاد وتخفض مستوى الفقر في البلدان النامية.

ومن النواحي السلبية للتجارة الخارجية، فقد تتسبب في تفاقم الفجوة الاجتماعية وتأثيرات سلبية على البيئة، كما يمكن أن تؤدي إلى اعتماد الدول على صادراتها بشكل مفرط، مما يعرضها لمخاطر الاستقرار الاقتصادي والاضطرابات في الأسواق الدولية.

وبصفة عامة، يتم التعامل مع التجارة الداخلية والخارجية بشكل متكامل في الاقتصاد العالمي، حيث يعمل كلاهما على تعزيز التعاون الدولي وتوفير الفرص الاقتصادية للأفراد والشركات والدول. (موقع ب.)

أولا :يمكن أن تكون التجارة الداخلية والخارجية ثنائية الاتجاه، حيث يمكن للدول أن تستورد سلع وخدمات من دول أخرى، وفي الوقت نفسه تصدر بضائع وخدمات إلى الخارج. (موقع اريبيان بزنس)

ثانيا :يمكن أن تساهم التجارة الخارجية في تحسين علاقات الدول بعضها البعض، وتعزيز التعاون الدولي والسياسي، إلى جانب الاقتصادي.

ثالثا :يمكن أن تساعد التجارة الخارجية الدول في تنويع مصادر الدخل وتقليل تبعية الاقتصاد على صناعة واحدة .

رابعا : يتطلب النجاح في التجارة الخارجية الإدارة الجيدة للمخاطر، وذلك من خلال التنبؤ بالتغيرات في الأسواق الدولية والتعامل مع التغيرات السياسية والمناخية والتكنولوجية.

خامسا :يجب على الدول والشركات توطيد العلاقات التجارية والتعاون بينهما، وذلك من خلال الإنفاق على التطوير التكنولوجي والتدريب وتحسين البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال.

سادسا :يمكن أن يحدث توازن غير متوازن في التجارة الخارجية، حيث تصدر بعض الدول أكثر مما يستوردونه، في حين يستورد بعض الدول أكثر مما يصدرونه، مما يؤدي إلى حدوث فائض التجاري أو عجز تجاري.

سابعا :يمكن أن تساهم الحواجز التجارية، مثل الرسوم الجمركية والحظر التجاري والتدابير المضادة للإغراق، في تعقيد عملية التجارة الخارجية وزيادة التكلفة وتقليل الفرص الاقتصادية وتدني مستوى الرفاهية للمستهلكين والمنتجين على حد سواء.

الجدول رقم (2-01): الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية

التجارة الداخلية	التجارة الخارجية
تبادل السلع والخدمات	تبادل السلع والخدمات
تتم داخل الدولة بين افرادها والمؤسسات والشركات الاقتصادية	تتم بين الدول
تتعامل بعملة واحدة	تتعامل بعدة عمولات
تخضع لنفس الأنظمة والتشريعات القانونية والضريبية داخل الدولة	الالتزام بأنظمة وقوانين مختلفة، بما في ذلك الجمارك والرسوم والتصاريح والتشريعات البيئية والصحية

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

الفرع الرابع: أهداف التجارة الخارجية

توجد عدة أهداف للتجارة الخارجية، ومن أهم هذه الأهداف: (أيوب، 2016)

1.زيادة النمو الاقتصادي: حيث تعمل التجارة الخارجية على زيادة النمو الاقتصادي في الدولة، وذلك من خلال تعزيز فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وزيادة الإنتاجية. (الجابري.)

2.توسيع قاعدة العملاء والمستهلكين: حيث تساعد التجارة الخارجية على توسيع قاعدة العملاء والمستهلكين للشركات المصدرة، وهذا يساعد على زيادة حجم الإيرادات والأرباح.

3.تنويع الاقتصاد: حيث تساعد التجارة الخارجية على تنويع الاقتصاد الوطني والتحول من الاعتماد على القطاعات الواحدة إلى اعتماد عدة قطاعات.

4.تحسين التوازن التجاري: حيث تعمل التجارة الخارجية على تحسين التوازن التجاري للدولة، وذلك من خلال زيادة صادرات الدولة وتقليل وارداتها.

5.تحسين العلاقات الدولية: حيث تساعد التجارة الخارجية على تحسين العلاقات الدولية وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول.

6.تحسين الكفاءة والابتكار: حيث تعمل التجارة الخارجية على تحفيز الشركات المصدرة على تحسين كفاءتها وتطوير منتجاتها وخدماتها لتلبية احتياجات الأسواق العالمية والتنافس مع المنتجات الأخرى.

7.تحسين التكنولوجيا: حيث تعمل التجارة الخارجية على نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين الدول، وهذا يساعد على تحسين مستوى التكنولوجيا وتطوير الصناعات المحلية.

8.تحقيق الاستدامة: حيث تعمل التجارة الخارجية على تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك من خلال تشجيع التجارة العادلة والمسؤولة وتعزيز حماية البيئة وحقوق العمال.

9.تحقيق الاعتمادية الاقتصادية: حيث تساعد التجارة الخارجية على تحقيق الاعتمادية الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل وتحقيق التوازن في الاقتصاد وتقليل تبعية الدولة عن قطاعات اقتصادية محددة.

10.تحقيق السياسة الخارجية: حيث تساعد التجارة الخارجية على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، وذلك من خلال تعزيز العلاقات الدولية وتحقيق المصالح الاستراتيجية والأمنية.

كما توجد العديد من المزايا التي توفرها التجارة الخارجية، وتشمل: (عمر)

–توفير فرص العمل: حيث تعمل التجارة الخارجية على توفير فرص العمل للعديد من العاملين في الشركات المصدرة والمستوردة والمنشآت اللوجستية المرتبطة بها.

–زيادة الإنتاجية: حيث تساعد التجارة الخارجية على زيادة الإنتاجية في الدولة، وذلك من خلال توفير المواد الخام والمعدات والتكنولوجيا الحديثة والتي تساعد على تطوير الصناعات المحلية.

–توفير السلع بأسعار أقل: حيث تعمل التجارة الخارجية على توفير السلع والخدمات بأسعار أقل من الأسعار المحلية، وهذا يساعد على تحسين مستوى المعيشة للمستهلكين.

–زيادة الإيرادات والأرباح: حيث تساعد التجارة الخارجية على زيادة الإيرادات والأرباح للشركات المصدرة والمستوردة، وهذا يساعد على تطوير الاقتصاد الوطني.

–توسيع الأسواق والفرص التجارية: حيث تساعد التجارة الخارجية على توسيع الأسواق والفرص التجارية للشركات المصدرة، وهذا يساعد على تحقيق النمو والتوسع في الأعمال.

–تقليل الاعتمادية عن الدخل المحلي: حيث تساعد التجارة الخارجية على تقليل الاعتمادية عن الدخل المحلي وتنويع مصادر الدخل للدولة.

–توفير المواد الخام والمنتجات المتوفرة في الخارج: حيث تعمل التجارة الخارجية على توفير المواد الخام والمنتجات التي لا يتوفر مثيل لها في الدولة المستوردة، وهذا يساعد على تنويع الإنتاج وتطويره.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

هناك عدة نظريات تفسر التجارة الخارجية نذكر منها

الفرع الأول : نظرية الميزة المطلقة و الميزة النسبية.

هناك العديد من النظريات التي تفسر التجارة الخارجية، ومن أهم هذه النظريات: (الجنيبي، 2019)

أ النظرية من أهم النظريات التي تفسر التجارة الخارجية. تقول هذه النظرية أن كل دولة تنتج السلع التي تمتلك فيها مزايا نسبية، وتتاح لها الفرصة لتبادل هذه السلع مع الدول الأخرى التي تنتج سلع تمتلك فيها مزايا نسبية أخرى. وهذا النوع من التبادل الدولي يعود على الدول بالفائدة، حيث تحقق المزيد من الاقتصاديات والفوائد الاجتماعية.

الفرع الثاني: نظرية الطلب و العرض ، العوائد الزائدة و المتباينة ، الحماية التجارية.

أولا: نظرية الطلب والعرض: Supply and Demand Theory وتعتمد على فكرة أن التجارة الدولية تتم بسبب اختلاف الطلب والعرض في الدول المختلفة، وعلى الرغم من أن بعض السلع يمكن إنتاجها في العديد من الدول، فإن التجارة الدولية تحدث بسبب وجود اختلافات في الأسعار بين الدول.

تفسر هذه النظرية التجارة الخارجية من خلال علاقة العرض والطلب. فترتبط الدول بعلاقات تجارية تبادلية، إذ تعرض الدول البضائع والخدمات التي يطلبها المستهلكون في الدول الأخرى، وفي المقابل تستورد بضائع وخدمات يحتاجها الاقتصاد المحلي.

ثانيا: نظرية العوائد الزائدة والمتباينة: Economies of Scale and Scope Theory وتقول هذه النظرية بأن التجارة الدولية يمكن أن تساعد الشركات على تحقيق المزيد من الربح وتقليل التكاليف عبر الاستفادة من العوائد الزائدة والمتباينة، والتي تعني زيادة الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج للمنتجات المختلفة.

ثالثا: نظرية الحماية التجارية: Protectionism Theory وتركز هذه النظرية على أهمية حماية الصناعات المحلية في الدول.

تعتبر هذه النظرية مختلفة عن النظريات الأخرى، حيث تؤكد على ضرورة حماية الصناعات المحلية في الدول من التأثيرات السلبية للتجارة الخارجية، وتستخدم مثل هذه الحماية أدوات مثل الرسوم الجمركية والحواجز التجارية الأخرى لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية (سالم بن عبدالله العنزي، 2017).

الفرع الثالث : نظرية النمو الاقتصادي ، العلاقات الدوالية ، الانتاج .

وتوجد كذلك العديد من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، ومن أهمها: (والتعدين)

أولا: نظرية النمو الاقتصادي: هذه النظرية تؤكد على أن التجارة الخارجية تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تمكن الدول من تبادل الموارد والتكنولوجيا والخبرات، وبالتالي تحقيق تحسين في الإنتاجية والكفاءة، وزيادة الإنتاج والدخل القومي.

ثانيا: نظرية العلاقات الدولية: تؤكد هذه النظرية على أن التجارة الخارجية تساعد في تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الدول، حيث يتم تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية وتبادل المصالح الاقتصادية، وهذا يساعد على تحقيق السلام والاستقرار بين الدول.

ثالثا: نظرية الانتاجية: هذه النظرية تركز على علاقة التجارة الخارجية بين الدول وكيفية تحسين إنتاجية كل دولة. وتفترض النظرية أن الدول تنتج السلع التي لديها مزايا إنتاجية فيها، وتتاح لها الفرصة لتصدير هذه السلع إلى الدول الأخرى. وبالتالي ترتفع مستويات الإنتاجية والكفاءة وتحسن القدرة التنافسية للدول.

هذه بعض النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، وتظهر كيفية تفسير العلاقات التجارية بين الدول وتبادل الموارد والخدمات. ويتم تطبيق هذه النظريات في الواقع لتحسين التجارة الخارجية وتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز العلاقات بين الدول.

الفرع الرابع : نظرية الاستغلال الاقتصادي ، الصناعات الناشئة ، التكامل لاقتصادي ، الانفتاح الاقتصادي

إضافةً إلى النظريات المذكورة سابقاً، هناك بعض النظريات الأخرى التي تفسر التجارة الخارجية، ومنها: (الجهني، 2015.)

أولا: نظرية الاستغلال الاقتصادي: تفسر هذه النظرية التجارة الخارجية بأنها تحدث بسبب استغلال بعض الدول للدول الأخرى اقتصادياً، حيث يقوم الدول القوية بتصدير الموارد الطبيعية والخامات من الدول الفقيرة والضعيفة وإعادة تصنيعها في بلدانهم وتصديرها مرة أخرى بأسعار مرتفعة، ما يؤدي إلى تدفق الثروة من الدول الضعيفة إلى الدول القوية.

ثانيا: نظرية الصناعات الناشئة: تعتبر هذه النظرية أحد النظريات الحديثة في مجال التجارة الدولية، وتفسر النمو الاقتصادي من خلال تركيز الدول على الاستثمار في صناعات جديدة تحتاج إلى تكنولوجيا وخبرة، مما يعزز قدرتها التنافسية في السوق الدولية ويزيد من صادراتها.

ثالثا: نظرية التكامل الاقتصادي: تفسر هذه النظرية التجارة الخارجية عن طريق توحيد الأسواق الاقتصادية للدول المشاركة فيها، وذلك من خلال إزالة الحواجز التجارية وتحرير النقل والخدمات اللوجستية. وتؤدي هذه النظرية إلى تقليل التكاليف الإنتاجية وتحسين الكفاءة والإنتاجية، وبالتالي تحسين التجارة الخارجية.

رابعا: نظرية الانفتاح الاقتصادي: تعتبر هذه النظرية عكس الحماية الاقتصادية، حيث ترى أن التجارة الخارجية يجب أن تكون مفتوحة وحرة بين الدول، ويجب تقليل الحواجز التجارية والتجارة غير المنصفة

المطلب الثالث: تقنيات تمويل التجارة الخارجية

تقنيات التجارة الخارجية هي الأدوات والأساليب التي تستخدمها الشركات والحكومات للتعامل مع العمليات التجارية الدولية، وتشمل هذه التقنيات: (الرحمن، 2019)

الفرع الأول : التقنيات الدولية للتسويق ، الشحن و النقل ، التمويل ، الضمانات البنكية

أولا: التقنيات الدولية للتسويق: وهو استخدام أدوات التسويق والإعلان لتسويق المنتجات والخدمات على المستوى العالمي.

ثانيا: التقنيات الدولية للشحن والنقل: وهي تقنية لنقل البضائع بين الدول وتشمل الشحن الجوي والبحري والبري.

ثالثا: التقنيات الدولية للتمويل: وهو استخدام البنوك والمؤسسات المالية لتمويل العمليات التجارية الدولية.

رابعا: التقنيات الدولية للضمانات البنكية: وهي أداة مالية تستخدم لضمان دفع المبالغ المستحقة في عملية تجارية دولية.

الفرع الثاني :التقنيات الدولية لتخليص الجمركي ، الاستيراد و التصدير ، التعاقدات الدولية ، العمليات اللوجستية

وهو كما يلي

أولا: التقنيات الدولية للتخليص الجمركي: وهو إجراء يتم في الموانئ والمطارات للسماح بدخول البضائع إلى البلدان.

ثانيا: التقنيات الدولية للاستيراد والتصدير: وهو نقل المنتجات والخدمات بين الدول.

ثالثا: التقنيات الدولية للتعاقدات: وهي وثائق تحتوي على الاتفاقيات بين الشركات والحكومات لتحديد شروط التعاون والتجارة. (دليل التجارة الدولية، غرفة التجارة والصناعة البحرينية، 2020)

رابعا: التقنيات الدولية للعمليات اللوجستية: وهي تقنية لإدارة سلسلة التوريد في عمليات التجارة الدولية.

الفرع الثالث : التقنيات الدولية للبورصات والأسواق المالية ، التحليل الاقتصادي والمالي ، الاتصالات.

أولا: التقنيات الدولية للبورصات والأسواق المالية: وهي أسواق لتداول العملات والسلع الأساسية والأسهم في جميع أنحاء العالم.

ثانيا: التقنيات الدولية للتحليل الاقتصادي والمالي: وهي تقنية لتحليل الأسواق الدولية والتنبؤ بالتغيرات في العملات والأسواق.

ثالثا: التقنيات الدولية للاتصالات : وهي تقنية للتواصل مع العملاء والشركاء في العمل من خلال استخدام وسائل الاتصال المتاحة مثل البريد الإلكتروني والهاتف والفاكس .

الفرع الرابع : التقنيات الدولية للحماية القانونية و حل المنازعات ، التنظيم الدولي و المعايير ، التكنولوجيا الحديثة .

أولا: التقنيات الدولية للحماية القانونية وحل المنازعات: وهي تقنية لحماية حقوق الشركات والمصالح الاقتصادية في العمليات التجارية الدولية، وتشمل هذه التقنية حل المنازعات التجارية بين الأطراف بطرق قانونية.

ثانيا: التقنيات الدولية للتنظيم والمعايير: وهي تقنية للتعامل مع اللوائح والمعايير التي تنظم العمليات التجارية الدولية، وتضمن الامتثال للمعايير الدولية واللوائح الحكومية المحلية والدولية. (دليل التجارة الخارجية والاستثمار في السعودية، 2020)

ثالثا: التقنيات الدولية للتكنولوجيا الحديثة: وهي تقنية للتعامل مع العمليات التجارية الدولية باستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الإنترنت والحوسبة السحابية وتطبيقات الهاتف المحمول وغيرها، وتسهل هذه التقنية العمليات التجارية الدولية وتحسن الكفاءة والإنتاجية

المبحث الثاني: اسباب قيام التجارة الخارجية واستراتيجيات وتطويرها

سنتطرق في هذا المبحث الى استراتيجيات تطوير التجارة الخارجية واسباب قيام التجارة الخارجية والاسس التي تقوم عليها واخيرا سنتطرق الى العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

المطلب الأول: اسباب قيام التجارة الخارجية والاسس التي تقوم عليها

سنتطرق اولا الى اسباب قيام التجارة الخارجية ثم الاسس التي تقوم عليها

الفرع الأول: اسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياساً بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة .إضافة إلى أسباب أخرى أهمها في الآتي (حسام، علي، واخرون، 2002، الصفحات 16-17):

-عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.

-تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

-الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.

-السعي إلى زيادة الدخل الوطني، اعتماداً على الدخل المحقق من التجارة الخارجية.

-اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.

-الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا

-اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها (العزيز و عبد الرحمان ، 2004، صفحة 42).

-التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة. (الصوص، 2008، صفحة 11)

-الثورة الأمريكية على بريطانيا في عام 1776 م و التي مهدت لبناء اكبر اقتصاد في العالم.

-إدخال الطاقة البخارية في النقل بالسكك الحديدية وفي الإنتاج الصناعي مما رفع من كفاءة النقل والإنتاج و ساهم في توسيع التنظيمات الاقتصادية وكشف للمنظمين العديد من الفرص الاستثمارية مما اخضع غالبية احتياطات الموارد الكامنة للاستغلال.

-نشر كتاب ادم سميث " ثروة الأمم "في عام 1776 م ، فقد وضع ادم سميث و رواد مدرسته الكلاسيكية الأسس النظرية لسياسات الحرية الاقتصادية والشروط التي يفتر ض تطبيقها لضمان التبادل الأمثل بين البلدان من خلال تطبيق قانون الميزة المطلقة (معروف، 2013، صفحة 52).

-فتح قناة السويس في عام 1869 م مما ساهم في تقليص النقل البحري بعد تجاوز ضرورة عبور الناقلات سواحل إفريقيا الجنوبية وهذا ما زاد من سرعة إيصال الأفراد و البضائع، و تخفيض تكاليف النقل بين البلدان الأوروبية و بلدان شرقي إفريقيا.

-زيادة الأمان من خلال السيطرة على مسالك وموانئ البحر المتوسط أولا ومن ثم البحر العربي و البحر الهندي مما قلل كثيرا من درجة المخاطرة في حركات لسلع و الخدمات ورؤوس الأموال (معروف، 2013، صفحة 54) .

-بروز الاقتصاد الأمريكي كاقتصاد عالمي جديد منافس للاقتصاديات الصناعية المتقدمة في أوروبا.

-عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع و ذلك راجع إلى الميزات الطبيعية و اختلاف ظروف الإنتاج لكل سلعة.

-اختلاف الميول والأذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى.

-التخصص الدولي :حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مما يزيد من إنتاجها، ووجود فائض لديها في هذه السلع و بالتالي عليها استبدالها بسلع أخرى من بلد أخر (الصوص، 2008، صفحة 10).

-دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي.

-ظهور مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تعمل في مجال النقد والتمويل وظهور المنظمة العالمية للتجارة.

-ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي مثل تدهور معدلات التبادل الدولية و اتجاهها في غير صالح الدول النامية وعجز.

-عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة. (السريتي، 2008، صفحة 6)

-عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي؛

-وجود فائض في الإنتاج؛

-الحصول على أرباح؛

-رفع مستوى المعيشة؛

-تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية : إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية؛

-اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى : يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينًا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيًا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن؛

-اختلاف ظروف الإنتاج :فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي؛

-اختلاف الميول والأذواق : فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة (زيرمي، 2011، الصفحات 27-28).

الفرع الثاني : الاسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية

فيما يخص الأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية نجد ثلاثة عناصر:

أولا :التخصص :هناك عدة عوامل تحكم في هذا التخصص و تستند إليها و هي:

-العوامل المناخية.

-التفاوت في الموارد الطبيعية.

-التفاوت في القوة البشرية.

-التفاوت في حجم رؤوس الأموال.

-فروق الأسعار.

ثانيا: اختلاف وتباين أذواق المستهلكين.

ثالثا: المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي (ادم)

المطلب الثاني: استراتيجيات تطوير التجارة الخارجية

تعتبر الاستراتيجية إحدى الأساليب والقواعد التي تتبعها الدولة للوصول الى الاهداف المحددة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على إمكانية حدوثها، او تطبيقها بشكل فعلي.

الفرع الأول: تعريف الاستراتيجية

يقصد بها مجموعة القواعد والمبادئ التي ترتبط بمجال معين، وتساعد الافراد على اتخاذ القرارات المناسبة بناءاً على مجموعة من الخطط الدقيقة وتعتمد على الاستراتيجية الصحيحة للوصول الى تحقيق نتائج ناجحة (قريبي، 2014، صفحة 75)

اما التجارة الخارجية فتعتمد في تنفيذها على سياستين او استراتيجيتين للتصنع، فنجد ان استراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات تعتمد على سياسة الحماية في التجارة الخارجية و نظم اسعار الصرف المتعددة و المقيدة ،في حين تعتمد استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات على سياسة حرية التجارة الخارجية و تحرير اسعار الصرف.

الفرع الثاني: استراتيجية احلال الواردات

يمكن تعريفها بانها عبارة عن تلك الاستراتيجية التي تقوم على فكرة اختيار الصناعات التي يمكن احلال منتجاتها مكان او محل المنتجات المستوردة، وذلك من خلال اقامة مجموعة الصناعات التي تخفض من فاتورة الواردات خلال فترة زمنية معينة.

لقد انتجت الدول النامية استراتيجية احلال الواردات الخاصة بتنمية المنتجات الصناعية في الداخل بدلا من استيرادها، وهذا بعد ان شهدت الاسواق العالمية انخفاضا في المنتجات الاولية للدول النامية في فترة الخمسينيات والستينيات والعجز المتزايد في ميزان المدفوعات في حساباتها التجارية وحجتهم في ذلك هي اعطاء اهمية للتصنيع للنهوض بالاقتصاد الوطني وكذا شروط التجارة التي اشارت اليها كل من فريضة "بريش ــ سنجر " التي تمثلت في:

1,ان سياسة احلال الواردات تتطلب وضع موانع او حصص على سلع مستوردة ثم القيام بتثبيت و انشاء صناعة محلية من اجل انتاج هذه السلع مثل : اجهزة الراديو .

و رغم ان العديد من الدول النامية اتبعت هذه الاستراتيجية الا ان النتائج لم تكن متوقعة ، بحيث لم تكسب هذه الدول القاعدة الصناعية المرجوة و ذلك بسبب استمرار الصناعات المحلية في الاعتماد على درجات كبيرة من الحماية و صعوبة استمراراها بدون الدعم الحكومي الموجه للواردات من المواد الوسيطة الرأسمالية اللازمة لتصنيع المنتج النهائي ، و كذا المبالغة في تحديد سعر الصرف للعملة المحلية بهدف تشجيع الصناعة المحلية ، مما ادى الى زيادة اسعار المنتجات المصدرة و ارتفاع انماطها و ضعف قدرتها التنافسية و حدوث اخلال هيكلي في الاقتصاد و انخفاض معتبر في الانتاجية ، مما ادى الى تعرض الاقتصاديات الى ازمة حادة في منتصف ثمانيات القرن الماضي جراء تطبيق سياسات نقدية متشددة و نتيجة لذلك بدأت الدول النامية تعطي اهمية متزايدة لما يعرف باستراتيجية تشجيع الصادرات (قريبي، 2014، صفحة 76)

الفرع الثالث: استراتيجية التصدير واجراءات تنميتها في الجزائر

حاولت العديد من الدول و خاصة منها الجزائر تطوير عملية التصدير بغية تنمية الاقتصاد الوطني ،و عملت بذلك على تدعيم نشاط المؤسسات المصدرة عن طريق اتخاذ عدة إجراءات لبلوغ هذا الهدف من بينها (رمزي، 1989، الصفحات 186-190):

-الدعوة إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

-سياسة سعر الصرف: قامت السلطات الاقتصادية بتخفيض سعر الصرف العملة الوطنية في افريل 1994 م مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات.

-تأمين وضمان الصادرات:فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تامين غير متخصصة، تم إنشاء نظام جديد لتامين و ضمان الصادرات مع بداية 1996 م تديره الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات، حيث يتم بموجب هذا النظام تامين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية .

-تمويل الصادرات:ويتم من خلال:

-تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير لاستيراد المواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج.

-تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 م يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال.

-الإجراءات الجمركية: إن للنظام الجمركي دور مهم و فعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات و

تنشيطها.

-الإطار الضريبي و الجبائي: يتم منح التخفيضات الضريبية على السلع التصديرية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج.

-الإطار العقاري:في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الدولة بتهيئة المناطق الصناعية، و إنشاء الوكالات الوطنية للوساطة و الضبط العقاري.

-الإطار القانوني:صدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتاريخ : 2001/12/12م

-الإطار ألمعلوماتي:حسب المرسوم التنفيذي رقم 05/09 المؤرخ في 2009/01/14م المتعلق بإعطاء كافة المعلومات المتعلقة بعملية التصدير للمؤسسات.

-إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية و متابعة تنفيذها (رمزي، 1989، صفحة 190).

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الخارجية سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

الفرع الأول :انتقال الأيدي العاملة

أولا: تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى :والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بتُ الدول؛

ثانيا: الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة؛

ثالثا: اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة؛

رابعا: تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال؛

خامسا: درجة التقدم الاقتصادي :ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة؛

سادسا: العوامل السياسية :الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

الفرع الثاني :رأس المال

أولا: سعر الفائدة الحقيقي :انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع؛

ثانيا: سعر الخصم :إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال؛

ثالثا: سعر الصرف :رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

الفرع الثالث :التكنولوجيات

إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت ولجودة مما يؤثر على التبادل التجاري . إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية، الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثّرت على التجارة الدّولية (زيتوني و بديار، 2022) .

المبحث الثالث: تطوير المبادلات التجارية التحديات والمشاكل التي تواجهها

في هذ المبحث سنتطرق الى التطور التاريخي للمبادلات التجارية الدولية والتحديات التي تواجه التجارة الخارجية وايضا المشاكل التي تواجه التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تطور التاريخي للمبادلات التجارية الدولية

هناك عدة عوامل سهلت في توسيع عملية المبادلات والمعاملات نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول : أهمية استخدام النقود في المبادلات والمعاملات

تعتبر النقود سهلة الاستخدام في توسيع عملية المبادلات والمعاملات إلى حد كبير وبصورة كبيرة حيث لم يعد بمقتضى هذا الاستخدام ضرورة لأن يتم التقاء البائع لبضاعة معينة ومشتريها في مكان وزمان معين حتى تتم عملية المبادلة وإنما يمكن إن تتم هذه المبادلة من خلال استخدام النقود، ومؤخرا ظهرت النقود الائتمانية التي وفرت إمكانية إجراء صفقات ومبادلات ضخمة بدون الحاجة إلى النقد، بل يتم ذلك باستخدام الشيكات وبذلك تم تسهيل وتوسيع المبادلات .

الفرع الثاني :الاستكشافات الجغرافية للحصول على الذهب والفضة في البداية

أدت هذه الاكتشافات إلى توسيع المبادلات الدولية من خلال تصدير السلع والخدمات إلى المناطق الجديدة مقابل الحصول على الذهب والفضة والمعادن النفيسة الأخرى، وهو الأمر الذي مكن من زيادة المبادلات الدولية في النهاية .

الفرع الثالث : الثورة الصناعية

تطوير الصناعية أدت بتوسيع حركة التبادل الدولي بشكل واسع، خاصة وأنها ارتبطت بتطور التكنولوجية، إن الثورة الصناعية وما أعقبها من تطورات اقتصادية واسعة ارتبطت بالتطور العلمي والتكنولوجي الواسع جعل من العلاقات الاقتصادية الدولية حالة يثبت قيامها التاريخ القديم ويؤكد وجودها واتساعها التاريخ الحديث.

الفرع الرابع: التنويع و التوسيع للمشروعات ودرجة تركزها العالية

رافق التطور التكنولوجي و الاقتصادي وما ذلك من إمكانيات ضخمة توسيع في المشروعات و توفر لها الإمكانية لتحقيق مقادير هائلة من المنتجات وبالشكل الذي يمكنها من تحقيق فوائض كبيرة، إن لم يكن إنتاجها جميعه في معظم الحالات لأغراض التبادل، وهو ما شكل أساسا مهما لتوسيع ونمو المبادلات الدولية.

الفرع الخامس: اختلاف و تطوير في وسائل وطرق النقل والاتصال و كلفته

يعتبر من أهم التطورات في توسيع وتسهيل عملية انتقال السلع والخدمات، وبكميات كبيرة وبسرعة، إضافة إلى توسيع وتيسير عملية انتقال الأشغال بين الدول كما هو الحال في النقل جوا، كما وفر هذا التطور إمكانية نقل السلعة من مكان إلى آخر مهما بعدت المسافات ومهما كان حجم ووزن السلعة التي يتم نقلها كما هو الحال في النقل برا وبحرا وقد ساهمت في هذه السهولة تطور وسائل الاتصال وكذلك تطور وسائل الدفع، مما أدى هذا التطور إلى جعل العالم يكاد يكون وحدة اقتصادية ضخمة يتم التخصص وتقسيم العمل والتبادل بين أطرافها بسرعة كبيرة وبسهولة.

الفرع السادس: اختلاف في العلامات التجارية وأساليب الدعاية والترويج

شكل الإعلان لا يتم في التوسع لمبادلات السلع التي يتم إنتاجها فعلا، بل إلى قرض أنماط استهلاكية تتضمن تناول سلع يتطور فرضها من خلال الإعلان على المستهلكين، والتي يتم فرضها نتيجة التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي (بوكونة، 2011-2012، الصفحات 58-59)

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التجارة الخارجية

هناك عدة تحديات تواجه التجارة الخارجية نذكر منها:

الفرع الأول: العولمة والتكتلات الاقتصادية:

تمثل العولمة أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات والمجتمعات العربية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي . وذلك من خلال اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار من رأسمالية حرية الاسواق . إضافة إلى التمركز الهائل للاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات وسيطرتها على السلع السياسية على المستوى الدولي.

وتعد التكتلات الاقتصادية آلية مهاة لتعزيز التعاون الاقتصادي والرفع من حجم المبادلات التجارية .عمن بين التكتلات الاقتصادية التي انضمت إليها الجزائر نجد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .وفي هذا الإطار فإن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول العربية لم يرق إلى المستوى المطلوب .وهذا نظرا لعديد التحديات التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

-الرسوم غير الجمركية المفروضة في الدول العربية، خصوصا تلك المتعلقة بحماية الإنتاج الوطني، و الحد من المنافسة.

-الإجراءات الإدارية المعقدة.

-ضعف قطاع النقل.

كما أنه في ظل العولمة، نشهد هجوما متزايدا للشراكات متعددة الجنسيات للسيطرة على فروع مهمة من النشاط الصناعي في المنطقة العربية الامر الذي يؤدي إلى مزيد من تفكيك علاقات الترابط والتشابك فيما بين الاقتصاديات العربية (شيلحي، 2020).

الفرع الثاني : تحرير التجارة العالمية:

إن تحرير التجارة العالمية هو هدف أساسي تسعى إليه منظمة التجارة العالمية من خلال إجراء خفض كبير في التعريفات الجمركية التي تطبقها الدول الاعضاء، وربط هذه التعريفات عند حدود معينة لا تتجاوزها إلا بالتشاور مع بقية الدول الاعضاء مع إقرار مبدأ التعويض .وكذا تحقيق الشفافية التامة فيما يتعلق بالتعريفات والقواعد والإجراءات المطبقة تحقيقا للوضوح والاستقرار في المعاملات .وفي هذا الإطار فإنه يستوجب على الدول القيام بإجراءات تؤدي إلى تقليص رقابة الدولة وفتح المجال أكثر لممارسة التجارة دون قيود إدارية أو جمركية.

الفرع الثالث: التكتلات الاقتصادية الشراكة الأورو متوسطية كنموذج:

يحاول الاوروبيون فرض تصورهم الخاص للتعاون الإقليمي في المنطقة من خلال ما يسمى بالشراكة الاوروبية العربية أو التعاون المتوسطي، وهي شراكة غير متكافئة، تفتح الاسواق الاوروبية أمام المنتجات العربية أقل مما تفتحه الاسواق العربية أمام المنتجات الاوروبية.

والشراكة الاورو متوسطية تمثل تحديا كبيرا أمام التجارة الخارجية الجزائرية بسبب:

-عدم تكافؤ القدرات الاقتصادية و التكنولوجية و السياسية بين الجزائر ودول الاتحاد الاوروبي.

-ضعف الانتاج الصناعي الجزائري أمام نظيره الاوروبي.

-انخفاض إيرادات الجباية الجمركية من خلال التخفيض التدريجي لها.

-ضيق السوق الجزائرية مقارنة مع السوق الاوروبية.

الفرع الرابع: تحديات داخلية خصائص الاقتصاديات المحلية

-عدم استقرار مداخيل قطاع المحروقات و ارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع النفط الذي يخضع إلى التغيرات الاقتصادية العالمية و العوامل الجيوسياسية.

-غياب الاستقرار الاقتصادي و خاصة عدم استقرار السياسات المالية والنقدية (سعر الصرف، معدل الفائدة، الرقابة على النقد، سياسة التصدير والاستيراد، سياسات الاستثمار.)

-تراجع معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة.

-انتشار البيروقراطية و الفساد الإداري.

-ضعف تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

-غياب دور فعال للسوق المالي.

-عدم القدرة على تمويل مصادر الدخل وضعف برامج الإصلاح الاقتصادي و الاختلال في الهياكل الاقتصادية.

-ضعف خدمات النقل البحري و الجوي و انعدام المنافسة في هذا القطاع (شيلحي، 2020).

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية مشاكل مختلفة نذكر منها:

الفرع الاول: المشاكل الداخلية للتجارة الخارجية:

تواجه التجارة الخارجية مجموعة من العقبات الداخلية الحادة التي ترتبط بطبيعة الهيكل الاقتصادي للدول المعنية حيث تتصل هذه العقبات عادة بالإنتاج الوطني والتمويل والمدفوعات الدولية والنقل وسوف نتطرق لكل واحدة على حدا.

أولا: المشاكل المرتبطة بالإنتاج المحلي:

يعتبر الإنتاج المحلي المنبع الذي ترتوي منه التجارة الخارجية وهو الدخل الأساسي لتنمية أو إضعاف طاقة الدولة التصديرية ويعتبر من أهم العوامل التي يمكن عن طريقها أن نحدد هل الدولة مصدرة أم مستوردة؟ وتتلخص المشاكل المرتبطة بالإنتاج المحلي فيما يلي:

1.نقص مستلزمات الإنتاج.

2.تدني مستوى جودة المنتجات.

3.ارتفاع تكاليف الإنتاج.

4.صعوبة تحديد حجم الفائض التصديري.

5.اختلال هيكل الإنتاج التصديري. (بوكونة، 2011-2012، صفحة 60)

ثانيا: المشاكل المرتبطة بعملية التمويل :

تؤثر مشكلة التمويل على التجارة الخارجية من وجهتين:

الأولى تتصل بعملية تمويل الإنتاج القومي ذاته باعتباره المصدر الذي تستسقى منه الدول صادراتها والثانية تتصل بالتمويل المرتبط بالتجارة.

1.مشكلة تمويل الناتج المحلي : إن من المشاكل الأساسية التي تصادف الإنتاج المحلي ومن ثم تحديد حجم الفائض الموجه للتصدير مشكلة نقص رؤوس الأموال اللازمة للتمويل، أو ما يسمى بمشكلة تراكم رأس المال.

هذا النقص ناتج عن عدم الاستقرار السياسي وضعف الثقة والأمان وخاصة في ظل التوجه الدول المتخلفة نحو العمل على تحررها أدى إلى تضارب في المصالح مع الدول المتقدمة وبالتالي ضعف حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدول نتيجة السيطرة والتأميم والمصادرة والتجميد وما إلى ذلك من معوقات.

2.المشكلة المتعلقة بتمويل بالتجارة : تعتبر هذه القضية من أحد العناصر الأساسية التي قيدت من قدرة الدولة النامية على توسيع نطاق تجارتها الخارجية، فانخفاض كفاءة خدمات التمويل)المرتبطة بالتجارة والمدفوعات قد أثر سلبا على تجارة الدول النامية من ثلاث أوجه :

1.2التأثير على قدرة المشروعات المتوسطة والصغيرة على المساهمة في التجارة إلخ.

2.2التأثير على المنافسة الفعالة مع المصدرين من الدول الأخرى.

3.2إن اضطرار اعتماد صغار المصدرين على مواردهم الذاتية في ظل نقص التمويل المتاح قد جعلهم أقل قدرة على طرح منتجاتهم بأسعار تنافسية أو تمويل أي توسع منتظر في حجم صادراتهم.

وتكمن العوامل التي تساهم في نقص الخدمات التمويلية المرتبطة بالتجارة الجارية في البلدان النامية ما يلي:

-عدم كفاية المصادر المالية المطلوبة لتمويل عمليات التجارة في سوق الخدمات المالية الوطنية.

-ارتفاع تكلفة عمليات التمويل كنتيجة لقصور في أنظمة الاتصالات أو لنقص المعلومات المتعلقة بالأطراف الأخرى في العملية التجارية كالبيانات الخاصة بالائتمان.

-القيود التنظيمية التي يتمثل أهمها في القيود المفروضة على العامل في الصرف بما يعوق استخدام أساليب للتمويل والدفع القائمة، أو في احتكار الدولة لخدمات تمويل التجارة.

-عدم توافر الخبرات المالية المتخصصة لدى بيوت التمويل.

الفرع الثاني: المشاكل المتعلقة بالمدفوعات الخارجية:

إنه يشير إلى العقبات المتعلقة بميزان مدفوعات بلد ما، وأحد الأهداف الاقتصادية الأساسية لأي برنامج تجارة خارجية هو حل الاختلالات التجارية وتحقيق ميزان المدفوعات .يمكن أن يؤدي عجز الميزان التجاري المستمر إلى شيئين :

أولا: ارتفاع حجم الاستدانة من العالم الخارجي لسد هذا العجز وبالتالي ازدياد عبئ خدمة الدين الخارجي أقساط القروض والفوائد الأمر الذي أدى إلى توسع حجم العجز مع العالم الخارجي.

ثانيا: اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل وذات الفائدة المرتفعة لتغطية جانب من العجز في الميزان التجاري ويعتبر هذا النوع من القروض مظهرا من مظاهر الاختلال في ميزان المدفوعات لأنه يعد بمثابة بنود موازنة لتحقيق حالة مؤقتة من التوازن مع العالم الخارجي. (بوكونة، 2011-2012، صفحة 62)

الفرع الثالث: اختلاف مشاكل بالنقل المحلي

إن الارتباط بين التجارة الخارجية والمحلية يشبه الرابطة بين الروح والجسد، لا يمكن أن توجد بدون وسائل النقل .السبب بسيط :النقل وسيلة لتحقيق الهدف النهائي للتجارة .ونتيجة لذلك، فإن تطور التجارة والنقل يسير بالتوازي، حيث أصبحت أهمية النقل المحلي واضحة في التجارة الخارجية لأنها تسد الفجوة بين مناطق الإنتاج والاستهلاك .عمل الجسور هذا بمثابة حد مزدوج.

أولا :نقل الصادرات إلى موانئ التصدير.

ثانيا: نقل الواردات إلى مواقع الاستهلاك.

ومع ذلك تنمية حركة النقل تواجه عدة عقبات منها:

1.انخفاض طاقة أسطول النقل المحلي.

2.عدم توافر شبكة طرق وموانئ أكثر ملائمة.

3.مشكلة التكدس بالموانئ.

4.عدم استخدام أساليب النقل الحديثة.

الفرع الرابع: تنوع المشاكل بين الدول للتجارة الخارجية .

تنطوي التجارة على تأثيرات ومتغيرات دولية خارجية، مما يؤدي إلى مخاطر تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي وبالتالي لا تخضع لسيطرة أو تأثير الاقتصادات الوطنية .هناك متغيرات تتأثر بالاقتصاد الوطني .أهم القضايا الخارجية هي تلك المتعلقة بطبيعة الأسواق الخارجية، وتقلبات أسعار الصرف، والقيود أو الحواجز الجمركية، وعقبات النقل الخارجي، والتي سنتناولها واحدة تلو الأخرى

أولا: المشاكل المرتبطة بطبيعة الأسواق الخارجية:

إن استبدال خطة التبعية الاستعمارية بخطة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة يقوم على تقسيم السوق العالمية إلى مركز وأطراف، مع احتلال البلدان المتقدمة للمركز والأطراف تحتلها البلدان النامية .تعتبر البلدان النامية المستودع الرئيسي للثروة الطبيعية والمواد الخام في العالم، وتعتبر سوق التخلص من حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم، لذا فهي تعتبر مواد خام وموارد بحتة، الحقول أو المناجم أو الغابات موضع ترحيب الأسواق تتخلص من منتجاتها .لا تعتبر الصادرات من الدول النامية عالية التخصص فحسب، بل تفتقر أيضًا إلى تنوع الأسواق، وإذا تم تصديرها في شكل مواد أولية، فإنها إما يتم توريدها مباشرة إلى صناعات بعض البلدان المتقدمة أو يتم توزيعها مباشرة على استهلاك شعوب هذه البلدان .

ثانيا: اختلاف مشاكل تقلبات أسعار الصرف الأجنبي:

باعتباره انعكاسًا لعلاقات الاعتماد المتبادل بين الدول ورمزًا للتأثير الاقتصادي والعالمي للدولة، فإن سعر الصرف له أهمية كبيرة في مجال المعاملات الاقتصادية الدولية .هذا العامل حاسم لأنه يشير إلى درجة طلب بلد ما وكذلك قوتها الاقتصادية والعالمية منذ السبعينيات، تم التخلي عن معيار الذهب الدولي وتم وضع نظام التعويم المدار للعملات الأجنبية . في ظل هذا النظام الحالي تتقلب أسعار الصرف، مما يتسبب في اختلاف مستويات الأسعار المحلية مقارنة بالمستويات العالمية، هذه التقلبات تشكل خطرا لا يمكن إنكاره بعدم الاستقرار في المشهد المالي الدولي (بوكونة، 2011-2012، صفحة 64) .

ثالثا: اختلاف مشاكل القيود الجمركية:

تلعب التجارة الخارجية دورًا رئيسيًا في موضوع القيود الجمركية، حيث تؤثر هذه القيود بشكل كبير على تدفق السلع التجارية .إن وضع هذه الحواجز يمثل بداية التجارة الخارجية، وبدونها لم تكن هذه القيود موجودة أصلاً .لا عجب لماذا يحتل هذا الموضوع جزءًا كبيرًا من الاهتمام بأدب التجارة الدولية تستخدم العديد من البلدان أساليب مختلفة لتقييد الواردات، مثل الرسوم الجمركية والحصص .بالإضافة إلى ذلك، تتخذ بعض الدول خطوة إلى الأمام من خلال حظر سلع معينة تمامًا .قد تشمل الأسباب الكامنة وراء هذه القيود توليد الإيرادات وحماية صناعة معينة .

رابعا: اختلاف المشاكل الخاصة بالنقل الخارجي:

يطرح التعامل مع النقل الأجنبي مجموعة مختلفة من التحديات مقارنة بالنقل المحلي للمصدرين والمستوردين، القضايا التي تظهر فريدة من نوعها لأن النقل الدولي خارج عن سيطرة بلد الطرف المصدر أو المستورد، مما يعني أنه ليس لديهم ولاية قضائية عليه.

من المشاكل المرتبطة بالنقل الخارجي ما يلي:

1.صعوبة الحجز في الميعاد الملائم؛

2.وصول البضائع إلى التاجر في وقت غير ملائم؛

3.النقل بأساليب غير ملائمة (كالنقل على السفن بدلا من النقل الجوي مما يؤثر على البضاعة)؛

4.احتكار أساليب النقل الدولي كالتحكم في سعر خدمة النقل، ودرجة جودها ومواعيدها؛

5.المشاكل المرتبطة بالموانئ الأجنبية كحدوث حالة تكدس في موانئ الدول الأجنبية. (بوكونة، 2011-2012، صفحة 64)

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تطرقنا الى مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية وأبرز اهميتها حيث يمكن القول ان التطور الاقتصادي لأي دوله يرتكز على التجارة الخارجية. وان تجارة خارجية تعتبر عمود اساسي في ازدهار اقتصاد اي بلد إن كان متقدما او متخلفا، ولم يقتصر اهتمامنا على اهميتها فقط وكل ما يتعلق بها من ناحية الأهمية والتطور المستمر، وعلى ضوء ما تطرقنا الي يتضح ان لها دور فعال تلعبه التجارة الخارجية في تحريك دولاب الاقتصاد في كل دولة مهما كان توجهها الاقتصادي الامر الذي اكسبها مكان مرموقة بين الدول العالم، ومع تزايد حجم التجارة بين الدول قامت هذه الدول بوضع اجراءات لحماية صناعتها وهو ما يعرف بالسياسة التجارية.

الفصل الثالث

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية من القضايا المهمة في النشاط الاقتصادي الدولي، ويتطلب تحقيقهما تحليل دقيق للمكونات الرئيسية للتجارة الخارجية وتحديد الأسباب الرئيسية للتحديات والمشاكل التي تواجهها الدول في هذا المجال، وتحديد السياسات والإجراءات المناسبة لتحسين أداء قطاع التجارة الخارجية وزيادة الثروة الوطنية. يتم ذلك من خلال تحليل الأرقام والبيانات الرئيسية والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأداء التجاري للدولة. ويجب التركيز على الأثر الاجتماعي والبيئي لأي سياسة أو إجراء يتم اتخاذه في مجال التجارة الخارجية، وضمان عدم تأثيرها بشكل سلبي على البيئة والمجتمع، وذلك من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويمكن أن يساعد التحليل الاقتصادي والإحصائي في تحسين أداء قطاع التجارة الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تحديد السياسات والإجراءات اللازمة وفقاً لظروف كل دولة.

ومنه سنتطرق في هذا الفصل إلى اختبار العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وقد ففصلنا الفصل الأخير من بحثنا الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر تحليل مكوناتها

المبحث الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2022

المبحث الثالث: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2018-2022

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر تحليل مكوناتها

تجارة الخارجية هي عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم. كما تمثل مختلف عمليات التبادل التجاري مع الخارج سواء في شكل رؤوس الأموال بهدف إشباع الحاجات. ويعد قطاع التجارة الخارجية للجزائر من أهم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من أن التجارة الخارجية تعتبر عنصراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنه يجب النظر إلى أن التجارة الخارجية ليست العامل الوحيد في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الثروة الوطنية، بل يجب أن ترتكز على قواعد اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة. ويجب أن ينطوي قطاع التجارة الخارجية على تنوع وتحسين جودة وكفاءة المنتجات المصدرة، وتوسيع قاعدة الشركاء التجاريين لتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني. كما يجب على الحكومات العمل على توفير بيئة استثمارية ملائمة وتعزيز قدرات الشركات المحلية للتنافس في الأسواق العالمية، وتحسين البنية التحتية اللوجستية والتقنية لتسهيل عمليات التجارة الخارجية، وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير لتطوير المنتجات وتحسين جودتها وتنويعها.

المطلب الأول: تحليل تركيبة الصادرات في الجزائر

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاستراتيجية والهامة والمؤثرة في الاقتصاد الجزائري خاصة عندما نتكلم على الصادرات حيث شهدت نسبة الصادرات تطورات في الجزائر بشكل متدبدب ما أثر في التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والميزان التجاري لدولة.

الفرع الأول: تطور الصادرات الجزائرية لفترة 2010-2022

منذ بداية الألفية الجديدة، حاولت الحكومات المتعاقبة في الجزائر تنويع اقتصاد البلاد وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات. وقد قامت بذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتعديل القوانين لجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات وشراكات وتعاون اقتصادي مع عدة دول. وتهدف هذه الجهود إلى التخفيف من اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات النفط والغاز، وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة في القطاعات الأخرى.

الجدول رقم(3-01): تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2022 مليار دولار أمريكي

البيان / السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج قطاع المحروقات	اجمالي صادرات
2010	56.134	1.61	57.762
2011	71.66	2.14	73.804
2012	70.57	2.048	72.62
2013	63.66	2.16	65.82
2014	58.36	2.81	61.17
2015	33.08	2.05	35.138
2016	27.91	1.78	29.69
2017	33.20	1.93	35.13
2018	38.95	2.83	41.78
2019	32.93	2.07	34.99
2020	20.02	1.91	21.93
2021	34.06	4.50	39.10
2022	25.29	3.07	28.36

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية النشرة الصلاة رقم 60-2022

يرتكز الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات مما جعل صادرات خارج قطاع المحروقات مهمش بالنسبة لصادرات النفط. والشكل الموالي يوضح لنا تطور الصادرات الجزائرية

الشكل رقم (3- 01): تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2022 مليار دولار أمريكي

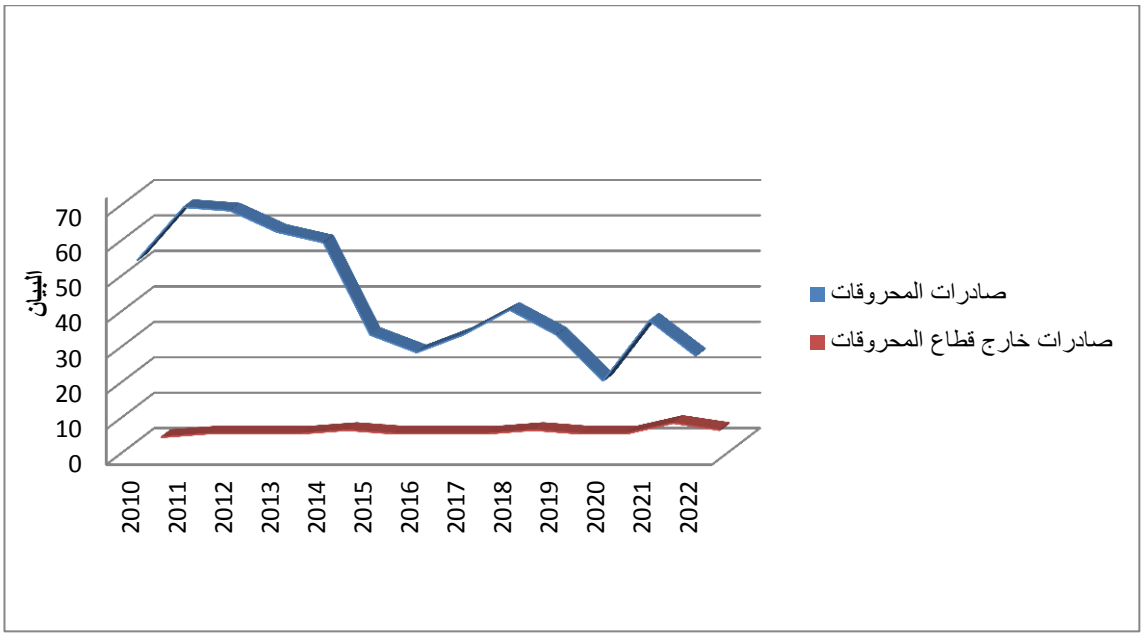

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (01)

خلال المنحنى نلاحظ ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث بلغت قيمتها 1.6 مليار دولار في عام 2010، بينما بلغت قيمة الصادرات المحروقات في نفس العام 56.1 مليار دولار. ورغم تذبذب قيمة الصادرات خارج المحروقات بين الصعود والنزول، إلا أنها لم تتجاوز 2.83 مليار دولار خلال الخمس سنوات الأخيرة من الدراسة. وترجع هذه النتيجة جزئياً إلى بعض المجهودات لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. انخفضت صادرات المحروقات سنة 2016 اذا بلغت ادنى مستوى 27.9 مليار دولار نتيجة انخفاض اسعار النفط، وهذا ادى او عجز في الميزان التجاري وهذا ادى الى الاعتماد على الصادرات خارج المحروقات. تشير بعض الإحصائيات التي أوردتها المديرية العامة للجمارك إلى أن قيمة صادرات الجزائر لعام 2019 بلغت حوالي 35.82 مليار دولار، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار البترول . ومن بين هذه الصادرات، بلغت قيمة الصادرات المحروقات حوالي 33.24 مليار دولار، في حين بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات حوالي 2.58 مليار دولار، وقد احتفظت الجزائر بجزء صغير من هذه الإيرادات وتحويلها إلى العملة المحلية.

تبين أن القيمة الإجمالية لصادرات الجزائر قد انخفضت إلى 23.8 مليار دولار في عام 2020، وهي أقل بكثير من القيمة المسجلة في 2019، حيث بلغت 35.82 مليار دولار. يرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات جراء الوضع الوبائي الذي شهده العالم بداية من عام 2020. وبينما بلغت قيمة صادرات المحروقات 21.55 مليار دولار في عام 2020، فقد بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.25 مليار دولار، مما يشير إلى استمرار تحدي تنويع اقتصاد الجزائر.

على غرار سنة 2021, التي شهدت ارتفاعا في قيمة الصادرات خارج المحروقات قاربت 5 مليارات دولار, سمحت سنة 2022 بإعطاء دفع أكبر لهذه الصادرات الاستاذ 30 ٪

اولا :اهم المستوردين المتعاملين مع الجزائر :

يختلف زبائن الجزائر حسب القطاع الاقتصادي الذي يتم الحديث عنه، ولكن فيما يلي بعض الزبائن الرئيسيين للاقتصاد الجزائري:

الجدول رقم(3-02): يوضح أهم المستوردين المتعاملين مع الجزائر (مليون دولار)

الدولة	القيمة	النسبة٪
إيطاليا	6127	14.88%
اسبانيا	5002	12.15%
فرنسا	4631	12.15%
الولايات المتحدة الأمريكية	3857	11.25%
بريطانيا	2771	9.37%
تركيا	2318	6.73%
هولندا	2250	5.63%
برازيل	2248	5.47%
الهند	1622	5.64%
الصين	1311	3.18%
البرتغال	1111	2.70%
تونس	952	2.31%
المغرب	653	1.59%

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار الحصيلة التجارية 2018

نلاحظ من الجدول ان ايطاليا تحتل المرتبة الأولى بنسبة 14.88٪ ثم تأتي بعدها إسبانيا ثم فرنسا والو م أ على التوالي بنسبة 11.25، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث تمثل الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي حو 60% من إجمالي الصادرات. وكذلك نجد الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول آسيا وافريقيا اما بنسبة لبريطانيا فقيمة ما تستورده من الجزائر 2771 مليون دولار بنسبة 9.37 ٪

تعتمد الجزائر بشكل رئيسي على صادرات النفط والغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للدخل الوطني والعملات الأجنبية. وتمثل الصادرات ما يقرب من 95٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية، وتتركز بشكل كبير في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات.

ثانيا: الهيكل السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات

يعتمد الاقتصاد الجزائري بدرجة الأولى على الصادرات المحروقات مما جعل صادرات خارج قطاع المحروقات مهمشة بالنسبة لصادرات النفط.

والشكل الموالي يوضح لنا مستوى صادرات المحروقات امام صادرات خارج قطاع المحروقات واجمالي الصادرات.

الجدول رقم(3-03): التطور السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات (2010-2022)
(مليون دولار أمريكي)

السنوات / قطاع المصدرات خارج المحروقات	مجموع	المواد الاستهلاكية غير غذائية	المواد الأولية	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	المنتجات النصف مصنعة	المواد الغذائية
2010	1526	30	94	1	30	1056	315
2011	2062	15	161	0	35	1496	355
2012	2062	19	168	1	32	1527	315
2013	2014	17	109	0	28	1458	402
2014	2810	10	109	2	16	2350	323
2015	1969	11	106	1	19	1597	235
2016	1705	19	84	0	54	1321	227
2017	1930.29	20	73	0.29	78	1410	349
2018	2830.03	33	92	0.30	90	2242	373
2019	2068	36	96	0	83	1445	408
2020	1909	37	71	0	77	1287	437
2021	3764.25	39	78	0.25	76	1358	304
2022	3093	33	129	1	25	2742	163

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على البنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية النشرة الصلاة رقم 60-2022

نلاحظ من الجدول أن الصادرات خارج المحروقات لعام 2021 بإجمالي 3764.25 مليون دولار. ويرجع ذلك إلى الارتفاع المفاجئ في قيمة السلع المصدرة، على الرغم من انخفاض القيم بشكل كبير في أوقات مختلفة في الماضي، حيث

بلغت 1526 مليون دولار في عام 2010 و1705 مليون دولار في عام 2016. وكان سبب الركود هو الانخفاض في نسبة جميع السلع. كما شهدت انخفاضًا ملحوظًا في صادرات السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية وكذلك التجهيزات الفلاحية التي كادت تنعدم.

والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات الوحدة بالمليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (3- 02): التطور السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات (2010-2022)

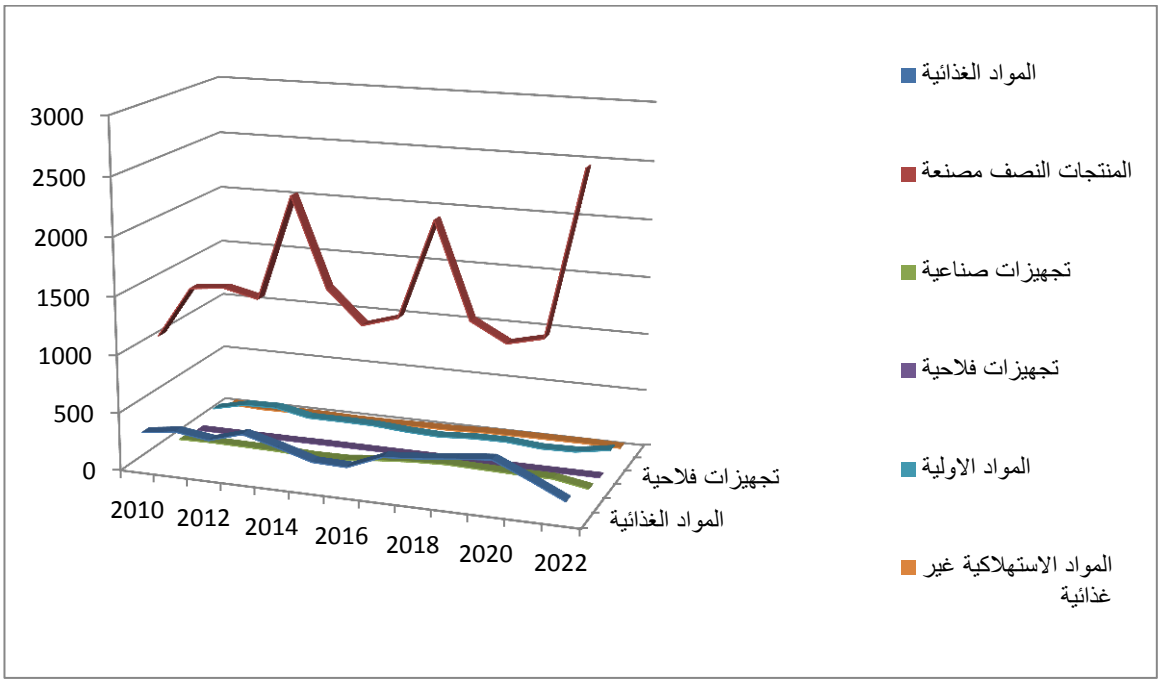

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (03)

نلاحظ من خلال المنحنى أن المواد نصف مصنعة هي التي تأخذ حصة الأسد من هيكلة الصادرات خارج المحروقات رغم التذبذبات التي تشهده في كل فترة من تزيد وتناقص، ففي سنتي 2014و2018 بلغت ذروتها في هذا نمو والزيادة أما كل من سنتي 2016 و2022 يظهر لنا أن مواد نصف مصنعة تشهد هبوط حاد في قيمتها مقارنة بسلع الأخرى التي تشهد تدنيا كبيرا في قيمتها فهي في دلك تتفاوت عن بعضها البعض أما قيمتها فتبقى محصورة بين ال0 و500 دولار

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

يوضح الجدول التالي توزيع للصادرات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعد دولها من اهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر

الجدول رقم (3-04) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال فترة (2010-2020) (مليون دولار أمريكي)

السنوات	دول العربية	دول المغرب العربي	دول أمريكا الجنوبية	دول الاوروبية	دول أوروبية أخرى	دول إفريقيا	دول آسيا	المجموع
2010	694	1281	2620	28009	10	79	4082	36775
2011	810	1586	4270	37307	102	146	5168	49389
2012	36	2073	4228	39797	36	62	4683	50915
2013	52	2639	3211	41277	52	91	4697	52019
2014	98	3065	3183	40378	98	110	5060	50416
2015	37	1550	1683	22976	37	82	2409	30547
2016	80	1173	1943	17221	80	51	2197	22745
2017	799	1273	2530	20386	799	103	6465	32355
2018	712	1669	2660	23654	712	132	6950	36489
2019	-	1787	3884	20496	647	382	6424	33620
2020	-	-	1416	18515	16.4	181	6185	26313.4

المصدر: DGD المديرية العامة للجمارك

الشكل رقم (3- 03): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال فترة (2010-2020)

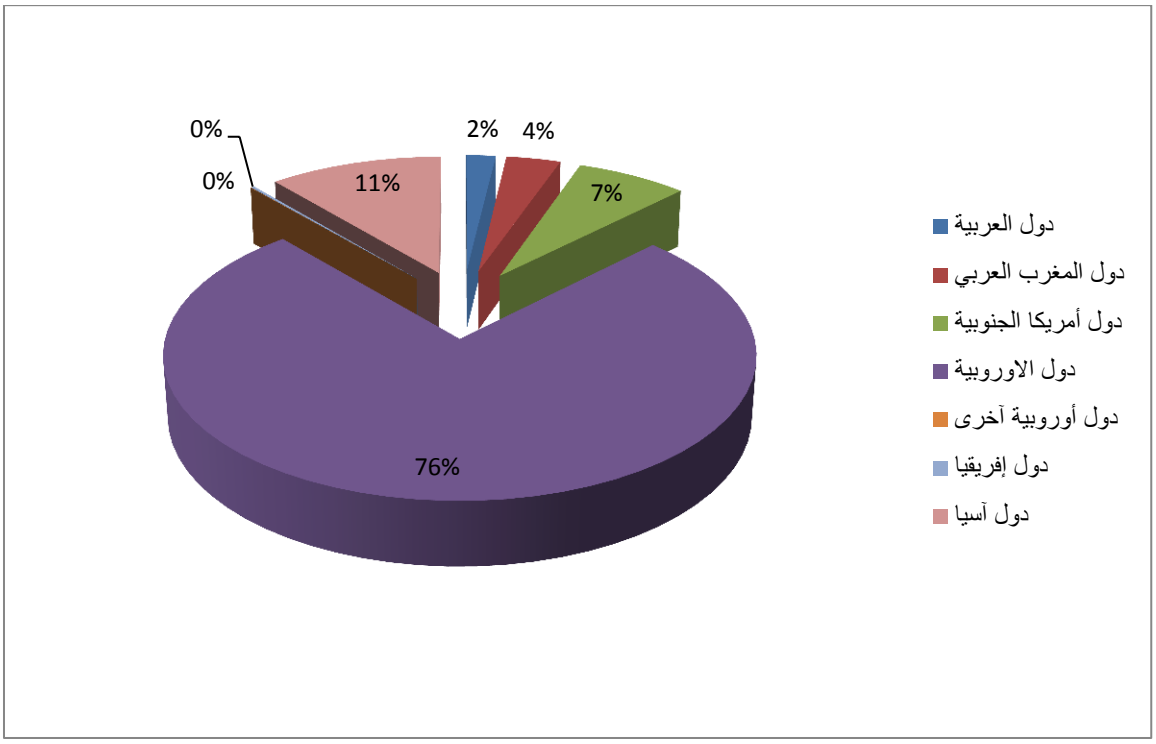

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (05)

نلاحظ من خلال الشكل ان الصادرات الجزائرية بلغت حوالي 33مليار دولار امريكي تتجه معظمها الى الاتحاد الأوروبي بنسبة 76% حيث انه يعتبر من اهم زبائن الجزائر وهدا نتيجة تقارب الدولتين ثم تليها آسيا 11 %ثم دول أمريكا 7% ثم دول المغرب العربي.

المطلب الثاني: تحليل تركيبة الواردات في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب تطور الواردات الجزائرية وايضا التوزيع الجغرافي لها

الفرع الأول: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2022)

اولا: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

الجدول رقم(3-05): التطور السلعي لواردات الجزائر خارج المحروقات (2010-2022)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السلع	المواد الغذائية	المنتجات النصف مصنعة	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	المواد الأولية	المواد الاستهلاكية	مجموع الواردات
2010	6058	10098	15776	341	1409	5836	**39518**
2011	9850	10685	16050	387	1783	7328	**46083**
2012	9022	10629	13604	330	1839	9997	**45421**
2013	9580	11310	16194	508	1841	11210	**50643**
2014	11005	12850	18961	658	1891	10334	**55699**
2015	9316	12034	17076	664	1560	8676	**50142**
2016	8223	11437	15412	503	1563	8338	**45476**
2017	8438	10985	13995	611	1527	8511	**43767**
2018	8573	10959	13433	563	1898	9756	**45182**
2019	7694	9840	10845	437	1921	7934	**38671**
2020	7723	7614	8697	198	2199	5577	**32008**
2021	8877	7313	9158	247	3401	6498	**35494**
2022	7783	7131	5897	149	3202	3781	**27943**

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على البنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية النشرة الصلاة رقم 60-2022

نلاحظ من خلال جدول الواردات الجزائرية فإن المنتجات الصناعية أو التجهيزات الصناعية تحتل صدارة الواردات بما قيمته 4.2 مليار دولار تليها المنتجات النصف مصنعة تقدر بـ 2.3 مليار دولار ثم بعدها المنتجات الغذائية بقيمة 2.2 مليار دولار، المنتجات الاستهلاكية بقيمة 1.4 مليار دولار ثم تليها المواد الأولية 489 مليون دولار والتجهيزات الفلاحية 107 مليون دولار.

الشكل رقم (3-04): التطور السلعي لواردات الجزائر خارج المحروقات (2010-2022)

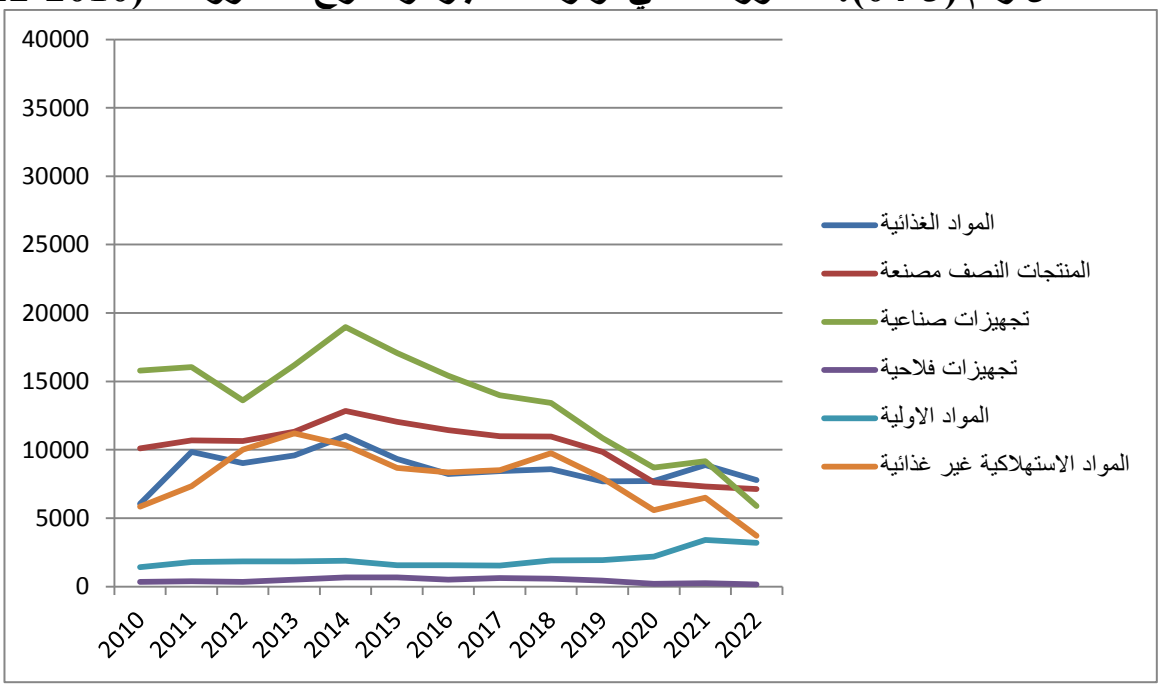

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (04)

من خلال المنحنى نلاحظ في سنتي 2010 و2014، شهدت الواردات في الجزائر ارتفاعًا مستمرًا، حيث وصلت إلى مستوى مذهل بلغ 58.58 مليار دولار. بعد الانهيار المضطرب لأسعار النفط بحلول منتصف عام 2014، عانت الموارد في الدولة ولضمان الاستقرار، نفذت الجزائر تدابير لترشيد الإنفاق العام والحفاظ على التوازن الخارجي، مع مبادرة رئيسية تتمثل في خفض الواردات. على الرغم من ذلك ، ظهر عجز في الميزان التجاري

شهد سوق الاستيراد في عام 2015 انخفاضًا في جميع السلع باستثناء المعدات الزراعية ، والتي شهدت ارتفاعًا طفيفًا من 658 مليون دولار إلى 664 مليون دولار. في عام 2016 انخفضت الواردات جميع السلع معدا المواد الأولية تمتعت بزيادة متواضعة بنسبة 0.19 ٪ تقريبًا ، كانت واردات عام 2017 عبارة عن أكياس مختلطة وأظهر عام 2018 انتعاشًا لبعض العناصر: قفزت المواد الغذائية بنسبة 1.6٪ ، وارتفعت المواد الخام بنسبة 24.29٪ ، وارتفعت السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 14.6٪. لم تكن الواردات الأخرى جيدة كما شهدت انخفاضات متفاوتة.

تهيمن المعدات الصناعية على حجم الواردات ، حيث تستحوذ على الحصة الأكبر في الواردات خلال 2018 وفي المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة ثم سلع استهلاكية ثم في اخر المرتبة التجهيزات الفلاحية

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق خلال فترة 2022-2010

يوضح الجدول التالي توزيع للواردات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعد دولها من اهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

الجدول رقم(3-06): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال فترة (2010-2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	دول العربية	دول المغرب العربي	دول أمريكيا الجنوبية	دول الاوروبية	دول أوروبية اخرى	دول افريقيا	دول آسيا	المجموع
2010	1262	388	2380	20704	388	396	8280	33798
2011	1760	579	3931	24616	579	578	8873	40916
2012	1555	1652	3590	26333	1652	741	9538	45061
2013	2414	1213	3466	28724	1213	594	10623	48247
2014	1962	886	3815	29684	886	440	12619	38934
2015	1918	1225	2822	25485	1225	359	11850	44884
2016	1927	936	2857	22472	936	238	11709	41075
2017	1542	1910	3209	20298	1910	186	12369	41424
2018	1904	1542	3546	21099	1542	166	11557	40356
2019	1822	1351	5635	18563	1477	1339	11255	41442
2020	-	112	5348	14812	-	1124	14712	36108

المصدر: DGD المديرية العامة للجمارك

الشكل رقم(3-05): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال فترة (2010-2020)

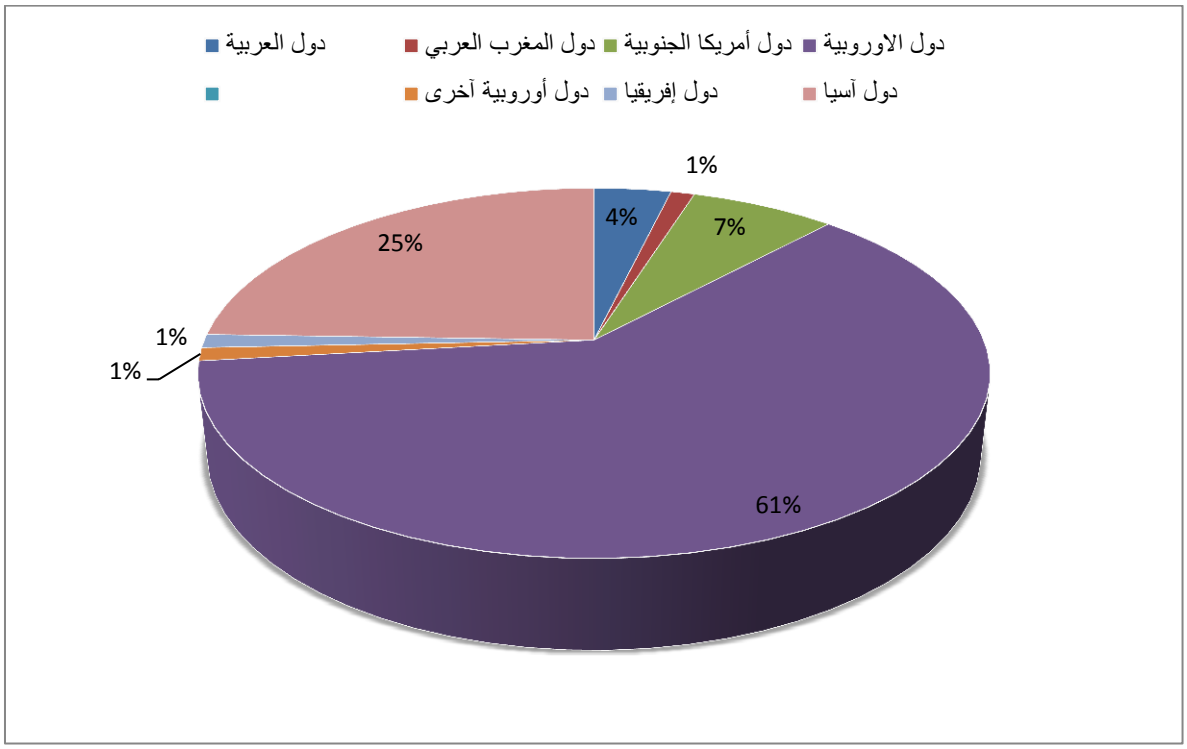

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد علي معطيات الجدول (05)

نلاحظ من خلال الشكل ان واردات الجزائر في عام 2019بلغت حوالي 41مليار دولار وكان توزيعها على العديد من المناطق ومن بين الدول الرئيسية التي تحتل المرتبة الأولى في الاستيراد دول اوبا 61 % ثم تليها اسيا بقيمة 25% بالإضافة الى بعض الدول الأخرى مثل أمريكا ثم الدول العربية والمغرب العربي وافريقيا

المطلب الثالث: تحليل العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر

تشهد الجزائر علاقات اقتصادية خارجية واسعة النطاق، حيث تتعاون مع العديد من الدول والمنظمات الدولية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة وروسيا ودول الشرق الأوسط وأفريقيا.

الفرع الأول: التجارة مع افريقيا جنوب جنوب:

تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في قارة إفريقيا من حيث الحجم الاقتصادي والتبادل التجاري، وتولي الجزائر اهتماما كبيرا لتعزيز التجارة مع دول إفريقيا الجنوبية. وتعد تلك العلاقات ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للجزائر، حيث تساعد في توسيع سوقها وتنويع مصادر الدخل وتحسين التوازن التجاري.

تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول إفريقيا الجنوبية يشهد تزايدا مستمرا في السنوات الأخيرة. وفي عام 2020، بلغت قيمة التبادل التجاري بين الجزائر ودول جنوب القارة الإفريقية حوالي 3.3 مليار دولار أمريكي، حيث تم تصدير سلع وخدمات بقيمة تقدر بنحو 2.1 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت قيمة الواردات من تلك الدول ما يقرب من 1.2 مليار دولار أمريكي.

تتميز التجارة بين الجزائر ودول إفريقيا الجنوبية بالتركيز على القطاعات الزراعية والغذائية والمنتجات الكيميائية والصناعية. وتعتبر جنوب إفريقيا ونيجيريا وأنغولا وزامبيا وموزمبيق من بين الدول الرئيسية التي تتعامل معها الجزائر في إطار التجارة بين الجانبين.

يعمل الجزائر على تعزيز هذه العلاقات الاقتصادية من خلال إبرام اتفاقيات تجارية مع دول إفريقيا الجنوبية، وتسهيل التبادل التجاري وتحسين البنية التحتية للنقل والاتصالات بين الجزائر وتلك الدول. كما تسعى الحكومة الجزائرية إلى دعم الاستثمارات الخارجية في قطاعات الطاقة والبناء والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلك الدول، وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد والاستثمار بين الجانبين.

تنفذ الجزائر استراتيجية توسيع العلاقات التجارية مع دول إفريقيا الجنوبية في إطار السياسة الخارجية النشطة التي تتبناها، والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات مع دول الجوار والتعاون مع دول القارة الأفريقية.

وتعتمد الجزائر على مزايا تنافسية قوية في عديد من القطاعات الاقتصادية مثل الطاقة والصناعات الكيميائية والزراعة والمنتجات الغذائية والمنتجات الصناعية المتنوعة، مما يجعلها شريكًا تجاريًا مهمًا لدول جنوب القارة الإفريقية.

وتأتي الزيادة في حجم التجارة بين الجزائر ودول إفريقيا الجنوبية في إطار تنامي الاقتصادات الناشئة في تلك الدول وتحسين المناخ الاستثماري وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية.

كما تسعى الجزائر لتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول جنوب القارة الإفريقية من خلال المشاركة في منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة الدول العربية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والمنطقة الأفريقية للتجارة الحرة. وتشارك الجزائر في العديد من المشاريع الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإفريقية.

ويمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر مع دول إفريقيا الجنوبية تشهد تطورا مستمرا، ويمكن تعزيزها بمزيد من الجهود لتحسين البيئة الاستثمارية وتطوير البنية التحتية وتوسيع نطاق التعاون في قطاعات متنوعة.

الفرع الثاني: التبادل الاقتصادي آسيا (منظمة بريكس):

تولي الجزائر اهتماما كبيرا لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول آسيا، وتعد منظمة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) من أهم الشركاء التجاريين للجزائر في آسيا. وتتركز العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول بريكس على التبادل التجاري والاستثمار والتعاون الاقتصادي.

وتشهد العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول بريكس تطورا مستمرا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول بريكس حوالي 25.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وتمثل الصين نحو 90% من حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول بريكس.

وتتميز التجارة بين الجزائر ودول بريكس بالتركيز على الصادرات النفطية ومشتقات النفط والمواد الكيميائية والمعادن والمنتجات الزراعية. وتسعى الجزائر إلى تعزيز هذه العلاقات الاقتصادية من خلال المشاركة في المنتديات والمؤتمرات الاقتصادية الدولية والإقليمية، وتوقيع اتفاقيات تجارية مع دول بريكس وتعزيز التعاون الثنائي في قطاعات مختلفة، بما في ذلك الطاقة والصناعات الكيميائية والزراعة والتكنولوجيا والبناء والبنية التحتية.

ويمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر مع دول بريكس تشهد تطورا مستمرا، وتتطلب مزيدا من الجهود لتعزيز التعاون الثنائي وتوسيع نطاق التعاون في قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة والسياحة وغيرها.

تحاول الجزائر توسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع دول بريكس من خلال تعزيز الاستثمارات وتبادل التكنولوجيا وتطوير الجوانب اللوجستية والنقل والاتصالات. وتهدف الجزائر إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول بريكس في إطار العلاقات الاستراتيجية الشاملة التي تربطها بهذه الدول.

وتشهد الجزائر ارتفاعا في الطلب على المنتجات الصناعية والزراعية والإلكترونية والتكنولوجية المستوردة من دول بريكس، وتجري الجزائر محادثات مع هذه الدول لتنمية الصناعات المشتركة وتعزيز التجارة والاستثمار.

ويمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول بريكس تشكل إحدى الأولويات الاستراتيجية للجزائر في توسيع قاعدة شركائها التجاريين وتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول العالم النامي. ومن المتوقع أن تستمر هذه العلاقات في التطور والتعمق في المستقبل، وتوفر فرصا جديدة للتعاون والإستثمار بين الجزائر ودول بريكس في مختلف القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثاني: تحليل دعائم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2017

سنتطرق في هذا المبحث الى مساهمة كل من التجارة الخارجية و قطاع المحروقات و باقي القطاعات في دعم النمو الاقتصادي للفترة 2010- 2017

المطلب الأول: مساهمة التجارة الخارجية في دعم النمو

سنتناول في هذا المطلب ميزان المدفوعات ، الوضعية المالية الخارجية و في الاخير سوق الصرف و سعر الصرف خلال الفترة 2010-2017

الفرع الأول : ميزان المدفوعات

في عام 2010، سجل ميزان المدفوعات في الجزائر فائضاً بلغت قيمته حوالي 8.5 مليار دولار، وهو ما يعني أن الصادرات تجاوزت الواردات خلال ذلك العام.

خلال الأعوام التالية، شهدت الجزائر تدهوراً في ميزان المدفوعات، حيث تحول الفائض إلى عجز في العديد من السنوات. وفي عام 2013، بلغ عجز الميزان التجاري نحو 13.7 مليار دولار.

في الفترة بين عامي 2014 و 2016، شهدت الجزائر تراجعاً في إيراداتها من النفط والغاز، الذي يشكل مصدر دخل رئيسي للبلاد، مما أدى إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات. وفي عام 2016، بلغ عجز الميزان التجاري حوالي 17.8 مليار دولار.

في عام 2017، شهدت الجزائر تحسناً طفيفاً في ميزان المدفوعات، حيث قلص عجز الميزان التجاري إلى حوالي 10.4 مليار دولار. ومع ذلك، لا تزال البلاد تعاني من تحديات اقتصادية ومالية، ويتوقع أن يظل ميزان المدفوعات تحت الضغط في المستقبل القريب.

الفرع الثاني : الوضعية المالية الخارجية

خلال الفترة من 2010 إلى 2017، شهدت الجزائر وضعية مالية خارجية متذبذبة نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية، والتي تعتبر مصدر رئيسي للعملات الأجنبية المستخدمة في الاستيراد والتصدير.

في الفترة من 2010 إلى 2014، كانت الجزائر تحقق فائضًا تجاريًا كبيرًا نتيجة للأسعار العالية للنفط، ولكن في عام 2015 تأثرت الوضعية المالية الخارجية للجزائر بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط العالمية، وتراجعت عائدات التصدير وتزايدت الضغوط على الاحتياطيات النقدية للبلاد.

وفي الفترة من 2016 إلى 2017، استمرت الجزائر في تحقيق فائض تجاري، ولكنه كان أقل بكثير من مستويات الفائض في السنوات السابقة. وتعتمد الجزائر بشكل كبير على الديون الخارجية لتمويل العجز في الميزانية، وتراجعت مؤشرات الدين الخارجي في الفترة من 2010 إلى 2017.

عمومًا، يمكن القول بأن الوضعية المالية الخارجية للجزائر في الفترة من 2010 إلى 2017 تأثرت بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط العالمية، ولكنها استمرت في الحفاظ على تحقيق فائض تجاري، واعتمدت بشكل كبير على الديون الخارجية لتمويل العجز في الميزانية.

الفرع الثالث : سوق الصرف و سعر الصرف

خلال الفترة من 2010 إلى 2017، شهد سوق الصرف في الجزائر تقلبات متعددة، نتيجة لتغيرات في العوامل الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية.

من 2010 إلى 2014، كان سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مستقرا وتم تثبيته عند مستوى 1 دينار جزائري مقابل 0.01 دولار أمريكي، وكان هناك فروقات بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوقي.

في عام 2015، شهدت الجزائر تراجعًا حادًا في إيراداتها النفطية، مما أدى إلى زيادة الضغوط على سوق الصرف، وشهد الدينار الجزائري تراجعًا كبيرًا في سعر الصرف، ووصل إلى مستويات منخفضة جدًا مقابل العملات الأجنبية، وتم اتخاذ إجراءات لتثبيت السعر والحفاظ على الاستقرار المالي.

وفي الفترة من 2016 إلى 2017، بدأ سعر الصرف في التحسن تدريجيًا نتيجة لزيادة إنتاج النفط وتحسن الأوضاع الاقتصادية، وتحسنت العلاقات التجارية مع بعض الدول الأجنبية.

عمومًا، يمكن القول بأن سوق الصرف في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2017 شهد تقلبات متعددة، وتم تثبيت سعر الصرف الرسمي في الفترة من 2010 إلى 2014، وتعرض لتقلبات كبيرة في عام 2015، وبدأ في التحسن تدريجيًا في الفترة من 2016 إلى 2017.

المطلب الثاني : مساهمة قطاع المحروقات في دعم نمو الاقتصادي

ما يزال النشاط الاقتصادي في الجزائر يسيطر عليه قطاع النفط و الغاز ، حيث تعتبر نسبة مساهمة القطاعات الأخرى قليلة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يعتبر عصب الاقتصاد الوطني وهذا ما سيوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(3-07) : نسبة مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010 – 2017)

الوحدة : نسبة مئوية %

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات	قطاعات اخرى
2010	**34.9**	**8.5**	**5.1**	**10.5**	**21.6**	**19.4**
2011	**35.9**	**8.1**	**4.6**	**9.1**	**20.1**	**22.1**
2012	**34.2**	**8.8**	**4.5**	**9.2**	**20.4**	**23**
2013	**29.8**	**9.9**	**4.6**	**9.8**	**23.1**	**22.7**
2014	**27.0**	**10.3**	**4.9**	**10.4**	**24.3**	**23.2**
2015	**18.8**	**11.6**	**5.5**	**11.5**	**27.2**	**26.1**
2016	**17.3**	**12.2**	**5.6**	**11.9**	**27.6**	**25.4**
2017	**19.7**	**12.3**	**5.7**	**11.8**	**26.2**	**24.3**

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على مجلة أبحاث اقتصادية وادارية المجلد 41 ، العدد 02 :، السنة : 2020 ، ص067 – 086

خلال فترة الدراسة ، تم تحديد المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني على أنه قطاع المحروقات ، كما هو موضح في الجدول09 وقدرت مساهمته بنسبة كبيرة في المتوسط 29.41٪ في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤكد الدور الحاسم لقطاع المحروقات في دفع عجلة الاقتصاد، في عام 2014 تحسنت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لكنها انخفضت مرة أخرى بسبب انخفاض الأسعار في النصف الثاني من العام وصل هذا إلى 27٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتقلصت النسبة في 2015إلى 18.8٪ وظلت مستقرة عند 19.7٪ في 2017، ومن المهم ملاحظة أن تراجع معدلات النمو الاقتصادي يُعزى إلى انخفاض عائدات الهيدروكربونات ، مما يكشف عن أهمية قطاع النفط والغاز للاقتصاد الجزائري

الجدول رقم(3-08) : تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010 – 2017

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة	1015.3	1183.2	1421.7	1640.0	1772.2	1935.1	2140.3	2281.9
المحروقات	4180.4	5242.5	5536.4	4968.0	4657.8	3134.2	3025.6	3660.0
الصناعة	617.4	664.2	729.5	771.8	837.7	919.4	989.7	1062.0
البناء و الاشغال العمومية	1257.4	1333.3	1491.2	1627.4	1794.0	1917.2	2072.9	2202.8
الخدمات	2586.3	2933.2	3305.2	3849.8	4186.4	4553.1	4841.3	4867.1
المجموع	9656.8	11356.8	12484	12857.1	13248.1	12459	13069.8	14073.8

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على مجلة أبحاث اقتصادية وادارية المجلد 41 ، العدد 02 :، السنة : 2020 ، ص067 – 086

يسجل في الجدول 10 ، أن عام 2015شهد نموًا سلبيًا في القيمة المضافة ، نتج عن انخفاض أسعار المحروقات في النصف الأخير من عام 2014 وقد أدى ذلك إلى انخفاض القيمة المضافة التي انخفضت من 13248.1مليار في عام 2014 الى 12459مليار دينار جزائري في عام 2015وعلى النقيض من ذلك أظهرت السنوات الأخرى اتجاهاً أفضل بمعدلات إيجابية.

المطلب الثالث : مساهمة باقي القطاعات في دعم النمو الاقتصادي

الفرع الاول: قطاع الفلاحة

خلال فترة الدراسة ، كانت مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد باستمرار أقل من المعدل السنوي المستهدف البالغ 10٪على الرغم من المخصصات المالية لبرامج التنمية ، إلا أن متوسط مساهمة القطاع بلغت 9.76٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي وكان ضعف الاستثمارات وظروف الجفاف من بين العوامل التي ساهمت في هذه النتيجة .ومع ذلك ،

كان هناك بعض التحسن في عامي 2014و 2015، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تحسن الأحوال الجوية وزيادة الدعم.

الفرع الثاني: قطاع الصناعة

سجل هذا القطاع نسبة متوسطة متدنية قدرت ب 5,09 % من الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى، رغم الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية إلا أن غياب استراتيجية واضحة خاصة بالقطاع حال دون تسجيل معدلات مقبولة تعكس التطلعات والأهداف المنتظرة.

الفرع الثالث: قطاع البناء والأشغال العمومية

تقدر مساهمته بمتوسط 10.39٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يعكس حجم الأموال الكبيرة المخصصة للقطاع من خلال برامج التنمية التي تستهدف بشكل رئيسي مشاريع الإسكان المختلفة وكذلك المرافق الأساسية.

الفرع الرابع: قطاع الخدمات

تأتي نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية بعد قطاع الوقود بمتوسط 23.32٪ ، لكنها تحسنت في السنوات الأخيرة ، وبلغ معدل المساهمة 27.2٪ في عام 2017.انعكس الانخفاض الكبير في قطاع الهيدروكربونات في مساهمة القطاعات الأخرى .نلاحظ من الجدول 2أنه طوال فترة الدراسة شهدت جميع قطاعات الاقتصاد نمواً إيجابياً في القيمة المضافة ، كما نرى من النمو المستمر في القيمة المضافة في جميع القطاعات باستثناء قطاع الوقود ، مما يوضح النمو الهائل للقطاع الوطني .يعتمد الاقتصاد على صناعة الهيدروكربونات ، وأي تغيرات تؤثر على هذه الصناعة لها تأثير مباشر على التوازن المالي للاقتصاد الوطني .

المبحث الثالث: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2018-2022

سنتطرق في هذا المبحث الى مساهمة كل من التجارة الخارجية وقطاع المحروقات وباقي القطاعات في دعم النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة

المطلب الاول: مساهمة التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي

سنتناول في هذا المطلب ميزان المدفوعات ، الوضعية المالية الخارجية و في الاخير سوق الصرف و سعر الصرف خلال فترة الدراسة :

الفرع الاول تطور ميزان المدفوعات

استمر العجز في الحساب الجاري وحساب رأس المال مع استمرار ركود المعاملات المالية بين المقيمين وغير المقيمين ومع ذلك كان هناك تقلص كبير في عجز ميزان المدفوعات من 16.37مليار دولار العام الماضي إلى 1.48مليار دولار هذا العام.

الشكل رقم (3-06): تطور اهم ارصدة ميزان المدفوعات

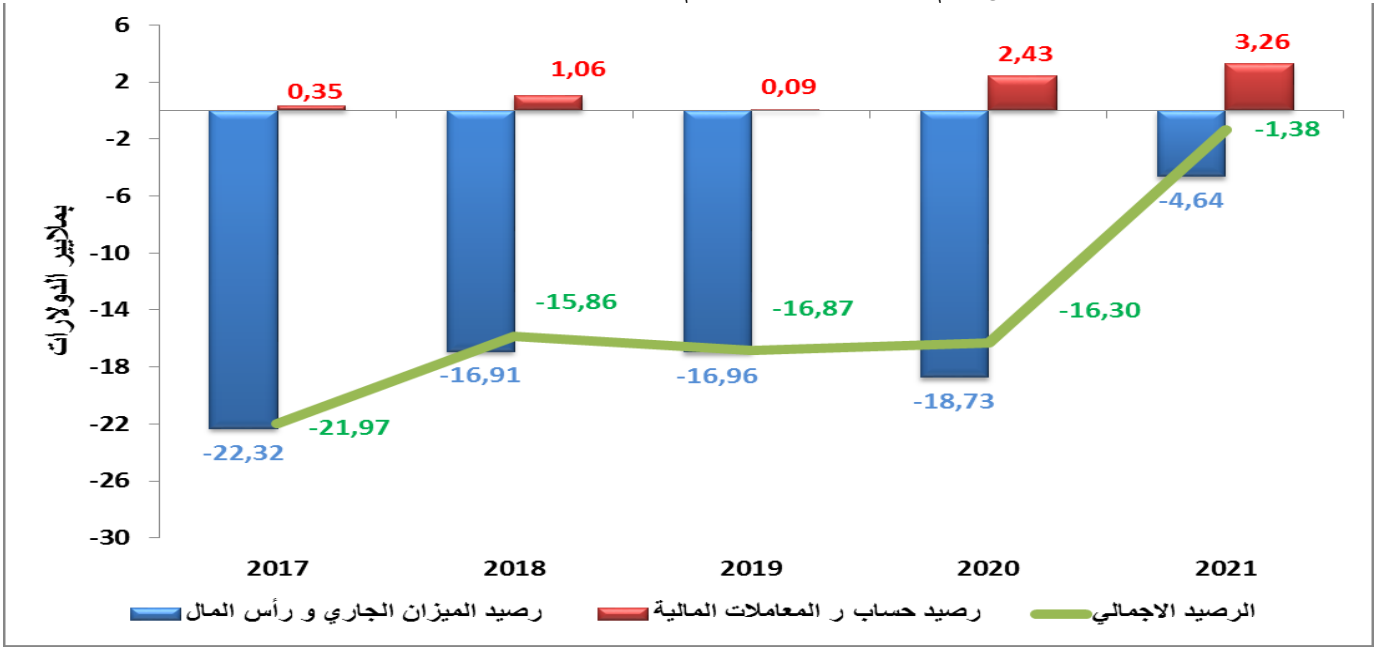

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي

في عام 2021، فاجأ الميزان التجاري البعض بفائض قدره 1.15مليار دولار ، بزيادة كبيرة عن العجز البالغ 13.5 مليار دولار في العام السابق . لم تمنع الزيادة في الواردات السلعية إجمالي صادرات البضائع (FOB)من الوصول إلى 38.65مليار دولار في عام 2021، وهو ما يمثل ارتفاعًا مذهلاً قدره 16.63مليار دولار عن العام السابق البالغ 21.93مليار دولار .ومن المثير للاهتمام ، أن صادرات الهيدروكربونات ، التي تشكل 88.33٪ من إجمالي الصادرات ، شهدت ارتفاعًا هائلاً بنسبة 70.16٪ في عام 2021مقارنة بعام 2020.بين عامي 2019و 2020، شهدت أسعار النفط انخفاضًا بنسبة 34.70٪ من 64.44دولارًا أمريكيًا إلى 42.08دولارًا أمريكيًا .ومع ذلك ، استأنف سعر برميل خام برنت اتجاهه التصاعدي في عام 2021، محققًا متوسط سعر قدره 72.47دولارًا ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 72.22٪ .شهد عام 2021زيادة في الصادرات)طن من المكافئ النفطي (بنسبة 0.94٪ ، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى ارتفاع الصادرات الهيدروكربونية من 20.02مليار دولار إلى 34.06مليار دولار .في عام واحد فقط ، كان هناك ارتفاع مذهل بلغ 14.04مليار دولار

على الرغم من كونها صغيرة وغير متنوعة للغاية مع أنظمة الإنتاج ، فقد وصلت صادرات السلع غير الهيدروكربونية إلى مستوى قياسي بلغ 4.5مليار دولار بنهاية عام 2021، بزيادة قدرها 135.67٪ مقارنة بعام 2020.

الفرع الثاني :الوضعية المالية الخارجية

منذ عام 2014 كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز كبير ، مما تسبب في انخفاض الاحتياطيات الأجنبية الرسمية بأكثر من 75٪ في غضون عقد من الزمن، انخفض مخزون الاحتياطيات من 182.22مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2011، إلى 114.13مليار دولار أمريكي في عام 2016، وانتهى في النهاية عند 45.30مليار دولار أمريكي وهذا يُترجم إلى انخفاض سنوي متوسط بنحو 14مليار دولار وبلغ ذروته في تدهور الاحتياطيات بأكثر من 75٪ بحلول نهاية ديسمبر .2021

الشكل رقم(3-07): تطور احتياطي الصرف

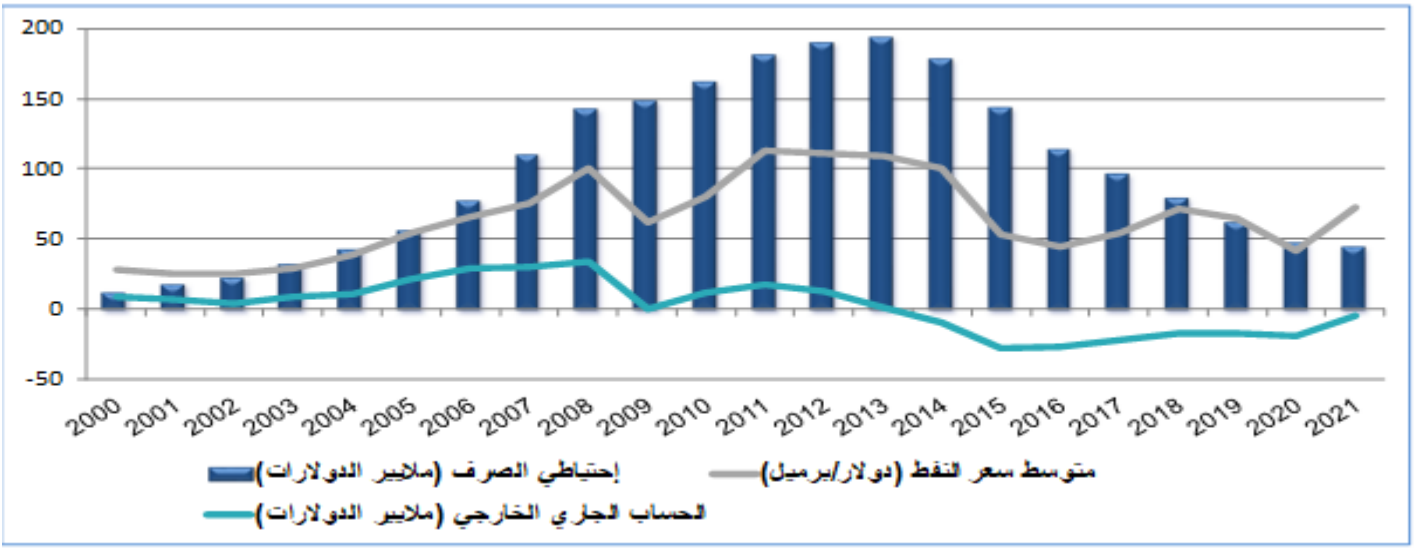

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي

في عام 2014شهدت أسعار النفط انخفاضًا حادًا، إلا أن الاقتصاد الوطني صمد أمامه بسبب المستوى المذهل للأصول الاحتياطية التي لا تزال متاحة، تمثل هذه الموارد ما يقرب من 13شهرًا من واردات السلع والخدمات وهي دليل على قدرة البلاد على تحمل الظروف الاقتصادية الصعبة علاوة على ذلك لا تزال مستويات الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل منخفضة (1.25٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021)، مما يُعزى إلى هذه المرونة .من الضروري الحفاظ على مستويات مناسبة من الأهمية خلال أشهر كثيفة الاستيراد وفقًا للممارسات العالمية. وهذا يتطلب تخصيص احتياطيات النقد الأجنبي لتمويل السلع والخدمات التي تساعد في الاستثمار الإنتاجي، لا سيما في الصناعة التحويلية والخدمات المنتجة .هذا النهج هو أفضل طريقة لتنويع الاقتصاد الوطني ورفع الصادرات غير الهيدروكربونية

في عام 2021، بلغت القيمة التقديرية للديون الخارجية المستحقة على المدينين المتوسط والطويل 1.473مليار دولار ، بانخفاض عن 1.665مليار دولار مستحقة في عام 2020ويعزى هذا الانخفاض البالغ 192مليون دولار إلى عوامل متعددة، لعبت مدفوعات السداد الرئيسية التي تعادل 147مليون دولار دورًا مهمًا ، كما فعل تأمين تعبئة ائتمانية

جديدة بمبلغ 70مليون دولار تقريبًا، بالإضافة إلى ذلك أثر التأثير الإيجابي لسعر الصرف بنحو 115مليون دولار على المبلغ المستحق في عام .2021وقد نتج هذا الارتفاع عن انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار خلال هذه الفترة . كل السلف النقدية الممنوحة للشركات التابعة في الجزائر من قبل الشركات الأم أدت إلى تعبئة مبلغ 70مليون دولار هذا العام تذكر أن هذا يتعلق فقط بعام 2021

الفرع الثالث: سوق الصرف وسعر الصرف

مع ارتفاع أسعار النفط وتعافي الأنشطة الاقتصادية المحلية والأجنبية في عام 2020بعد تأثير وباء كوفيد 19، تسارع انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو في عام 2021، مما يعكس بشكل أساسي تطور الجزائريين .الدينار على أساس سنوي USD / EUR، الجزائر سينخفض الدينار مرة أخرى في عام .2020في عام 2021، ستنخفض قيمته بنسبة 6.1٪ مقابل الدولار الأمريكي و 9.3٪ مقابل اليورو ، بانخفاض قدره 5.9٪ و 7.7٪ على التوالي . لم يتوقف الدينار الجزائري عن الهبوط أمام الدولار في 2020وطوال 2021، لكنه ارتفع بشكل طفيف بنسبة 0.6٪ في أبريل .كمتوسط شهري ، فقد الدينار الجزائري 5.3٪ مقابل الدولار خلال شهر ديسمبر . ديسمبر 2020و 2021

الجدول رقم(3-09): تطور العملات الرئيسية مقابل وحدة واحدة بالدولار الامريكي بمعدل سنوي

العملة	2020	2021	التغير
اليورو	0,8777	0,8458	%3,64-
الجنيه الإسترليني	0,7803	0,7268	%6,86-
اليوان الصيني	6,9042	6,45081	%6,57-
الين الياباني	106,7754	109,8429	%2,87+
راند جنوب إفريقيا	16,4932	14,77514	%10,42-
الريال البرازيلي	5,1587	5,3958	%4,60+
الدولار الكندي	1,3422	1,2533	%6,62-

المصدر : بنك الجزائر التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي و النقدي

المطلب الثاني : مساهمة قطاع المحروقات في دعم نمو الاقتصادي

شهدت الأحداث الاقتصادية لصناعة الوقود انتعاشًا في التراجع الذي بدأ في عام 2006، بعد الأحداث التي مرت في عامي 2015و .2016وبلغ معدل النمو 2.4-٪ في عام 2017، ثم انخفض إلى 6.4-٪ في عام 2018، و وصلت إلى 4.9-٪ في عام 2019

الشكل رقم(3- 08): مساهمة قطاع المحروقات في نمو اجمالي الناتج

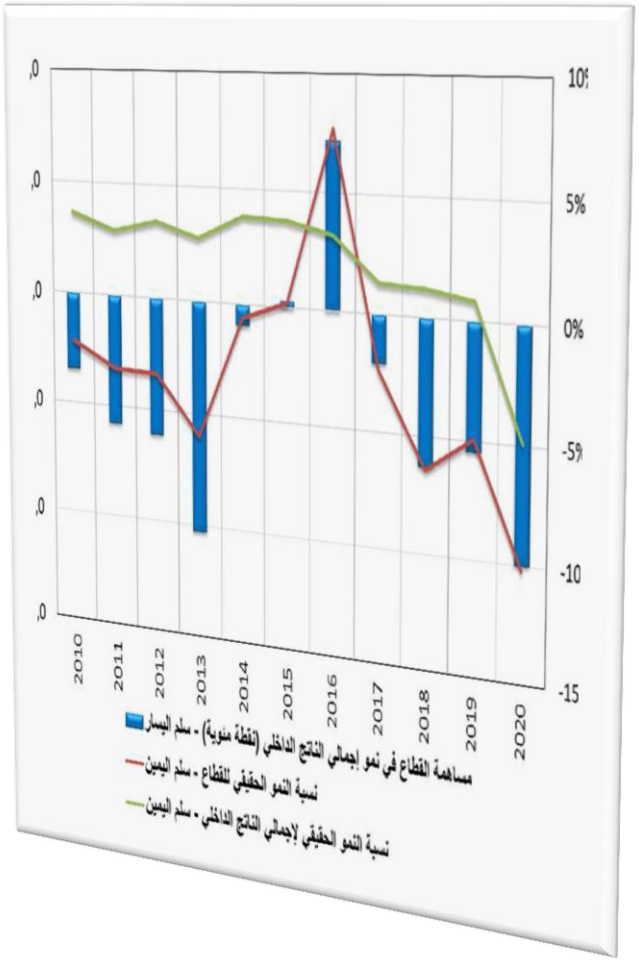

الشكل رقم(3-09): نمو قطاع

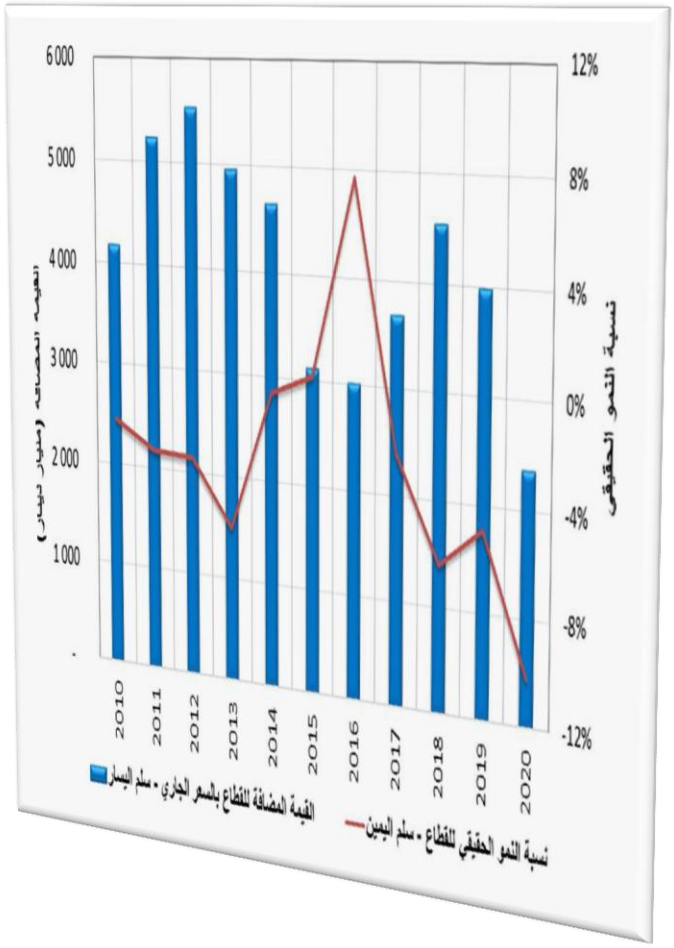

المصدر : بنك الجزائر التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي و النقدي

أدى الانكماش الحاد في إنتاج الهيدروكربونات إلى تأثير سلبي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث انخفضت حصته في القيمة المضافة من 22.2٪ في عام 2018إلى 19.5٪ في عام .2019ولسوء الحظ ، انخفضت الأسعار والكميات المنتجة ، مما تسبب في انخفاض القيمة بنسبة 12.3٪ ، مع تراجع القيمة المضافة للقطاع إلى 3990.4 مليار دينار .انخفض سعر برميل النفط من 71.3دولاراً في 2018إلى 64.4دولاراً في 2019، بانخفاض 9.8٪ ، فيما يتعلق بأسعار الوقود المصدّر .بالنظر إلى الجانب الآخر ، شهد الغاز الطبيعي زيادة في الأسعار ، حيث تكلف كل

مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)ما بين 4.4٪ و 6.8٪ أكثر .شهد الوقود السائل والغازي انكماشًا في صادرات الهيدروكربونات بنسبة 0.8٪ و 17.7٪ على التوالي ، مما أدى إلى تصدير إجمالي 91.7مليون طن من البترول (TEP)، بانخفاض 9.0٪ عن عام .2018بسبب الأزمة الصحية الحالية وعدم اليقين المصاحب لها ، انخفض الطلب على الوقود مما ادى الى انهيار الاسعار، من حيث الحجم والقيمة المضافة ، لا يزال قطاع الوقود في وضع حساس .بدأ هذا الاتجاه التنازلي المستمر في عام 2006ولكنه وصل إلى ذروته في عام 2020بمعدل نمو سلبي -) 10.2٪ - (بزيادة كبيرة مقارنة بمعدل النمو 4.9-)٪ (في عام .2019وبحسب التقديرات ، من المتوقع أن تنخفض قيمة قطاع المحروقات للعام الرابع على التوالي ، لتصل إلى 2378.8مليار دينار في .2020ويمثل ذلك انخفاضاً كبيراً في القيمة 40.4-)٪ .(بسبب مدخلات القطاع ، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40.7٪ .نظرًا للانخفاض الحاد في إنتاج المنتج المحلي ، كانت نسبة عام 2020البالغة 12.7٪ انخفاضًا كبيرًا عن نسبة العام الماضي البالغة 19.5٪ . خلال عام 2020، شهد كل من النفط الخام والغاز الطبيعي انخفاضًا حادًا في الأسعار استجابة لتضاؤل الطلب العالمي على الوقود .انخفض متوسط السعر السنوي للنفط الخام بنسبة 34.72٪ ، حيث انخفض من 64.440دولارًا للبرميل في عام 2019إلى 42.069دولارًا فقط في عام .2020وفي الوقت نفسه ، تعرضت أسعار الغاز الطبيعي لضربة مماثلة ، مع انخفاض كبير بنسبة 27.23٪ إلى 4918دولارًا .لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)مقارنة بـ6,758 دولارًا للعام السابق.

من جانبها بلغت الصادرات الهيدروكربونية في عام2020 (مقاسة بما يعادل طن الواحد من النفط TEP)ما يعادل 81.8مليون طن ، بانخفاض نسبته 10.85٪ مقارنة بالعام السابق .يتعلق هذا الانخفاض بالوقود السائل والغازي المرتبة بـ(13.8-٪) وبـ(7.1-٪)

الشكل رقم (3-10): نمو قطاع المحروقات

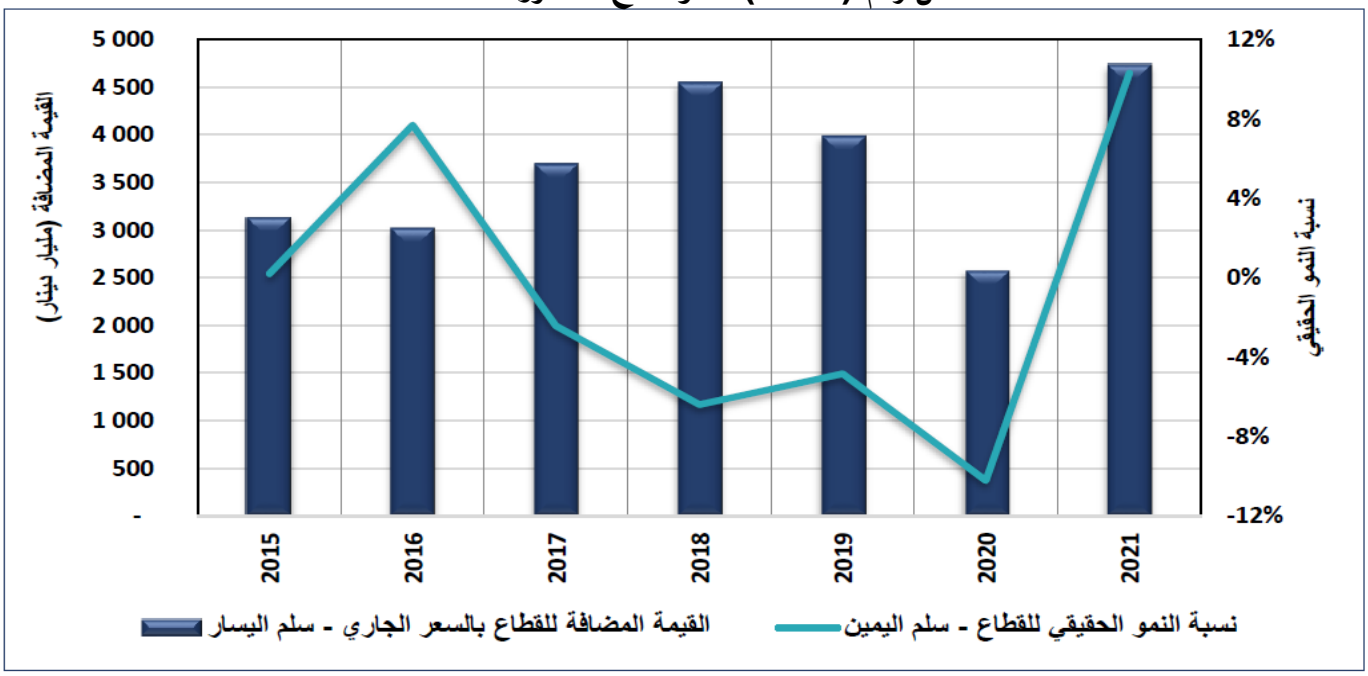

المصدر : بنك الجزائر التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي و النقدي

في عام 2021مع الانتعاش الاقتصادي سيرتد الطلب العالمي على النفط بقوة قريبًا من المستوى الذي كان عليه قبل الوباء ، وعلى هذه الخلفية فإن إنتاج وتصدير الهيدروكربونات في الاقتصاد الوطني سوف ينتعش بشكل كبير في الواقع بعد انكماش تاريخي غير مسبوق بنسبة10.2 ٪ في أكثر من 20عامًا ، سجلت صناعة الوقود نموًا قويًا في الحجم بنسبة 10.3٪ في عام 2021وبلغت القيمة المضافة للصناعة من حيث القيمة الجارية 4734.4مليار دينار بزيادة كبيرة جدا بلغت 83.9٪ مقارنة بالعام السابق .ويعزى هذا الأداء إلى زيادة حادة في متوسط سعر النفط الخام الجزائري من 42.07دولارًا للبرميل في عام 2020إلى 72.75دولارًا للبرميل في عام 2021كما ارتفع متوسط السعر السنوي للغاز الطبيعي بنسبة 5.41٪ إلى 5185دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)في عام 2021 مقارنة بـ 4918دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)في عام 2020، ارتفعت القيمة المضافة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي من 14.0٪ في عام 2020إلى 21.5٪ في عام 2021مدفوعة بمزيج من ارتفاع إنتاج النفط والغاز وارتفاع متوسط الأسعار.

الشكل رقم(3- 11):التطور السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

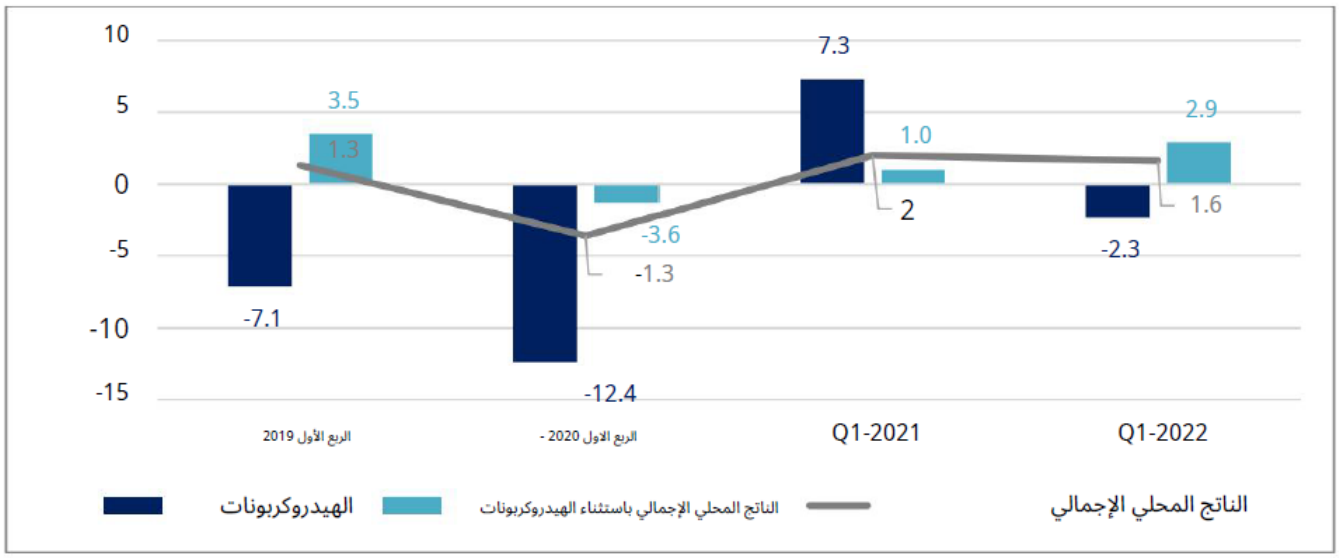

المصدر : بنك الجزائر التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي و النقدي

في عام 2021وصل حجم صادرات الهيدروكربونات (ما يعادل طن واحد من TEP) إلى 95.4مليون طن من المكافئ النفطي بزيادة قدرها 16.72٪ عن العام السابق وتعزى هذه الزيادة في الغالب إلى الهيدروكربونات الغازية والتي من المتوقع أن تزداد بنسبة 37.55٪،ونتيجة لذلك أدى ارتفاع أسعار وأحجام المحروقات السائلة والغازية المصدَّر إلى زيادة بنسبة 73.9في المائة في عائدات التصدير إلى 35.2مليار دولار

يتميز النمو الاقتصادي في الربع الأول من عام 2022بتراجع القيمة الحقيقية لقطاع الوقود (2.3-٪) ، مقابل زيادة قدرها 7.3٪ في نفس الفترة من العام الماضي.

المطلب الثالث: مساهمة باقي القطاعات في دعم النمو الاقتصادي

تتمثل في قطاع الزراعة ، الصناعة ، البناء و الاشغال العمومية ، الخدمات .

الفرع الاول : قطاع الزراعة

يتميز مناخ شمال إفريقيا بتراجع النشاط الزراعي في عام 2019، ويُقدر بنحو 2.7٪ وهو أقل من 3.5٪ في عام 2018ونموذجي خلال سنوات نمو القطاع المنخفض .في عام 2019، لعبت الصناعة الزراعية دورًا كبيرًا في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي والنمو غير النفطي ، حيث ساهمت بنسبة 40٪ و 17.1٪ على التوالي .عند فحص انهيار نمو الإنتاج الزراعي ، اتضح أن القطاع شهد تطورات كبيرة في الإنتاج البستاني بنسبة 7.4٪ ، وكذلك إنتاج الطماطم الصناعية ومحاصيل العلف والأشجار والكروم .يتناقص إنتاج الحبوب وهذه الظاهرة ليست بالشيء الجديد .كانت كمية الحبوب التي يتم إنتاجها مشكلة للمزارعين لفترة من الوقت الآن .من الواضح أن هذا الانخفاض يرجع إلى عوامل متعددة

مثل المناخ والآفات وسوء جودة التربة للزراعة .ومع ذلك ، يمكن أن تساعد التكنولوجيا الجديدة ، وطرق الزراعة المختلفة ، والدعم الحكومي في عكس اتجاه الانخفاض في إنتاج الحبوب .على الرغم من التحديات ، إذا اتخذنا خطوات لمعالجة هذه القضايا ، فقد نتمكن من زيادة إنتاج الحبوب وتحسين رفاهية المزارعين والمجتمعات على حد سواء .

الشكل رقم(3- 12): نمو قطاع الزراعة

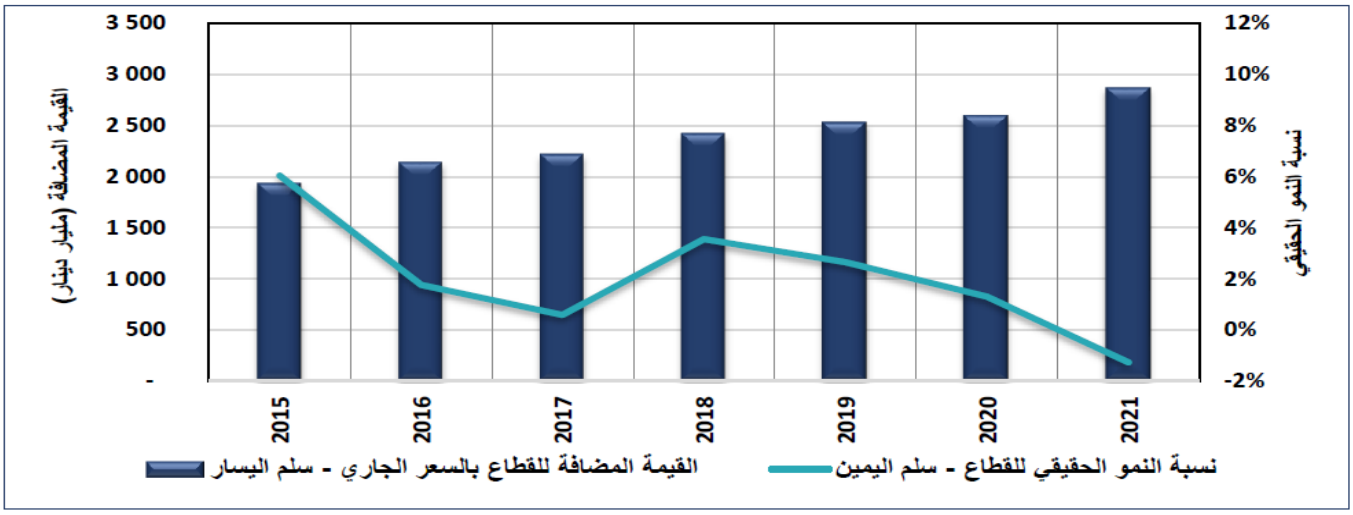

المصدر بنك الجزائر التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي و النقدي

فيما يتعلق بمحاصيل 2018/2019، بلغ إنتاج الحبوب 56.3مليون قنطار ، أي أقل بمقدار 4.3مليون قنطار عن عام 2018. شهدت الزراعة ، المحرك الرئيسي للنمو في عام 2020، أكبر انخفاض لها في عام 2021 لم يشهده منذ عام 2002، ونما ناتجها بنسبة سالب 1.3٪ ، و 2.6نقطة مئوية دون حدود 2020، على الرغم من تراجع الظروف الصحية .تشير البيانات القطاعية إلى انخفاض حاد في إنتاج الغذاء من 43.9مليون قنطار في عام 2020إلى 27.6مليون قنطار في عام 2021 (-37٪) .(كما لوحظ هذا الانكماش في منتجات مختلفة للقطاع مثل :القمح الصلب (-29٪) ، القمح اللين (-37٪) ، الشوفان (-42٪) ، الشعير (-54٪) .(بالإضافة إلى ذلك ، انخفض إنتاج الزيتون بنسبة 34٪ بعد آثار حرائق الغابات .وبالمثل ، سجل إنتاج البستنة أيضًا انخفاضًا بنسبة 3٪ مقارنة بنمو قدره 2.73٪ في عام 2020، واستقر عند 146.09مليون قنطار في عام 2021مقارنة بـ 150.7مليون قنطار في عام 2020.من ناحية أخرى ، سجلت بعض قطاعات القطاع الزراعي ، خاصة اللحوم الحمراء والطماطم الصناعية والتمور وزراعة الكروم ، معدلات نمو إيجابية بلغت 2٪ و 20٪ و 3٪ و 14٪ على التوالي .

الفرع الثاني : قطاع الصناعة

في عام 2019، ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص الاعتباريون) في الناتج المحلي الإجمالي من خلال توليد قيمة مضافة بلغت 1165.7مليار دينار شكلت 5.7٪ من قطاع الصناعة .شهد قطاع الصناعة على الرغم

من حصته المنخفضة في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا طفيفًا قدره 0.1نقطة مئوية فقط ليحقق معدل نمو قدره 3.8٪ في عام .2019ومن الجدير بالذكر أن الصناعة كان لها أقل تأثير على النمو الإجمالي

الشكل رقم (3- 13) : نمو قطاع الصناعة

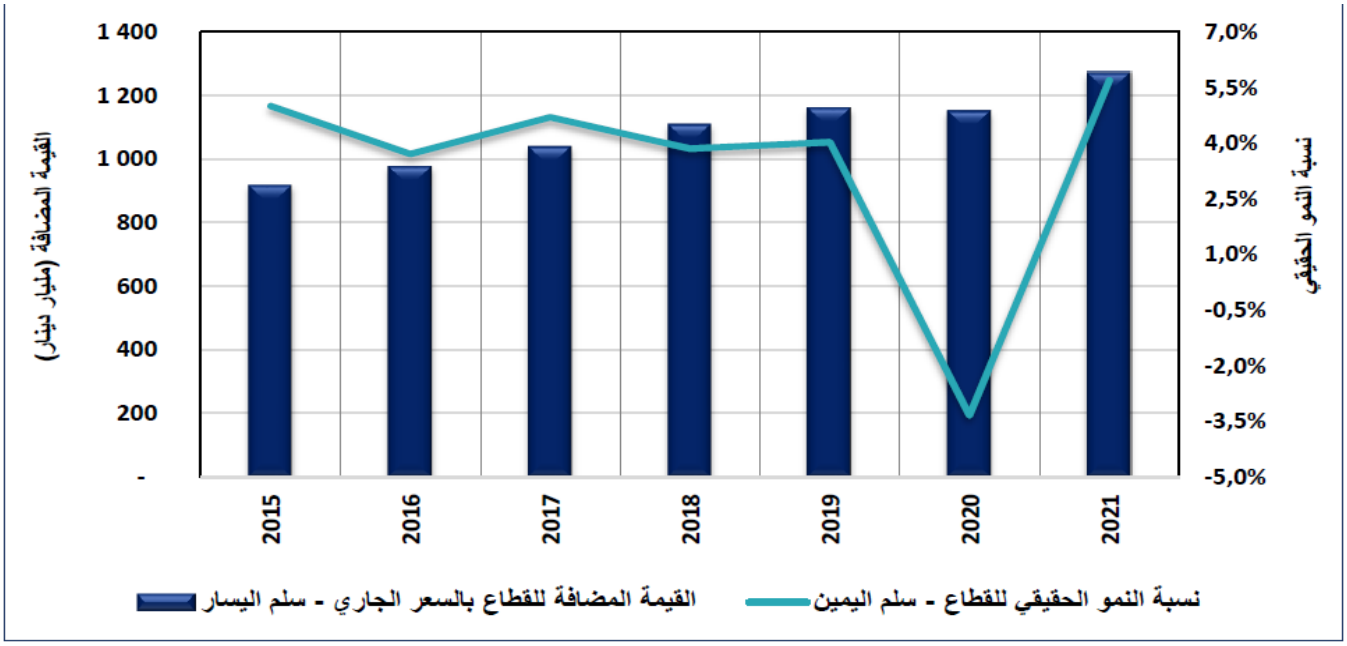

المصدر : بنك الجزائر التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي و النقدي

أظهرت قطاعات مختلفة من الاقتصاد الوطني ديناميكية انتعاش مماثلة في عام 2021، والقطاع الصناعي ليس استثناءً . فقد نما حجمه بنسبة 5.7٪ ، واكتسب 9نقاط مئوية مقارنة بعام 2020و 1.7نقطة مئوية مقارنة بعام 2019، متجاوزًا وتيرة ما قبل الأزمة .وتشكل "الصناعات الغذائية "و "المياه والطاقة "و "الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية71 "٪ من إجمالي القيمة المضافة للصناعة ، المحركات الرئيسية لأداء القطاع الصناعي .وقد سجلت هذه القطاعات الثلاثة معدلات نمو ملحوظة في الحجم بلغت 5.1٪ و 7.8٪ و 14٪ على التوالي .

الفرع الثالث: قطاع البناء والاشغال العمومية

مع أكثر من 1.89مليون عامل، شهد قطاع البناء والأشغال العامة والري بما في ذلك الخدمات البترولية والأشغال العامة (STPP)انخفاضًا بنسبة 1.4٪ في نمو القيمة المضافة ، حيث انخفض بنسبة 3.8٪ في عام .2019في العام الماضي ، ساهم القطاع بقيمة مضافة إجمالية قدرها 2492.0مليار دينار ، ما يقرب من 12.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وكانت مسؤولة عن أكثر من نصف (54.5٪) نمو الناتج المحلي الإجمالي وتقريباً ربع (23.4٪) نمو الناتج المحلي غير النفطي

الشكل رقم(3-14): نمو قطاع البناء والاشغال العمومية

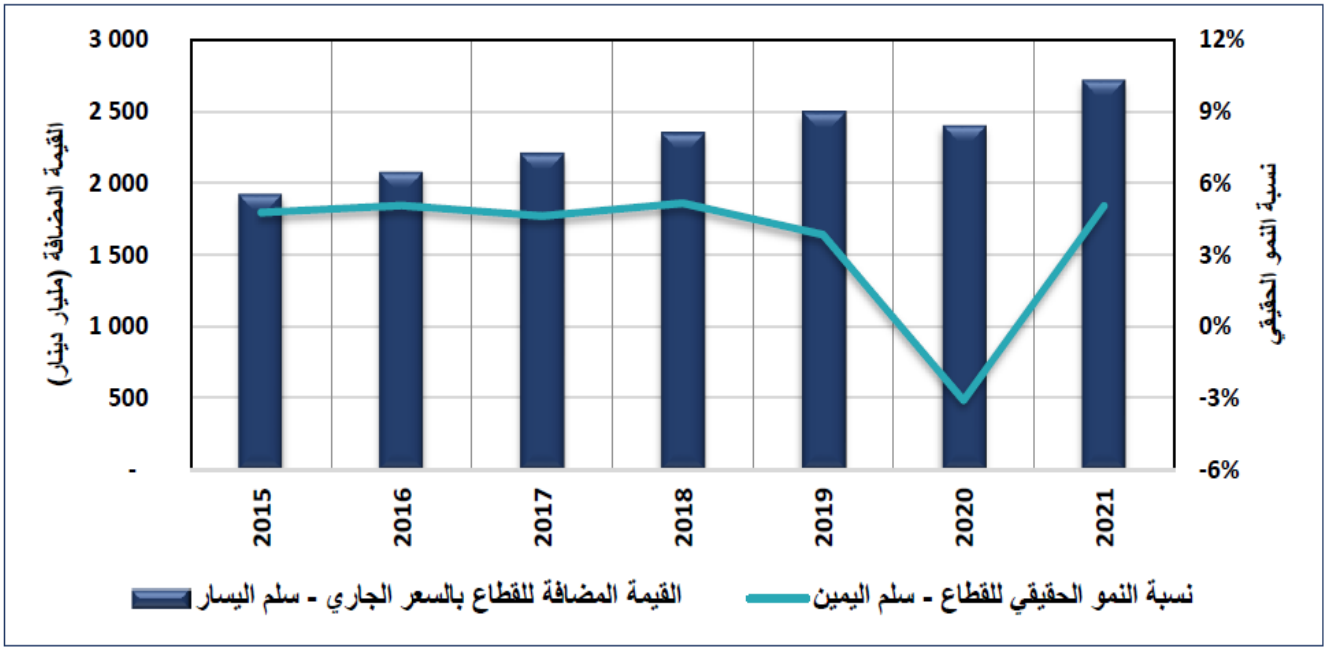

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي

في عام 2021، شهد قطاع البناء والأشغال العامة انتعاشًا في النمو بعد أن شهد انخفاضًا بنسبة 3.1٪ في النشاط في العام السابق، ورغم القيود الصحية تمكن هذا القطاع من الانتعاش تدريجياً ، مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة من 2398.0مليار دينار إلى 2713.5مليار دينار .ومن المثير للاهتمام أن هذه الصناعة تمثل 12.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 15.7٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني.

الفرع الرابع : قطاع الخدمات

في عام 2019، ارتفعت القيمة المضافة لصناعات الخدمات الموجهة نحو السوق وغير الموجهة نحو السوق بنحو 2.6٪ ، بانخفاض طفيف قدره 0.7نقطة مئوية عن عام .2018تقدر القيمة المضافة التراكمية (الخدمات التسويقية وغير التسويقية)بـ 8636.7مليار دينار ، منها 64، 7٪ خدمات تسويقية و 35.3٪ خدمات غير تسويقية .شكلت الخدمات الإجمالية 42.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 52.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الهيدروكربونات كما يعمل في القطاع 60.8٪ من السكان العاملين ، أي أكثر من 6.8مليون شخص

الشكل رقم(3-15) : نمو قطاع الخدمات غير **الشكل رقم(3- 16)**: نمو قطاع الخدمات المسوقة

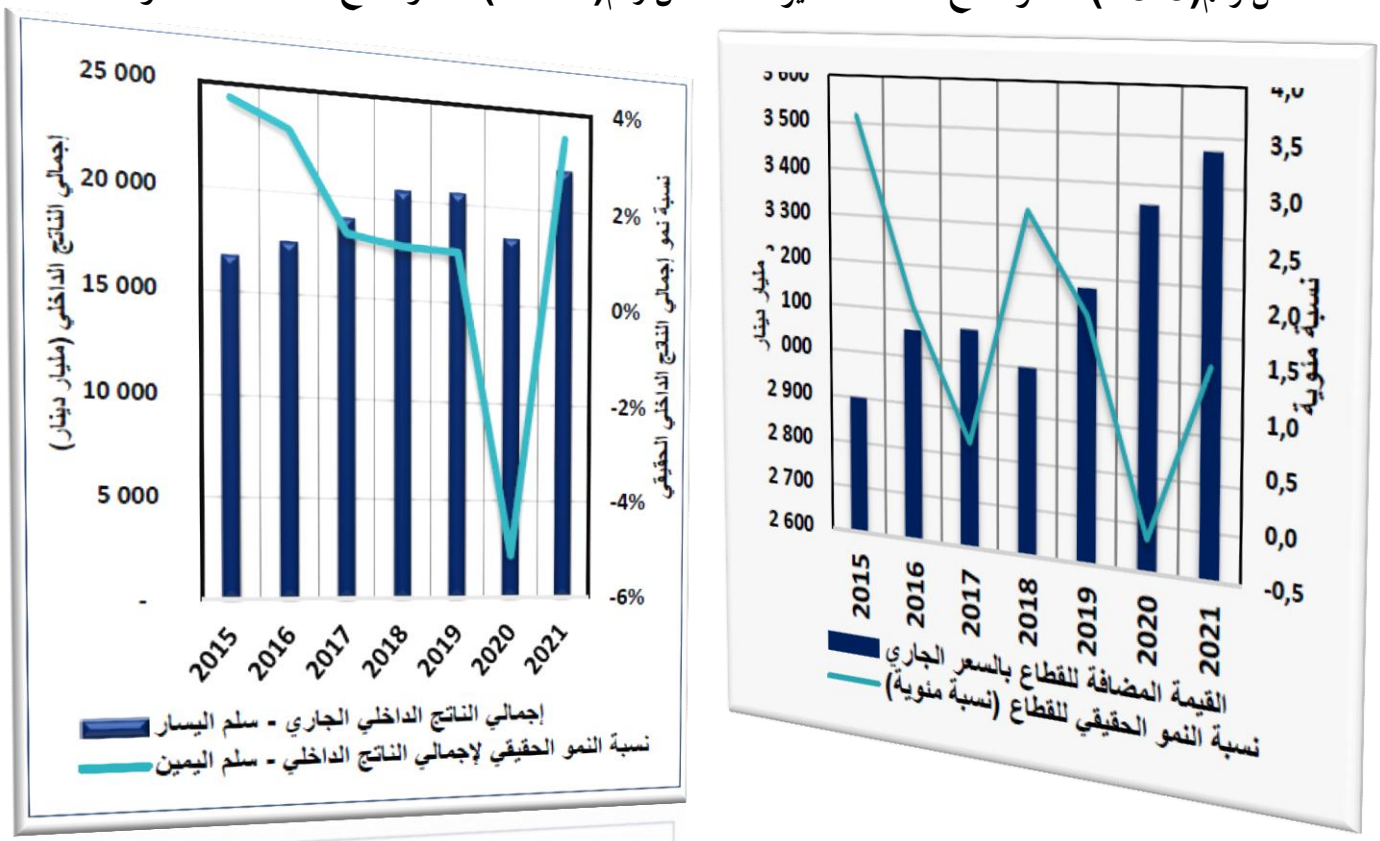

المصدر : بنك الجزائر التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي و النقدي

في عام 2019، تباطأت وتيرة التوسع لكل من الخدمات المسوقة وغير المسوقة مقارنة بالعام السابق .زادت الخدمات غير المسوقة بنسبة 1.8٪ فقط بينما كانت في عام 2018عند 2.8٪ .كما شهدت الخدمات المسوقة انخفاضًا إلى 3.0٪ زيادة في 2019من 3.6٪ زيادة في .2018ساهمت الخدمات المسوقة بنسبة 43.1٪ من إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، مما أدى إلى زيادة 583.95٪ في القيمة المضافة .شهد عام 2021دفعة كبيرة في قطاع الخدمات بسبب تحسن الظروف الصحية وتخفيف الإجراءات الوقائية ، بما في ذلك رفع الحجر الصحي .شهدت الخدمات المسوقة نموًا قويًا ، جنبًا إلى جنب مع الخدمات غير المسوقة ، مما أدى إلى معدل نمو مشترك بنسبة 3.2٪ . وبلغت قيمتها المضافة التراكمية 8، 853مليار دينار ، ويمثل القطاع المسوق 60.8٪ والقطاع غير المسوق 39.2٪ . من حيث الحجم ، ارتفع القطاع المسوق بنسبة 4.4٪ والقطاع غير المسوق بنسبة 1.5٪ مقارنة بعام 2020، حيث شهد الأخير انخفاضًا بنسبة 0.2٪ .اللافت أن قطاع الخدمات المسوق يستحوذ على 24.4٪ من القيمة المضافة بإجمالي 5380.3مليار دينار.

في عام 2019، تباطأت وتيرة التوسع لكل من الخدمات المسوقة وغير المسوقة مقارنة بالعام السابق .زادت الخدمات غير المسوقة بنسبة 1.8٪ فقط بينما كانت في عام 2018عند 2.8٪ .كما شهدت الخدمات المسوقة انخفاضًا إلى 3.0٪ زيادة في 2019من 3.6٪ زيادة في 2018.ساهمت الخدمات المسوقة بنسبة 43.1٪ من إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ، مما أدى إلى زيادة 583.95٪ في القيمة المضافة .شهد عام 2021دفعة كبيرة في قطاع الخدمات بسبب تحسن الظروف الصحية وتخفيف الإجراءات الوقائية ، بما في ذلك رفع الحجر الصحي .شهدت الخدمات المسوقة نموًا قويًا ، جنبًا إلى جنب مع الخدمات غير المسوقة ، مما أدى إلى معدل نمو مشترك بنسبة 3.2٪ . وبلغت قيمتها المضافة التراكمية 8، 853مليار دينار ، ويمثل القطاع المسوق 60.8٪ والقطاع غير المسوق 39.2٪ . من حيث الحجم ، ارتفع القطاع المسوق بنسبة 4.4٪ والقطاع غير المسوق بنسبة 1.5٪ مقارنة بعام 2020، حيث شهد الأخير انخفاضًا بنسبة 0.2٪ .اللافت أن قطاع الخدمات المسوق يستحوذ على 24.4٪ من القيمة المضافة بإجمالي 5380.3مليار دينار من إجمالي الناتج الداخلي و 31,1 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات.

استفاد النمو الكبير في صناعة الخدمات الموجهة نحو السوق من دعم معظم الفروع ، وخاصة صناعة الخدمات والصناعة التجارية ، ومن المتوقع أن يبلغ نمو "النقل والاتصالات4.1 "٪ و 4.3٪ على التوالي ، 10.8أعلى من العام السابق و 6 8في المائة .تميز النمو الاقتصادي في الربع الأول من عام 2022بانخفاض طفيف في القيمة المضافة الحقيقية في قطاع البناء (بما في ذلك الخدمات والأشغال العامة النفطية)إلى 4.2 ./.3.1٪ نمو في الربع الأول من عام 2022 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي .

الشكل رقم(3-17): تطور النشاط الاقتصادي حسب قطاعات النشاط الرئيسية

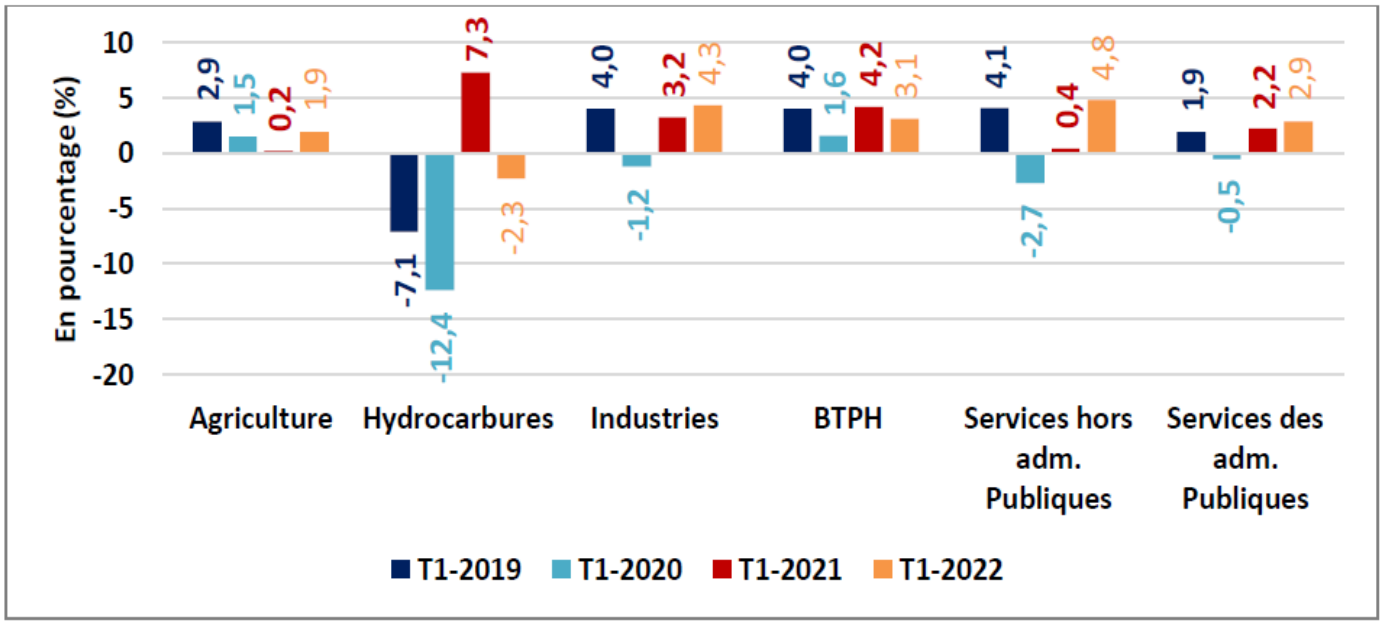

المصدر :بنك الجزائر التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي و النقدي

القطاع الأول الذي ساهم في نمو النشاط وتطور بشكل ملحوظ في الربع الأول من عام 2022هو قطاع الخدمات التسويقية بنسبة 4.8٪ مقابل 0.4في الربع الأول من عام 2021، والقطاع الثاني صناعي بنسبة 4.8٪ في العام . الربع المماثل من عام 2021ارتفع الرقم بنسبة 4.3٪ مقارنة بـ 3.2٪ .يُظهر القطاع الزراعي تحسناً ملحوظاً بنحو 1.9في المائة في عام 2022مقارنة بـ 0.2في المائة في نفس الفترة من عام2021 .

خلاصة الفصل

تشهد الجزائر نمواً اقتصادياً مطرداً في السنوات الأخيرة، وتسعى الحكومة إلى تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات عن طريق تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتعديل القوانين وتوقيع اتفاقيات وشراكات وتعاون اقتصادي مع عدة دول. وتعتبر صادرات النفط والغاز مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة في الجزائر، وتواجه الحكومة تحديات في تنويع الاقتصاد وجعله أكثر شفافية وكفاءة وتحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

علاوة على ذلك، فإن التجارة الخارجية للجزائر تشهد نمواً مطرداً في السنوات الأخيرة، وتهدف الحكومة إلى زيادة الإنتاج في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعات التحويلية والتعدين والسياحة. وتعتبر الصين وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة أكبر شركاء تجاريين للجزائر. ومن المهم أن تواجه الحكومة التحديات التي تواجهها في تنويع الاقتصاد وتحسين إدارة الاقتصاد وجعله أكثر شفافية وكفاءة، وذلك من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين الجزائريين

الخاتمة

بالنسبة لأي دولة ، تلعب التجارة الخارجية دورًا لا يقدر بثمن .لكل بلد خيار الاستيراد أو التصدير ، مما يؤدي إلى تبادل مستمر للسلع والخدمات .وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور واجبات وامتيازات محددة يدين بها كل بلد للآخر .من خلال قياس الميزان التجاري ، وهو المقياس الأكثر فاعلية لتقييم الاقتصاد ، يمكن للدولة اكتساب رؤى مهمة حول وضعها المالي .بالنسبة لأية دولة ، تعد إدارة ميزانها التجاري مقياسًا حيويًا للقوة الاقتصادية والتقدم .وتحقيقا لهذه الغاية ، تضع الدول وتتبع استراتيجيات تعزز النمو الاقتصادي .تتمثل إحدى هذه الخطط في تعزيز الصادرات من المنتجات والموارد المتنوعة .تصمم كل دولة نهجها لهذه الاستراتيجية ، بناءً على مواردها وقدراتها المتاحة .

نظرًا لأن النفط هو المصدر الرئيسي للإيرادات الدول مثل الجزائر ، فإن التقلبات في أسعار النفط يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد .يُترجم ارتفاع أسعار النفط إلى اقتصاد مزدهر ، بينما يؤدي انخفاض الأسعار إلى نكسات اقتصادية متعددة .يعد انخفاض الإنفاق على البرامج والمشاريع الاجتماعية ، فضلاً عن عجز الميزانية للحكومة ، بعض الآثار السلبية التي تأتي مع انخفاض أسعار النفط .تتعرض التنمية الاقتصادية أيضًا لضربة مع زيادة البطالة ، وارتفاع الضرائب ، وتخفيض الإعانات التي تشكل جميعها عوامل رئيسية

اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الاولى : .تطوير البنية التحتية وزيادة الإنتاجية وتحسين التكنولوجيا كلها عوامل رئيسية مرتبطة بالاستثمار . ومن ثم ، فإن الفرضية التي تؤكد أن النمو الاقتصادي يتوقف إلى حد كبير على الاستثمار دقيقة تمامًا

الفرضية الثانية :ان التجارة الخارجية تلعب دوراً اساسيا في تطور النمو الاقتصادي ، فالتجارة الخارجية تعمل على تمكين الدول و الشركات من الوصول الى الاسواق العالمية و تساعد على تبادل السلع و الخدمات بين الدول ، و توفر فرصا للتعاون و الاستثمار بين الدول ، حيث تعمل التجارة الخارجية على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الانتاج و تحسين التخصص و توفير فرص العمل و كذلك تحسين التوازن التجاري اذاً فالفرضية القائلة التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات)لها دور اساسي في دعم النمو الاقتصادي صحيحة .

الفرضية الثالثة : أن مساهمة قطاع النفط والغاز في النمو الاقتصادي أكبر من مساهمة القطاعات الأخرى ، مما يدعم الفرضية الثالثة .كما يعتقد أن قطاع الهيدروكربونات هو العامل الأساسي في تحديد النمو الاقتصادي الذي يتوافق مع الفرضية .

نتائج الدراسة :

- بالمقارنة مع المساهمة الكبيرة لقطاع الهيدروكربونات ، فإن تكوين الثروة من الزراعة والصناعة ، وكلاهما قطاعان اقتصاديان استراتيجيان ، لا يزال ضعيفًا .
- يتم فحص مؤشر القيمة المضافة وتغيرات قطاع الهيدروكربونات والارتباطات بالاقتصاد الوطني .على الرغم من أن برامج التنمية تُنسب إلى قطاعات اقتصادية أخرى ، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال ضعيفة ، على عكس قطاع الهيدروكربونات .
- لا يرفع القطاع الصناعي مستويات النمو الاقتصادي كثيرًا مقارنة بالقطاعات الأخرى .لا يستطيع هذا القطاع تغطية التخصيصات المالية لتحفيز الاستثمار بشكل جيد للغاية .وبذلك تكون مساهمة القطاع ضعيفة.

التوصيات :

- يعتمد تمويل التنمية في الجزائر بشكل أساسي على قطاع النفط والغاز ، مما يجعل الاقتصاد قائمًا على الريع.
- يعد الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة أمرًا بالغ الأهمية لأنه يساعد في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية يلعب هذا القطاع دورًا حيويًا في النمو الاقتصادي ويجب مراقبته عن كثب .
- يجب تشجيع الاستثمار من قبل الشركات الخاصة في مختلف الصناعات ، بما في ذلك السياحة والزراعة والتصنيع .يستحق قطاع السياحة الجزائري الاهتمام لأنه لا يجلب العملة الصعبة فحسب ، بل يسلط الضوء أيضًا على المنتجات المحلية.

الكتب:

1. أحمد حسن عمر .(2015) .*كتاب التجارة الدولية :المفاهيم والتطبيقات* لناشر :دار الفكر العربي.
2. احمد الكواز، 2011: حلقة نقاشية حول : لماذا لم تتحول اغلب البلدان النامية الى بلدان متقدمة تنمويا ؟ ، المعهد العربي للتخطيط ، الكزيت .
3. اسماعيل محمد قانة ، 2012 : اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج – استراتيجيات) ، الطبعة الاولى ، دار اسامة ، الاردن.
4. اسامة بشير دباغ 2003: مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الاسكندرية ، ط 1 .
5. الزعبي، عبد الرزاق. (2004). *نظريات النمو الاقتصادي، دار السحاب، الطبعة الأولي، مصر.*
6. بن مسعود ادم ، محاضرات في مقياس تمويل التجارة الدولية ، السنة الثالثة تخصص تجارة دولية .
7. بسام الحجار ، 2003: العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الاولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت.
8. بودخدم كريم ، 2009-2010 : سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر.
9. حمد بن حمد الجنيبي، (2014)، نظرية التجارة الدولية، دار الغرب الإسلامي.
10. حسام ، علي داود و اخرون ، 2002: اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان .
11. رنان المختار ، التجارة الدولية و علاقتها بالنمو الاقتصادي ، منشورات الحياة ، ط 1 ، الجزائر.
12. زكي رمزي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1989،
13. زكي رمزي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1989،

14. سالم بن عبدالله العنزي. (2017). "التجارة الدولية وسياسات الحماية التجارية. مركز الخليج للأبحاث، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ، الطبعة1.

15. سعدون، عبدالله، (2018)، "التقدم التكنولوجي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الدول النامية : دراسة نظرية وتطبيقية على المملكة العربية السعودية، *مجلة الاقتصاد والتنمية الاجتماعية*"، دار الراتب الجامعي، بيروت.

16. سالم توفيق النجفي، 2001: اساسيات علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، العراق

17. ضياء مجيد الموسوي، 1992: النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

18. عبد الله المحرر .(2014) .*مفهوم التجارة الدولية ، دار النشر و التوزيع، المكتبة العصرية، مصر.*

19. علي الخميس .(2004) .*التجارة الخارجية والإدارة الاقتصادية" ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،*

20. علي عبد الستار الجابري .(2016) .*كتاب الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية*، الدار الجامعية، مصر.

21. عمار علي أبو الجدايل.، (2007)، التجارة الخارجية، دار الإشعاع للنشر، مصر.

22. عبد الرحمن البديوي، (2004)، "*تحليلًا النمو الاقتصادي وتحديات التنمية في العالم العربي شاملاً لتحديات التنمية الاقتصادية في العالم العربي ويبحث في الحلول الممكنة لهذه التحديات*

23. عبد الرحمن الشريف، (2018)، *النمو الاقتصادي وسياساته في الدول النامي، دار الراتب الجامعي، بيروت لبنان.*

24. عبد العزيز قاسم محارب : التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الاسلامي ، دار الجامعة الاسكندرية

25. علي حاتم القريشي ، 2017: " اقتصاديات التنمية ، حوض الفرات / النجف الاشراف ، ط 1 .

26. عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، الجزء الثالث.

27. عبد العزيز ، عبد الرحمان سليمان ، 2004 : التبادل التجاري –الاسس ،العولمة و التجارة الالكترونية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان .

28. فريدريك م .شرر ، 2001 : نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي و تاثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب على ابو عمشة مكتبة العبيكان، الرياض.

29. فارس العبيدات، (2018) ، *"التحديات والمشكلات في التجارة الخارجية*، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

30. فليح حسن خلف ، 2006 : التنمية و التخطيط الاقتصادي ، عالم الكتاب الحديث ، الاردن.

31. محمد عبدالله الجهني (.2015) ، الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية .مركز دراسات الخليج.

32. محمد سعيد أيوب .(2016) .*كتاب التجارة الدولية*، الناشر دار الكتب العلمية، لبنان.

33. محمد عبدالله الجهني .(.2015) .الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية .مركز دراسات الخليج.

34. محمد ناجي حسن خليفة2001: النمو الاقتصادي نظرية و مفهوم ، دار القاهرة للنشر ،

35. محمد كامل قنديل 2014 : علم الاقتصاد ، دار امجد للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 1 .

36. محمد صالح تركي القريشي ، 2010 : علم اقتاد التنمية ، اثراء للنشر و التوزيع ، الاردن ، ط 1 .

37. محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد ، 1999 : النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ،مكتبة الاشعار الفنية ، مصر.

38. مدحت القريشي، 2007: التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، ط 1.

39. مصطفى بن ساحة ، 2010-2011 : اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر ، مذكرة ماجستير ، المركز الجامعي بغرداية .

40. محمد احمد السريتي ، 2008 : اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للنشر ، مصر .

41. نداء محمد الصوص ، 2008: التجارة الخارجية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان.

42. نزار سعد العبسي ، 2003: ابراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، عمان.

43. نجيب الشابي، (2001)، *مفهوم التجارة الخارجية وكيفية عملها*، دار المناهج للنشر، الأردن.

44. هشام محمود الاقداحى 2010: مشكلات التنمية و التخطيط في التجمعات الجديدة و المستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة .

45. هجير عدنان ، 2010 : الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات ،اثراء للنشر و التوزيع ، العراق

46. هوشيار معروف ، 2013 : تحليل الاقتصاد الدولي ، دار جرير للنشر و التوزيع ، الاردن.

المجلات:

1. أرتور ,دولار، ديفيد، وكراي .(2002) .النمو الاقتصادي جيد للفقراء .*مجلة النمو الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1*.

2. أحمد علي الشيخ ومحمد بوجمعة، (2020)، *عوامل النمو الاقتصادي :دراسة نظرية وتطبيقية، عوامل النمو الاقتصادي المختلفة، بما في ذلك البنية التحتية والمؤسسات والتكنولوجيا والعمالة والرأسمال*

3. السويدي ,ا .م .(2016) مقال "العوامل غير الاقتصادية للنمو الاقتصادي في الدول النامية ."*مجلة البحوث الاقتصادية*.

4. بارو، روبرت .(1991) .النمو الاقتصادي في مجموعة من البلدان المختلفة .*مجلة الربع السنوية للاقتصاد، المجلد 106، العدد 1.*

5. حسن سعيد، عماد بركات، سارة بن مالك، (2022)، تحليل واقع شركات التكنولوجا المالية الناشئة في الدول العربية –تجربة مصرية .–*مجلة البحوث الإقتصادية والمالية*

6. زيتوني عبد الكريم، بديار اتزد، 2022 : اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على حجم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990 2019 دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد1 ، جامعة غليزان، الجزائر.

7. شليحي الطاهر ، 2020 : التجارة الخارجية للجزائر و اهم تحدياتها خلال الفترة 2018-2020 ، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، باتنة 1 ، المجلد 21 ، العدد 1.

8. عابد بن عابد العابدلي ، 2005 : تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية : دراسة تحليلية قياسية ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، السنة التاسعة العدد 27 .

9. كرباني بغداد ،2005: نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، العدد الثامن.

10. محمد أمين زايخ، محمد يونسي، (2022)، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي–تجربة السعودية .–*دفتر البحوث العلمية* ,ص .750-749

11. محمد ,ج" .(2010) .تكوين رأس المال وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية "، العدد 29. *مجلة الاقتصاد والتنمية* .

12. محمد، نادر، مرجع سابق"، (2020)، محددات النمو الاقتصادي في الدول العربية ."مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات والبحوث، العدد .2

13. مليكة طلبة، هدي بوحنيك ، (2022)، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة .*مجلة دراسة في الإقتصاد و إدارة الأعمال .*

الأطروحات والمذكرات الأكادمية:

1. أ طاوش قندوسي ، 2014: تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1970-2012 ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر.

2. بندر بن سالم الزهراني، 2004: الاستثمارات الاجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1970- 2000 ، مذكرة ماجستر في قسم الاقتصاد ، جامعة السعودية .

3. بن البار امحمد ، 2011-2012 : دراسة العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1970-2009 ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر .

4. بوكونة نورة ، 2011-2012: تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي.

5. زيرمي نعيمة ، 2011 : التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر .

6. سامية سرحان ، 2010-2011 : اثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية : دراسة الاثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية ، مذكرة ماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه علوم اقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،

7. شوقي جباري، 2014 /2015: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية الكلية ، العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر .

8. صواليلي صدر الدين : النمو و التجارة الخارجية و الدولية في الدول النامية ، اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006

9. عبد اللاوي سمير، 2021: حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 2009 – 2019 ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير، اطروحة دكتوراة (ل م د) اقتصاد عمومي ومؤسسات.

10. قنادزة جميلة، 2017 / 2018 : الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر .

11. محمد هزاع علي الكوري ، 2004 : التجارة الخارجية في الجمهورية العربية و اثرها على التنمية ، رسالة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق ، جامعة عين شمس .

12. معاذ صغير ، 2003: تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة.

13. ناصر الدين قريبي، 2014 : اثر الصادرات على النمو ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، اقتصاد دولي ، جامعة وهران.

المواقع الإلكترونية:

1. "الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ".موقع أريبيان بزنس، (2017)، *لفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية* :arabianbusiness. .

2. https://www.arabianbusiness.com/other/412776

3. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين .(2012) .*المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين*، http://www.a-idm.org/ar/

a. .(2020)دليل التجارة الخارجية والاستثمار في السعودية .مؤسسة التنمية الصناعية https://www.modon.gov.sa/ar/Documents

4. دليل التجارة الدولية، غرفة التجارة والصناعة البحرينية، (2020)، البحرين https://www.bcci.bh/BCCI_AR/DynamicContent

5. عبد الرحمن الحمدان، "تجارة العالم وأهميتها، (2009). *neelwafurat*. تم الاسترداد من search=books: &itempage.aspx?id=lbb301032-978614-391-6 https://www.neelwafurat.com

6. لتجارة الداخلية والتجارة الخارجية ".موقع بوابة التجارة العربية،(2015)، https://www.arabtradeportal.com/arabic/services/tradeinformation/tradeterms/

7. موقع الاقتصادي العربي .لتجارة الداخلية والخارجية .(n.d.). Retrieved from alarabyeconomy: https://www.alarabyeconomy.com/economy/8160- .

8. هالة عوض عبد الرحمن .(2019) .التجارة الخارجية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي .جامعة الأزهر .

https://www.academia.edu/40516830/

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Sachs, J. D., & Warner, (1995): A. M . Economic Reform and the Process of Global Integration. Brookings Papers on Economic Activity.